



جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإسلامية

استدراكات الإمام ابن الجزري في كتابه النشر وأثرها في اختياراته

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه (علوم) تخصص: دراسات قرآنية

إشراف الدكتور: عبد الصمد بلحاجي

إعداد الطالب: محمد أغيات

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد بلعياض	أستاذ	جامعة تلمسان	رئيساً
عبد الصمد بلحاجي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مشرفاً ومقرراً
بومدين بلختير	أستاذ	جامعة تلمسان	عضواً
حوالف عكاشة	أستاذ	جامعة وهران 1	عضواً
حمزة عواد	أستاذ	جامعة وهران 1	عضواً
فريد بودربالة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة وهران 1	عضواً

الموسم الجامعي: 2022 / 2023 م

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على توفيقه وإحسانه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،
أما بعد :

فعر فانا بالجميل أتقدم بالشكر إلى:

- ✓ والديّ الكريمين .
- ✓ أستاذي الفاضل الدكتور: **عبد الصمد بلحاجي** على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وتذليل الكثير من صعاب هذا البحث وعلى تعاونه معي على إنجاز ه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .
- ✓ الأساتذة المناقشين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويم اعوجاجها وتسديد أخطائها .
- ✓ الشيخ الفاضل المقرئ: **سمير بن علي زبوجي** على ما زودني به من كتب هامة لخدمة هذا البحث .
- ✓ كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد :

فإنّ المتأمل في كتاب "النشر في القراءات العشر" يدرك بجلاء جهود الإمام محمد بن الجزري بالنسبة للأئمة الذين سبقوه، خاصة منهم الإمامين الداني والشاطبي، لا من حيث القراءات الثلاث والطرق الكثيرة التي أضافها بعد تحقيق سندها، ولا من حيث ضبطه لأركان القراءة الصحيحة، وعُدوله عن ركن التواتر إلى الاكتفاء بصحة القراءة وشهرتها، وإنّما كذلك من حيث كثرة استدراكاته على من سبقه من أئمة القراءات، خاصة منهم أصحاب الكتب التي اعتبرها أصولاً لكتابه "النشر" وهذا ليس تنقيصاً من شأن الأولين، لاسيما وأنّ كلا منهم أسهم في وضع لَبَنَاتٍ في صرح هذا الفن الشاهق المحكم، والفضل بعد الله تعالى للمتقدم.

ومن خلال البحث في مرحلة الماجستير عن : "مذهب ابن الجزري في التواتر وأثره في القراءات القرآنية في كتابه النشر"، وقفت على كثرة استدراكات ابن الجزري وتنبيهاته على أخطاء من سبقه، وكيف كان - رحمه الله - ينتصر لمذهبه بالحجة، كما وقفت على اختياراته التي كان يشير إلى بعضها بعدما يستدرك على غيره، أدركت العلاقة بينهما، ومدى اعتبارها قاعدة من قواعد الترجيح، فعزمت بعد أن توكلت على الله عز وجل، على تسليط الضوء في مرحلة الدكتوراه على جمع هذه الاستدراكات ودراستها وتخرجها من مصادرها ومطابقتها التي أشار إليها المؤلف في كتابه "النشر" ،

وبيان أثرها في اختياراته إن وُجِدَ، ولذا سمت بحثي بـ :
استدراكات الإمام ابن الجزري في كتابه النشر وأثرها في
اختياراته.

إشكالية البحث:

لقد حظي كتاب "النشر في القراءات العشر" بأهمية فائقة،
استمدتها أولاً من علو مكانة مؤلفه المشهورة، ثم من قيمة مسائله
العلمية، ومن أهم هذه المسائل التي لها علاقة بالبحث :

- اشتماله على القراءات المتواترة رواية وإسناداً ودراية، ويبدو
هذا جلياً عند استدراكه على كثير من كبار مؤلفي الكتب كأبي القاسم
الذهلي وأبي عمرو الداني، والقاضي أبي العلاء ، وابن شريح...
• كما بيّن لنا اختيارات المؤلف في المسائل المختلف فيها.
- وبيّن ما يُقرأ به مما لا يُقرأ به ، وذلك لاشتمال "التيسير"
و"الشاطبية" على أوجهٍ وأحرفٍ غير مقروءٍ بها إمّا لانقطاع سندها،
أو لخروجها عن طرقهما، أو لعدم اشتهاها.

هذا الذي يُثير إشكالية مفادها: ما هي استدراكات الإمام ابن
الجزري على من سبقه ؟ وما مدى تأثير هذه الاستدراكات في
اختياراته ؟ وكيف كان ابن الجزري يُرافع وينتصر لمذهبه وما
منهجه في كل من استدراكاته واختياراته ؟

دوافع اختيار الموضوع:

- رغبة الباحث في نيل شرف خدمة كتاب الله تعالى، وخدمة
كُتب القراءات والتضلع منها والوقوف على ما وقع فيها من أوهام،
ومحاولة معرفة أسباب وقوع العلماء في هذه الأوهام، ومحاولة
استقراء كتاب النشر في القراءات العشر بالإضافة إلى الخبرة السابقة
مع كتاب النشر في مرحلة الماجستير.

- إبراز قيمة أخلاقية جليلة تكمن في الانتصار للحق متى تبين، مهما كانت مكانة وعدد مخالفيه مع الالتزام بأداب الخلاف وحسن الظن بالعلماء عند بيان الأخطاء التي وقعوا فيها.
- الإسهام في بيان سعة علم السلف ودقة فهمهم وضبطهم والحث على التشبه بهم .
- إدراك مدى حفظ الله تعالى لهذا الدين عموماً ولكتابه خصوصاً بأن قيّضَ الله في كل عصر من يصحح ما وقع في كتب القراءات من أوهام وأخطاء.

الهدف من البحث :

يهدف الباحث إلى جمع ودراسة المسائل التي استدرك فيها ابن الجزري على من سبقه في كتابه النشر وبيان مدى تأثيرها في اختياراته، وتقسيم هذه الاستدراكات إلى قسمين: الأول: الاستدراكات الواقعة في مقدمة كتاب النشر وأسانيد طرق القراءات، وأسماء أصحاب الطرق، والثاني: الاستدراك على ما ورد من أوهام في أصول القراءات وفي فرش حروف السور، مع بيان أثر هذه الاستدراكات على اختيارات ابن الجزري إن وجدت،

الدراسات السابقة :

- منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول. وهو بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود ، قسم القرآن وعلومه للطالب : السالم محمد الشنقيطي، إشراف الدكتور إبراهيم الدوسري، وقد أكمل الدكتور الشنقيطي تحقيق كتاب النشر كله، وقام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بطباعته سنة 1435هـ ، ومن منهجه في التحقيق الإشارة في الحاشية إلى بعض هذه الاستدراكات ، فكان هذا البحث بمثابة النواة الأولى لهذه الرسالة التي جاءت لتحقيق قيمة مضافة تكمن في جمع هذه المسائل وبيان أثرها في اختيارات الإمام محمد بن الجزري
- تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء .

وهو بحث قُدم لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم علم القراءات للطالب: أحمد بن حمود الرويثي، إشراف الدكتور نبيل بن محمد الجوهري .
مع العلم أنني لم أقف على هذا الرسالة إلا بعدما تمّ تسجيل هذا البحث باسمي، وبعد أن أكملت جمع المادة العلمية، رغم مناقشته سنة 1430هـ وقامت دار ابن الجزري بالمملكة العربية السعودية بطباعته سنة 1433هـ بسبب عدم توفره في الشبكة ، وعدم دخوله للجزائر مطبوعاً، والذي أطلعني عليه إعاره هو الشيخ سمير زبوجي جزاه الله عنا خيراً، فاستفدت منه في فهم بعض المسائل، وهذه الرسالة تزيد على بحثي بشمولها لكتابي النشر وغاية النهاية، وأزيد عليها ببيان أثر أهم هذه الاستدراكات في اختيارات ابن الجزري .

منهج البحث :

لإعداد هذا البحث ودراسته دراسة مستوفية اعتمد الباحث على

المنهج التاريخي الاستردادي: في ترجمة الإمام ابن الجزري وغيره من أعلام القراءات.

المنهج الاستقرائي: عند تتبع وجمع هذه المسائل الواردة في "النشر"، وأصولها.

المنهج الوصفي: عند عرض ومناقشة المسائل المستدركة من الإمام ابن الجزري .

وقد التزمت في هذا البحث بما يلي:

- ضبط الآيات القرآنية بالرسم العثماني وعزوها إلى سورها وآياتها . وتخريج القراءات القرآنية بالرسم الإملائي.
- تخريج الأحاديث والآثار تخريجاً مختصراً؛ بعزوها إلى مواضعها ، والحكم عليها معتمداً على أحكام علماء هذا الشأن .

- تخريج المسائل المستدركة من مصادرها الأصلية ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، أما إن كان مصدرها مخطوطا فأكتفي بالإحالة على من وقف عليه، وألقي بالعهد عليه.
- ذكر أثر الاستدراك على اختيار ابن الجزري - متى وجد - تبعا للمسألة المستدركة، للوقوف عليه مباشرة، وتجنبنا لتشتيت الذهن.
- ترجمة أهم الأعلام المذكورين في متن الرسالة باختصار وعزوها لمصادرها مع بداية الترجمة بكنية العلم.
- ذكر عبارة ابن الجزري المتعلقة بالاستدراك بنصها من كتاب النشر، وفي حالة الطول أتصرف فيها بحذف ما لا علاقة له بموضوع المسألة دون الإخلال بالمعنى.
- تقديم باب فرش حروف السور على باب أصول القراءات في البحث بسبب عدم بلوغ مسائله النصاب لإفرادها بباب مستقل، فدعت الضرورة لجمع مسائله مع مسائل المقدمة في باب واحد محاولة مني لتحقيق نوع من التوازن بين الأبواب والفصول.
- عدم ذكر مسألة التواتر وهي من المسائل التي استدرك فيها ابن الجزري على من سبقه وانتصر فيها لمذهبه في كتابيه "النشر" و "منجد المقرئين" لأنني قد تناولتها بالبحث وعرض أدلة كل فريق ومناقشتها في مرحلة الماجستير مع بيان أثر مذهبه في القراءات القرآنية كما بينت أعلاه.
- الاعتماد على طبعتين لكتاب النشر، الأولى طبعة دار الكتب العلمية وهي التي أعنيها عند الإطلاق في التهميش، والثانية هي طبعة مجمع الملك فهد، تحقيق: السالم الشنقيطي، وأرمز لها بـ النشر ط المجمع .
- اعتمدت كتاب "غاية النهاية" في توثيق الاستدراكات التي وقعت في النشر في باب أسماء الرواة ووفاتهم وأسانيدهم.

خطة البحث :

تحتوي خطة هذا البحث إجمالا على مقدمة، تمهيد، ثلاثة أبواب ، خاتمة والفهارس:

فالتمهيد جعلته في ثلاثة مطالب لبيان حد الاستدراك والاختيار في اللغة والاصطلاح، وبيان نشأة الاستدراكات في علم القراءات وتطورها في ثلاثة مطالب.

والباب الأول فهو لترجمة الإمام ابن الجزري وبيان أهمية كتابه النشر، ومنهج ابن الجزري في استدراكاته واختياراته، وهذا في فصلين يحتوي الأول منهما على أربعة مباحث كل مبحث يحوي مطلبين بغرض دراسة حياة الإمام ابن الجزري بدء من مولده إلى وفاته وثناء العلماء عليه، أما الفصل الثاني فجعلته في مبحثين وكل مبحث في مطلبين لبيان القيمة العلمية لكتاب النشر وبحت منهجه في الاستدراكات والاختيارات وبيان العلاقة بينهما.

أما الباب الثاني فخصصته لبحت استدراكات الإمام ابن الجزري في مقدمة كتاب النشر وفرش حروف السور في فصلين يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث، لبحت ما وقع من استدراكات في مقدمة كتاب النشر، والفصل الثاني يحتوي على مبحثين لبحت ما وقع من استدراكات في فرش حروف السور ويحتوي كل مبحث من هذا الفصل على مطلبين، وبلغت مجموع مسائل الباب خمسون مسألة منها تسعة وعشرون مسألة للفصل الأول.

أما الباب الثالث فهو لبحت استدراكات ابن الجزري في قسم أصول القراءات في فصلين جعلت الأول منهما لبحت استدراكات ابن الجزري من بداية باب الإدغام إلى نهاية باب الهمز في مبحثين وكل مبحث في ثلاثة مطالب

أما الفصل الثاني فلبحت استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى نهاية قسم الأصول في مبحثين وكل مبحث في مطلبين، وبلغت مجموع مسائل هذا الباب ستون مسألة منها سبع وثلاثون مسألة للفصل الأول

والخاتمة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها

البحث

وفي الأخير لخدمة هذه الرسالة جعلت لها جملة من الفهارس الفنية وهي:

فهرس الكلمات والآيات القرآنية، فهرس الأحاديث والآثار، فهرس الشواهد الشعرية، فهرس الأماكن والبلدان التي أشرت لموقعها في هذا البحث، فهرس مصطلحات القراءات التي عرفت في الرسالة، فهرس الأعلام المترجم لهم، فهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

الصعوبات التي واجهتني :

واجهت الباحث صعوبات كثيرة أثناء جمع ودراسة مسائل هذه البحث ترجع أساساً إلى:

طبيعة الموضوع واختصاصه بعلم القراءات الذي يحتاج إلى باحث متمكن، بالإضافة إلى صعوبة فهم بعض المصطلحات في كتاب "النشر" بالإضافة إلى الحاجة إلى التدقيق والرجوع إلى الشراح لمعرفة عودة الضمائر سواء في النشر، أو في الطيبة والذرة أو عبارات الكتب التي وقع عليها الاستدراك، خاصة وأن بعض هذه الكتب مفقودة وبعضها لا يزال مخطوطاً، ولذا أتوجه بالشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة لتذليل الصعاب لمواصلة الطريق، وعلى رأسهم الدكتور عبد الصمد بلحاجي الذي أشرف على هذا البحث، وسددني بتوجيهاته فجزاه الله عني خيراً، وكذلك الشيخ سمير بن علي زبوجي الذي خصني ببعض الفوائد وبعض الكتب وعلى رأسها الدراسة السابقة لهذا البحث، فأسأل الله تعالى أن يجازيها عني خير الجزاء.

ولذا فكل ما بذلته في هذا البحث فهو جهد المقل فما كان فيه من صواب فمن فضل الله علي وتوفيقه، وما كان فيه من زلل أو نقص أو وهم فمن قصوري وتفريطي، وأستغفر الله العظيم منه.

ومع ذا أقرُّ بالتقصير*** لكل ثبت فاضل نحري

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالتَّوْفِيقَ لِمَا يَحِبُّ
وَيَرْضَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تيميمون في : 19 ربيع الآخر 1444 هـ

الموافق لـ : 13 نوفمبر 2022 م

الطالب : محمد أحمد أغيات

التمهيد:

وفيه بيان حدّ كلّ من الاستدراك والاختيار في اللغة والاصطلاح، ودراسة نشأة الاستدراكات ومراحل تطورها في هذا العلم، وذلك في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الاستدراك لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: نشأة الاستدراكات في علم القراءات وتطورها.

المطلب الثالث : تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول :

تعريف الاستدراك لغة واصطلاحاً

الفرع الأول : تعريف الاستدراك لغة:

إنَّ أصل كلمة استَدْرَكَ في اللغة من الفعل (دَرَك) بفتح الراء وسكونها وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه، يقال أدركتُ الشيءَ أدركه إدراكاً، ويقال: أدرك الغلام والجارية؛ إذا بلغا. والادراك اللحوق، وتدارك القوم: لحق آخرهم أولهم. وتدارك الثَّريَّانِ، إذا أدرك الثرى الثاني المطر الأول، وتدارك الخطأ بالصواب، والذنب بالتوبة، ودَرَك المطر؛ تتابع، ومنه قوله تعالى: (لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَىٰ) [طه: 77] وفي الدعاء المأثور ((وأعوذ بك من درك الشقاء))¹

والدرك: القطعة من الحبل تُشد في طرف الرِّشاء إلى عَرْقَوَةِ الدَّلْوِ² لنلا يأكل الماء الرِّشاء لتدرك به الدلو. ومن ذلك الدَّرَكُ، وهي منازل أهل النار يدركونها ويلحقون بها، نعوذ بالله منها!³

وحرف السين في (استَدْرَكَ) تفيد الطلب في المعاني ويكون في ما فات تداركه إمَّا بإصلاح الخطأ، أو إكمال النقص، أو إزالة اللبس⁴.

¹ رواه النسائي: في كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة من سوء القضاء رقم: 5491، 8 / 269 والحديث صحيح عن أبي هريرة عن النبي م انظر صحيح الأدب المفرد: ص 249، وصحيح النسائي تحت رقم 5491 بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم " يتعوذ من هذه الثلاثة: من درك الشقاء، وشماتة الأعداء، وسوء القضاء، وجهد البلاء.

² عرقوة الدلو: الخشبة المعروضة على فم الدلو، وهما عرقوتان كالصليب وتجمع على عراقي. انظر مقاييس اللغة 4 / 289 والنهاية في غريب الحديث 3 / 221

³ انظر مقاييس اللغة لابن فارس 2 / 269، ومجمل اللغة لابن فارس، 1 / 322، والنهاية في الغريب لابن الأثير 2 / 114، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية: 281

⁴ انظر المعجم الوسيط 281

الفرع الثاني: تعريف الاستدراك اصطلاحاً:

أمّا عن الاستدراك في الاصطلاح فقد عرفه الشريف الجرجاني¹ بقوله: "هو رفع توهمٍ تولّد من كلام سابق."²

والملاحظ عن هذا التعريف أنّه غير جامع لكل أجزاء المُعرف، لأنه اقتصر على جانب إزالة اللبس ورفع الوهم الذي وقع للسامع أو القارئ، وأغفل جانبي تصحيح الخطأ، وإكمال النقص الذي قد يقع من المتكلم.

ولمّا لم أقف على تعريف جامع مانع للاستدراك عند القدماء اجتهدت في صياغة تعريف له معتمداً على المعاني اللغوية السابقة وهو:

تَعَقُّبُ قول سابق بقول لاحق؛ يُصحح غلطه، أو يُتمم نقصه، أو يُزيل اللبس عنه، فيما يظهر للمستدرك.

وهذا التعريف للاستدراك هو بالمعنى العام ومتى أردنا تخصيصه بعلم القراءات أضفنا في طرفه عبارة: في علم القراءات ويتضح لنا من التعريف بدلالة النص أو التضمين أموراً نذكرها في النقاط الآتية:

- لا بدّ في الاستدراك من مستدركٍ عليه سابق، ومستدركٍ لاحق.
- قد يستدرك المرء على كلامه السابق بنفسه، أو يستدرك على كلام غيره.
- قد يكون المستدرك أقل منزلة من المستدرك عليه.
- لا يحطُّ الاستدراك من قيمة ومكانة المستدرك عليه.

¹ علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني فيلسوف ومن كبار العلماء بالعربية (ت 816هـ) انظر الأعلام للزركلي: 7/5.

² التعريفات للجرجاني: 21

● إن كل من انبرى لطلب العلم والتأليف يكون ولا بدّ مستدركا ومستدركا عليه كما قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت 179هـ):
"كل أحد يؤخذ من قوله، ويترك، إلا صاحب هذا القبر".¹ وذلك
لثبوت العصمة له ع

● وقوع الاستدراك في شتى العلوم؛ الشرعية منها والدنيوية شعرا ونثرا .

● وصية العلماء لمن بعدهم بإصلاح الخلال الواقع في كتبهم، مع التحلي بالأدب، وحسن الظن بالعلماء، ومن أمثلة ذلك قول الإمام الشاطبي :

وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ *** مِنْ الْجِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ
مَقُولًا²

1 انظر في سير أعلام النبلاء للذهبي نقلا عن القاضي عياض : 8 / 93

2 متن الشاطبية: 7

المطلب الثاني:

نشأة الاستدراكات في علم القراءات ومراحل تطورها

إن الناظر في حديث الأحرف السبعة الذي بلغ حد التواتر،¹ يدرك تمام الإدراك أن الاستدراكات في علم القراءات القرآنية بدأ ظهورها مع نزول القرآن الكريم، حيث كان الصحابي إذا سمع من أخيه قراءة تخالف القراءة التي أقرأه رسول الله μ ، -الذي كان يُقَرَأُ كل واحد بما يوافق لهجته العربية التي نشأ عليها في قبيلته، تيسيرا ورفعاً للحرص عليهم وتحقيقاً لقوله تعالى: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ) [القمر: 17] - يسأله من أقرأك هذا؟ فيقول: رسول الله μ ، فينطلقا إليه ويسمع النبي μ منهما ويُقَرَأُ كل واحد على قراءته بقوله: ((كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه))² فإن هذا الحديث بمختلف رواياته يدل على أن منهج الاستدراك كان قائماً ومعروفاً عند الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، صيانة منهم لكلام الله تعالى من التحريف والتبديل.

ثم إن في عرض النبي μ للقرآن على جبريل في كل رمضان مرة، وفي السنة التي توفي فيها عرضه عليه مرتين، وخصَّ بعض الصحابة بحضور العرضة الأخيرة كزيد بن ثابت τ ، كان من أجل استدراك ما تمّ نسخه تلاوة، وَلِيَكُونَ هُوَ لاء الصحابة هم المرجع عند الاختلاف أثناء جمع القرآن بعد انتقال النبي ε إلى الرفيق الأعلى.³

¹ إذ روي عن يزيد من عشرين صحابياً خص لهم ابن الجزري مؤلفاً خاصاً، وجمع ابن كثير طرقه ورواياته في فضائل القرآن وشرحها الحافظ في الفتح . انظر النشر 1/ 21 ، فضائل القرآن لابن كثير 94 - 138 وفتح

البارئ لابن حجر 23 / 9 ، وأشهر هذه الروايات : حديث عمر مع هشام بن حكيم وحديث أبي بن كعب

² أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى فأقرأوا ما تيسر منه برقم : 2419 ، وأخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافر باب أن القرآن أنزل على سبعة أحرف برقم : 818 وغيرهما

³ انظر الإتيان في علوم القرآن للسيوطي : 177/1

وهذه الاستدراكات كانت السبب المباشر لجمع القرآن في عهد أمير المؤمنين عثمان τ ، كما أنّ في اشتراط زيد بن ثابت τ عند اختياره لكتابة مصحف الخليفة أبي بكر الصديق τ ألا يكتب آية في المصحف إلا إذا كان هو يحفظها، ومحفوظة في صدور غيره من الصحابة، ومحفوظة كتابة مما كُتب زمن الوحي، إلا إيماناً منه بتدخل الوحي مستدركا إذا أخطأ أحد الصحابة الذين عينهم النبي ρ لكتابة القرآن سواء كان الخطأ في الرسم أو في موضع الآية أو السورة.¹

ولما جمع أمير المؤمنين عثمان بن عفان τ القرآن في المصاحف التي احتوت على الأحرف المنزلة في العرصة الأخيرة بعث إلى كل مصر من الأمصار بمصحف، وأمر بما سواها من المصاحف أن يُحرق حرصاً منه على توحيد الأمة ونبذا للفرقة والاختلاف، فأخذ الناس يقرؤون القرآن بالقراءة التي أخذوها عن الصحابة، وبما يوافق رسم المصحف المرسل إليهم، فأصبح لكل مصر مرجعيته في القراءة والإقراء، عن الأئمة المجمع على قبول قراءتهم التي وصلت إليهم بالتواتر، الذي يفيد القطع في الثبوت.²

وبما أنّ التأليف في علم القراءات مرّ بأربع مراحل،³ كل مرحلة استفادت من سابقتها، واستدركت عليها، حتى قام هذا الفن على دعائم متينة رصينة بوضع قواعده وترتيب أبوابه وتهذيبها، هذا الذي يتجلى في عرض هذه المراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الجمع : وفيها كانت جهود المؤلفين مُنصبة على مجرد جمع كل القراءات التي وصلتهم بأسانيدھا من

1 انظر الإتقان للسيوطي : 206/1

2 انظر النشر : 7 / 1

3 انظر علم القراءات بين مصادر المتقدمين ومناهج التربية الحديثة ، نور الدين محمدي ، دار الإمام مالك: 15 -

غير تدقيق وانتقاء للصحيح منها والضعيف، وتبدأ هذه المرحلة مع تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) الذي جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئاً، ومن هنا نحوه كالقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت 282 هـ)، ومحمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ).

ولقد أرجع الإمام ابن الجزري سبب بدأ التأليف في هذه المرحلة إلى اتساع الخرق وقلة الضبط بسبب كثرة القراءات فلجأ هؤلاء الأئمة إلى جمع القراءات التي رووها بأسانيدها، وتركوا تمحيص هذه الأسانيد لمن بعدهم.¹

المرحلة الثانية مرحلة الانتقاء : بعد وضوح الرؤية بسبب ما تمّ جمعه في المرحلة السابقة التي رسمت خارطة الإقراء في مختلف الأمصار، مما سهل على علماء هذه المرحلة التدقيق ودراسة الأسانيد، اعتماداً على منهج المُحدِّثين؛ بعدم الرواية إلا على من عُرف بالضبط والإتقان والأمانة وملازمة الإقراء، بالإضافة إلى تلقي الأمة -المعصومة بمجموعها- لقراءته بالقبول، مما أدى إلى وقوع الاختيار على الأئمة القراء السبعة المشهورين وهم (نافع ، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، عاصم، حمزة والكسائي)

والملاحظ عن هذه الشروط أن فيها استدراك على المرحلة السابقة التي اقتصر على مجرد الجمع، رغم الاستفادة منها واعتبارها كقاعدة الأساس، ومنصة انطلاق التأليف الجاد المتميز بالصرامة في النقد، وأول من أسس لهذه المرحلة هو الإمام أبو بكر بن مجاهد (ت 324 هـ) في كتابه: "السبعة"، ثم تبعه الإمام عبد المنعم بن غلبون الحلبي (ت 389 هـ) في كتابه: "التذكرة في القراءات الثمان".

¹ انظر النشر : 34 / 1

وفي هذه المرحلة بدأ نوع آخر من الاستدراكات القائم على التصدي لبعض علماء النحو الذين طعنوا في بعض القراءات لمجرد أنها لم توافق مذهبهم في النحو، وهذا ما عُرف بعد ذلك بعلم توجيه القراءات والاحتجاج لها .

المرحلة الثالثة : مرحلة التحقيق: و بداية هذه المرحلة كان بعد تأليف ابن مجاهد لكتابه "السبعة" هذا الكتاب الذي أثار همم العلماء وفتح شهيتهم لهذا الانتقاء الذي لا بد فيه من التحقيق باستقراء كل الروايات والطرق.

وكان من نتائجها الاستدراك على المرحتين السابقتين :

• عدم الاقتصار على خدمة القراءات السبع، وتمّ إضافة القراءات الثلاثة المشهورة، واعتبارها متواترة كالسبع، والرد على من قال بشذوذها، كالإمام السخاوي¹ وموفق الدين الكواشي² ،³ كما كان فيها تحقيق روايات وطرق للقراء السبع لم يذكرها ابن مجاهد وهذا بعد التحقيق وتتبع رواياته وطرقه.

• ضبط أركان القراءة الصحيحة المقبولة حيث ضبَّط ابن الجزري ركن موافقة القراءة للغة العربية بضابط مهم وهو قوله: "ولو بوجه" وضبَّط ركن موافقة الرسم العثماني بقوله: "ولو احتمالاً" كما عدلَ عن شرط التواتر إلى الاكتفاء بالصحة والشهرة مع التلقي بالقبول⁴.

1 أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد الهمداني السخاوي الإمام العلامة المقرئ المفسر النحوي اللغوي الشافعي شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، صاحب التصانيف المتقنة (ت 643 هـ) انظر غاية النهاية لابن الجزري: 565/1، ومعرفة القراء للذهبي: 340/1

2 أبو العباس موفق الدين الكواشي، المقرئ والمفسر، برع وفاق أقرانه في القراءات والتفسير والعربية، قرأ على والده والسخاوي وغيره، توفي 680 هـ. انظر: معرفة القراء: 368 /1 وشذرات الذهب: 638/ 4

3 انظر جمال القراء للسخاوي ط دار المأمون: 373، 374، والبرهان في علوم القرآن للزركشي 331 /1
4 انظر النشر: 9/1

وبهذا التحقيق في الضبط تم إدخال الكثير من الأوجه في القراءة الصحيحة بعد أن تلقتها الأمة بالقبول.

● أخذت منحى توجيه القراءات الصحيحة التي ضعفها النحاة بشكل واضح عن المرحلة السابقة؛ توجيهها لغويا أو نحويا أو بلاغيا مستندا على علم التفسير والرسم العثماني.

المرحلة الرابعة مرحلة التحريرات: ويرجع سبب ظهورها إلى فُشو الخلط بين الروايات والطرق، وعدم التمييز بين الأوجه الجائزة والممنوعة لكل طريق، فدعت الحاجة والضرورة إلى هذه المرحلة القائمة على تنقيح وتمييز كل رواية بطرقها الصحيحة وبيان ما هو جائز ومحظور من الوجوه في كل قراءة، قصدا لسلامة القراءة من الاختلاط، وهذا ما قام به الإمام ابن الجزري في "النشر"، ومن بعده الإمام الإزميري¹ في "تحرير النشر"، والسيد هاشم في "تحرير طيبة النشر".

ودور الاستدراك في هذه المرحلة يتجلى في إكمال النقص وإصلاح الخلل الواقع بسبب الخلط بين الطرق والروايات في كتب القراءات.

¹ مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري نسبة إلى مدينة إزمير التركية، نزيل مصر، عالم بالقراءات، صاحب عمدة العرفان في وجوه القرآن، وشرحه بدائع البرهان، وتحرير النشر (ت 1156 هـ) انظر الأعلام للزركلي: 236/7، وإمتاع الفضلاء بتراجم القراء لإلياس الساعتي البرماوي: 390/2

المطلب الثالث :

تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً

الفرع الأول : تعريف الاختيار لغة :

الاختيار في اللغة: مأخوذ من الفعل (خَارَ) الشيء واختاره إذا انتقاه واصطفاه فهو بمعنى الانتقاء والاصطفاء ويكون عند تعدد الأمور أو الأقوال.¹

الفرع الثاني : تعريف الاختيار اصطلاحاً :

أما في اصطلاح علماء القراءات فهو: اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقي.²

وبيان ذلك أنّ كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم يأخذ القراءات عن أكبر عدد ممكن من الشيوخ، فإذا جلس للإقراء تجده يختار مما سمع ويقرئ به ويترك البعض الآخر لا يقرئ به، جرياً على عادة القراء .

وهذا الذي أقرّه الإمام القرطبي³ في تفسيره بقوله: " وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعُرف به ونُسب إليه، فقل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد

1 انظر تاج العروس للزبيدي: 241/11 ولسان العرب لابن منظور : 265/4

2 منهج ابن الجزري لسالم الشنقيطي: 142

3 أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي الفقيه المالكي صاحب تفسير الجامع لأحكام القرآن (ت 671 هـ) انظر الديباج المذهب لابن فرحون : 308 /2

منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوّغه وجوّزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة رويّ عنه اختياران أو أكثر، وكلّ صحيح.¹

ويُفهم من كلام الإمام القرطبي أن اختيارهم مبني على الرواية ولا يكاد يخرج عن مسموعاتهم، ولا مجال فيه للرأي والقياس، لانعقاد الإجماع على أن القراءة سنة متبعة، ومما يدل على هذا أنك تجد إماماً من أئمة القراءة يخالف في موضع واحد قاعدته المطّردة في كل القرآن .

ومن أمثلة ذلك : قراءة الإمام نافع للفعل (يحزن) كيفما انصرف في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلا موضع سورة الأنبياء (لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ) [103] فإنه يقرأه بفتح الياء وضم الزاي وعكسه في هذا تماماً الإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني.²

1 تفسير القرطبي : 46/1

2 انظر النشر : 244 /2

الباب الأول:

ترجمة الإمام ابن الجزري وأهمية كتابه
النشر في القراءات العشر

ويحتوي على فصلين :

الفصل الأول : ترجمة الإمام ابن الجزري.

الفصل الثاني : أهمية كتاب النشر في القراءات العشر.

الفصل الأول :

ترجمة الإمام ابن الجزري

ويحتوي على تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ومولده ورحلاته.

المبحث الثاني: شيوخه في القراءات وغيرها.

المبحث الثالث: تلامذته ومؤلفاته في القراءات.

المبحث الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه.

تمهيد :

إنّ ضعف الحياة السياسية افي عصر الإمام محمد بن الجزري لم يكن لها الأثر السلبي البالغ في تكوين شخصيته التعليمه، شأنه شأن كبار أهل العلم في عصره في مختلف العلوم، بل كانت حافزا لهم على التنافس فيما بينهم بعد أن أدركوا عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، والمتمثلة في وجوب نشر العلم وإحياء التراث وتجديده في مصر والشام، خاصة بعد أن أحرقت الكتب وأبيد التراث مع سقوط بغداد في أيدي التتار، ومما يدل على هذا؛ العلماء الجهابذة الذين نشأوا في هذا العصر أمثال تقي الدين أحمد بن تيمية (ت 728هـ) والذهبي (ت 748هـ) وابن القيم (ت751 هـ) وابن كثير (ت 774هـ) وابن حجر(ت 852هـ) وجمال الدين المزي(ت 742هـ) والفيروزآبادي (ت 817هـ)وفي علم القراءات نجد ابن الصائغ والجعبري² وأبو حيان وصاحب الترجمة وغيرهم كثير.

ولعل من الأسباب التي منعت التأثير السلبي بالحياة السياسية إضافة إلى الشعور بالمسؤولية تلذذهم بالعلم والبحث، فإنّ في طلب العلم والاشتغال به لذة ونعيما وسعادة وانشراح صدر لو علم بها الملوك لجالدوا عليها العلماء، وهذه اللذة لا تُنال إلا بالإخلاص ومجاهدة النفس خاصة في بداية الطلب والله المستعان، فمن هو الإمام ابن الجزري وكيف كانت حياته العلمية، ومن هم شيوخه وتلامذته، وما هي آثاره، وفيه تبرز القيمة العلمية لأهم مؤلفاته ؟

1 للإطلاع على الحياة السياسية والعلمية انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير 9/ 230 ، والإمام ابن الجزري

وجهوده في علم القراءات لرابح دفرور : 2 - 14

2 أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس ،العلامة الأستاذ الجعبري ، محقق حاذق، ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرانية، وألف التصانيف في أنواع العلوم ، روى عنه السبكي والذهبي وخلانق(ت732هـ (بالخليل.انظر: غاية النهاية :1/ 21 ، وشذرات الذهب لابن العماد العكري: 8 / 171

المبحث الأول :

اسمه، مولده، ورحلاته

ويحتوي هذا المبحث على مطلبين، تم تخصيص الأول لدراسة اسمه ونسبه ومولده، والثاني لبحث رحلاته.

المطلب الأول: اسمه ومولده :

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي¹ بن يوسف الدمشقي ثم الشيرازي العُمري الجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر²، الواقعة في شمال الموصل على الحدود السورية التركية، وقد اختلف أهل التاريخ في ابن عمر هذا على أقوال ذكرها ابن خلكان وضعفها بفيهِ إلا قولاً واحداً صوّبه بقوله: "ثم إني ظفرت بالصواب وهو أن رجلاً من أهل (بَرْقَعِيدُ)³ بناها وهو عبد العزيز بن عمر."⁴

وكان مولده بدمشق ليلة السبت الخامس والعشرون من رمضان سنة إحدى وخمسون وسبعمئة من هجرة النبي ﷺ (751 هـ)، بعد صلاة التراويح وكان والده إذ ذاك ابن ست وعشرين سنة على الصحيح.⁵

وكانت نشأته في بيت علم وصلاح، ترعرع أهله على محبة القرآن وأهله، وتظهر هذه العناية بحسن التقديم له من والده الذي وفقه الله تعالى عند شربه من ماء زمزم أن يرزقه الله ولداً ذكراً من أهل القرآن وخاصته، ولذا سعى في تعليمه بل كان معلمه الأول

1 خلافاً لابن العماد العكري الذي ذكر أنّ جد أبيه اسمه محمد أيضاً انظر شنرات الذهب لابن العماد: 298 /9
2 وتقع على الحدود السورية التركية شمال العراق وينسب إليها بنو الأثير الثلاثة : عز الدين صاحب الكامل ، ومجد الدين صاحب جامع الأصول ، وضياء الدين صاحب النهاية في غريب الحديث ، وأبو طاهر بن مهران الشافعي ت 577 هـ

3 برقعيد بلدة كبيرة بين الموصل ونصيبين ، ومنها بنو حمدان . انظر معجم البلدان : 387 /1

4 انظر وفيات الأعيان : 349 /3

5 وهذا ما أثبتته ابن الجزري نفسه نقلاً عن أبيه وبه نرد ما أورده السخاوي من أن والده مكث أربعين سنة لا يولد له... والصحيح أنه حج سنة 748 وشرب من زمزم بنية أن يرزقه الله بولد ذكر يكون من أهل القرآن . انظر الضوء اللامع للسخاوي: 255/9

حيث قرأ عليه القرآن حفظاً سنة أربع وستين وسبعمائة (764هـ) وأمّ الناس في صلاة التراويح في السنة التي تليها وهو ابن أربعة عشر، قال ابن الجزري: " فأما الشيخ الأول فهو والذي رحمه الله...فإني قرأت عليه القرآن مرات وسمع من لفظي الروايات كرات".

1

وذكر الإمام السخاوي أنه بلغه أن أخاه علي بن محمد بن الجزري كان عالماً مقرئاً،² كما أنه اهتم إلى جانب القراءات بالفقه والحديث وسمع من شيوخ عصره ومن أصحاب ابن البخاري.³ وهناك الكثير من مشايخه الذين سمع منهم وقرأ عليهم بالقراءات وهو دون العشرين ، هذا الذي أهله للنبوغ والصدارة قبل أن ينطلق في الرحلة للاستزادة في التحصيل والتنقيح، وبحثاً عن علو الإسناد.

1 نقل ذلك د . السالم الشنقيطي نقلا عن جامع أسانيد ابن الجزري (مخطوط) انظر منهج ابن الجزري : 25

2 انظر الضوء اللامع : 23/6

3 أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي المعروف بابن البخاري مسند زمانه إمام ثقة (ت 690). انظر غاية النهاية : 520 / 1 وسوف نذكرهم إن شاء الله في مبحث خاص بشيوخه في غير القراءات

المطلب الثاني : رحلاته

لم يكتف الإمام محمد بن الجزري بما عند شيوخ بلده ، لعلو همته وصدق حاجته ووضوحها وتشوّفه لعلماء عصره في غير بلده، الذين انتهت إليهم رئاسة الإقراء، حيث بدأ بالبحث وجمع المعلومات عنهم وترتيب الأولويات ، ثم أخذ الإذن من والديه بعد طول توسل إليهما بشتى الوسائل، انطلق في رحلات كثيرة تكبّد فيها المشاق وتعرض لِمَا تعرض إليه من مخاطر من أجل الاستزادة من علم القراءات وإحكامه، وكذا طلبا لعلو الإسناد، حتى أنّ كل من أتى بعده كان عالة عليه وعلى كتبه.

وهذه رحلاته بالتفصيل، وجعلتها إحدى عشرة رحلة إجمالا، وقد يحل في الرحلة الواحدة في أكثر من مدينة بسبب قرب العهد وقلة زمن المكوث .

الرحلة الأولى: كانت سنة ثمان وستين وسبعمائة (768هـ) وهو ابن سبع عشرة سنة وكانت إلى أظهر الأماكن؛ مدينة الرسول رحاجا رفقة والده حيث قرأ فيها القراءات على شيخها محمد بن صالح بن إسماعيل المتوفى (785هـ).

الرحلة الثانية : كانت إلى مصر في السنة التي تليها بعد قفوله من الحج وكانت بمفرده ليس معه والده ، ودخلها في غرة رمضان ثم رجع إلى دمشق وفي قلبه حزن لعدم قراءته على مشايخها بأكثر من القراءات السبع .

الرحلة الثالثة : عاد فيها إلى مصر في سنة إحدى وسبعين رفقة والده بعد أن منعه من فراقهما بسبب ما قاسياه من غيبته في المرة السابقة فجمع القراءات فيها على ابن الجندي ، وابن الصائغ وابن البغدادي وأخذ الفقه عن عبد الرحيم الإسنوي الشافعي¹ وغيره، وقد

¹ أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي الشيخ جمال الدين الإسنوي الفقيه الشافعي الأصولي النحوي الغروزي ت 772هـ انظر بغية الوعاة للسيوطي : 92 / 2

وَصَفَ ابن الجزري هذه الرحلة بالمباركة لكثرة ما قرأ فيها من القراءات والفقهِ والحديث ، وبعد عودته إلى دمشق استأذن من والديه بالرحلة إلى اليمن وواسط وبغداد فلم يأذنا له فاكتفى بكتابة استدعاء بالإجازة من شيوخ بغداد المسنين .¹

وهذا هو السبب الذي منع ابن الجزري من الرحلة لمدة تزيد عن ست عشرة سنة بالإضافة إلى كثرة من ينتابه للقراءة والأخذ عنه بعد جلوسه في بلده يُعلم الناس وهو ابن تسع عشرة سنة .

الرحلة الرابعة : وكانت أيضا إلى مصر سنة ثمان وثمانين² وما يميز هذه الرحلة أمران :

الأول اصطحاب ابنه الأكبر محمد أبو الفتح معه للقراءة على مشايخها واستجازتهم .

الأمر الثاني أنها لم تدم طويلا ورجع إلى دمشق ولبت فيها إلى سنة ثلاث وتسعين .

الرحلة الخامسة : وكانت كذلك إلى مصر في سنة ثلاث وتسعين ومكث فيها إلى أن تعرض لظلم السلطان الذي أخذ ماله وأراد سجنه وذلك في سنة ثمان وتسعين³ .

الرحلة السادسة : وكانت من مصر التي خرج منها خائفا يتربقب وركب البحر من الإسكندرية متجها لبلاد الروم، في جمادى الآخر سنة ثمان وتسعين وسبعمئة ولما وصل إلى بورصة⁴ نزل بها عند تلميذه مؤمن بن علي الرومي ، وهو الذي عرّف الملك بايزيد⁵ بقدر شيخه فقربه وكرمه أيما إكرام .¹

¹ انظر منهج ابن الجزري : 27 نقلا عن جامع أسانيد ابن الجزري (مخطوط)
² ذكر د . السالم الشنقيطي أن هذه الرحلة كانت سنة 778 وهذا محال لان أبنه أبو الفتح الذي أخذه معه ليأخذ عن مشايخها ولد في السنة التي قبلها والصحيح ما أثبتناه انظر النشر ط المجمع : 40 ، وانظر غاية النهاية : 2/ 251

³ انظر تفاصيل ما حدث له بمصر في إنباء الغمر : 510 /1 ، 525
⁴ تقع بورصة شمال غرب تركيا بين اسطنبول وأنقرة وكانت عاصمة الدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية
⁵ أبو يزيد بن مراد بن علي بن سليمان بن عثمان من أكثر الملوك غزوا للكفار محبا للعلم ومكرما لأهل القرآن ، وصفه ابن الجزري بالملك العادل المجاهد . انظر غاية النهاية : 2/ 249 ، وإنباء الغمر : 225/2

وحدثت في هذه الرحلة أموراً منها :

● غزا الإمام ابن الجزري القسطنطينية مع السلطان بايزيد وذلك في آخر هذه السنة ومما يدل عليه وصفه لمقدمة جيش الكفار وأنها بلغت ثلاثين ألفاً، وأن السلطان أمر له بخمسة أسرى يخدمونه لا يعرف أحدهم لغة الآخر وهذا مما يدل على تكالب الكفار واتحادهم على حرب الإسلام رغم اختلاف بلدانهم ولغاتهم والله المستعان .²

● جلس في بورصة للإقراء وتعليم أولاد السلطان .

● لحق به ولده أبو بكر وبقي معه سبع سنين إلى واقعة (تيمورلنك) والتقى بعد ذلك في حج ثمان وعشرين وثمانمائة .

● وفي طريق رجوعه من القسطنطينية إلى بورصة عاصمة بايزيد بدأ في تأليف كتابه النشر في القراءات العشر .

الرحلة السابعة: وكانت بعد أن غزا تيمورلنك³ لبورصة وما ارتكبه فيها من غدر وكسر شوكة بايزيد بالخديعة والمكر وقتله بعد أسره، وأخذ معه الإمام ابن الجزري إلى عاصمة ملكه سمرقند⁴ لكن على غاية من الإجلال والإكرام تليق بأهل القرآن يُعلم الناس القراءات ولم يخرج من سمرقند إلا بعد موت الملك في شعبان سنة سبع وثمانمائة واستقرار ولده في الملك بعده أذن للإمام بالخروج بعد طول إصرار منه وذلك في ذي الحجة من نفس السنة .

وامتازت هذه الرحلة بأنها كانت قسراً بسبب ما فعله تيمورلنك في بورصة وأهلها و ما فعله في السلطان بايزيد، كما أثرت بشكل كبير في شخصية الإمام خاصة وأنه كان يؤدُّ العودة إلى بلده لكن لم

¹ وذكر ابن حجر أن تلميذه شيخ حاجي هو من عرف بايزيد به وذكر في موضع آخر أنه تلميذ له يدعى (كامورا موبن) والصحيح أنه مؤمن بن علي لأنه قول ابن الجزري في غايته : 324 /2 ، وانظر إنباء الغمر : 510/1

² انظر : إنباء الغمر : 510/1

³ وهو ابن طرغان ، ملك طاغية أباد البلاد والعباد وأكثر في الأرض الفساد ملك العراق ودخل الروم والهند وحارب بهما المسلمين دون الكفار قَرَّب العلماء ومن خالفه في شيء استباح دمه هلك بالقولنج سنة 807 . انظر إنباء الغمر : 299 /2

⁴ وتقع سمرقند الآن في أوزبكستان على الحدود الشرقية مع كازخستان ومعناها قلعة الأرض وفتحها قتيبة بن مسلم الباهلي انظر : معجم البلدان للحموي : 246/3

يجرؤ على مخالفة الملك ولا حتى أن يطلب منه الإذن بذلك، كما أنه لم يجترئ على الشفاعة لبازيد، ورغم كل هذا تأقلم مع هذه الأقدار وتسلى بالتدريس والإقراء إلى أن قدر الله أمرا كان مفعولا .

الرحلة الثامنة : بعد خروجه من سمرقند في آخر سنة سبع وثمانمائة مرّ الإمام ابن الجزري بعدة مدن وهي بخارى، وهراة، وأصبهان، وشيراز، والبصرة، حيث بقى في بخارى 1 أياما نزولا عند طلب أهلها ليتزودوا من علمه وخرج منها في العشرين من المحرم في السنة التي تليها ، ودخل مدينة هراة 2 في السابع عشر من صفر وأقام فيها تلبية لطلب سلطانها وعلمائها وسمعوا منه صحيح الإمام البخاري وقرأوا عليه كتاب "المصابيح" للإمام البغوي وبعض كتبه ، كما قرأ عليه للعشرة جماعة منهم: ابن افتخار الهروي³ ثم دخل أصفهان وقرأ عليه جماعة للعشرة ولم يكملوا وخرج منها متجها لمدينة شيراز التي دخلها في رمضان سنة ثمان وثمانمائة وأطال بها المقام ولم يغادرها حتى سنة إحدى وعشرون وفيها رحل إلى البصرة برفقة الشيخ الفاضل المقرئ أبو الحسن طاهر بن عرب الأصبهاني⁴ الذي بدأ القراءة عليه للعشر بمضمن الطيبة في شيراز وأكملها بالبصرة ثم شرع في ختمة لفتية ونصير عن الكسائي ولبث ابن الجزري في البصرة سنة واحدة .

1 وتقع بخارى الآن في جنوب اوزبكستان فتحها عبيد الله بن زياد سنة 54 هـ انظر معجم البلدان للحموي : 353/1

2 وتقع هراة شمال غرب أفغانستان وتأسست على يد الإسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد انظر: معجم البلدان للحموي : 396/5

3 هو الإمام العالم جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي هكذا ذكر في غاية النهاية ممن قرأ وأكمل للعشرة على ابن الجزري في هراة ولم أعر على بقية الترجمة لا في الغاية ولا في غيرها : انظر غاية النهاية : 250/2

4 أبو الحسين طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد الإمام الفاضل العالم المحقق المدقق الموجود المرتل المقرئ الكامل المجيد المفيد أستاذ القراء وصفوة العلماء ولد في المحرم 786 هـ هكذا ترجمت له سلمى بنت ابن الجزري ووصفته بخليفة أبيها في شيراز ولم أعر على تأريخ وفاته انظر غاية النهاية : 339/1

وتميزت هذه المرحلة التي استغرقت اثنا عشر سنة من عمر هذا الإمام بدخوله لعدة مدن، وكان يُستقبل في كل مدينة بحفاوة من أهلها وأمرائها، ولم يكن يطيل المكوث فيها باستثناء شيراز التي لبث فيها أزيد من عشر سنين بسبب توليه القضاء فيها كرها، ومشيخته لدار القرآن الجزرية التي أنشأها بنفسه .

الرحلة التاسعة : وفي ربيع الأول من سنة ثلاث وعشرين بعد الثمانمائة وصل إلى المدينة النبوية حاجا بعد ما فاته حج السنة الماضية لتعرضه للنهب من طرف قطاع الطرق، وكاد أن يقتل فوجد معينا رجع معه لمدينة عُنيزة التي وجد فيها من تكفل بسفره إلى المدينة النبوية، ثم قصد مكة ودخلها في غرة رجب فجاور فيها إلى الحج ثم سافر إلى بلاد العجم .
وتميزت هذه الرحلة بأمور منها:

● خصّ هذه الرحلة للحج للمرة الثانية بعد الأولى التي كانت قبل خمس وخمسين سنة ، كما لم تخلوا من القراءة والإقراء والأخذ والسماع عنه لأنه كان كثير الإحسان لأهل الحجاز كما قال الحافظ ابن حجر¹.

● في طريق هذه الرحلة نظم نظمه المشهور بالدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشر

● تعرض في طريقه لخطر المحاربين لله ورسوله فطوقوه ونهبوا ماله ووصف ما حدث له في آخر دُرّته التي أبدع فيها وأخرجها أحسن إخراج رغم كل ما تعرض له حيث قال فيها :

وَتَمَّ نِظَامُ الدُّرَّةِ أَحْسَبُ بَعْدَهَا *** وَعَامَ أَضَا حَجِّي
فَأَحْسِنُ تَقْوُلًا

عَرِيَّةُ أَوْطَانٍ بِنَجْدٍ نَظْمَتْهُ *** وَعَظْمُ
اشْتِغَالِ الْبَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا

¹ انظر إنباء الغمر لابن حجر : 466 /3

في كثرة الترحال والجمع والتدقيق والتمحيص للقراءات وأسانيدھا والتعليم والتأليف، لكن بقي الشوق يدعو لمواصلة الرحلة لنشر العلم لولا مانع الكبر والعجز، وهذا ما يبدو من جوابه على أحد تلامذته : "... وأعجب من ذلك أن بيننا وبينكم يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل فيأخذ القراءات بهذا التحقيق ... وإني لأقسم بالله تعالى لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم وإلى غيركم ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز ... الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه علي" ¹

¹ نقلها د . الشنقيطي عن نسخة مخطوطة للنشر رمز لها بـ (ق) وحدد تاريخ الرسالة فيها وهو في ربيع الآخر 820هـ أي عندما كان في بلاد ما وراء النهرين وعمره آنذاك قارب السبعين انظر منهج ابن الجزري : 31 ، 32 ، والنشر ط المجمع : 46

المبحث الثاني:

شيوخه في القراءات وغيرها

لقد تتلمذ الإمام ابن الجزري في بداية طلبه على شيوخ بلده ولم يكن له يد في اختيارهم إلا بعدما تخصص في علم القراءات، وعزم على الترحال فوضع لنفسه منهجا دقيقا في اختيار الشيوخ والتزمه حيث كان لا يقصد لطلب هذا العلم الشريف إلا كبار المشايخ الذين عُرفوا بالضبط والإتقان ممن انتهت إليهم رئاسة الإقراء مع كثرة الروايات طلبا لشرف الإسناد العالي ، فتكبد مشاق الأسفار، ورحل إليهم وإن تباعدت أقطارهم، فنتج عن هذا التمحيص في الاختيار، أن جمع دُرّة مشيخة زمانه، حتى أضحى بعد ذلك حجة في تزكية رجال عصره ، وهذا ما أفصح عنه بقوله : ولما نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف ، وقرأت القراءات على من علمته قيما بها بدمشق ، فكنت أنقب وأتفحص عن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة وهو فيها عالي الإسناد .¹

وسنعرض هؤلاء الشيوخ في هذا المبحث في مطلبين: جعلت الأول لذكر شيوخه في القراءات، والثاني لذكر شيوخه في القراءات ممن لم يسند لهم في "النشر" وشيوخه في باقي العلوم .

¹ نقله د الشنقيطي من جامع أسانيد ابن الجزري انظر النشر ط المجمع : 46

المطلب الأول : شيوخه في القراءات المسند لهم في النشر

اعتمدت في ترتيبهم على أقدمية الوفاة، وذكر طرقهم النصية والأدائية¹، أوبعضها إن كثرت .

1. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي الهندي الصوفي ولد سنة (694هـ) بدمشق، وتوفي في المحرم سنة (776هـ)²، وكان رجلاً خيراً ديناً ثقة.

ذكر ابن الجزري في "غاية النهاية" أنه عرض عليه "الشاطبية" وقرأ عليه "نونية السخاوي" في التجويد وقرأ عليه "غاية ابن مهران" وسمع عليه الكثير من مسموعاته.

وذكر في "النشر" أنه قرأ عليه "غاية ابن مهران" و"نونية السخاوي"³ .

وبالنظر في تاريخ وفاة هذا الشيخ وبلده وعمر ابن الجزري آنذاك نعتبره من أوائل شيوخه الذين دفعوا به إلى الرقي في طلب علم القراءات .

2. أبو بكر بن أيّدغدي بن عبد الله الشمسي الشهير بابن الجندي وهو شيخ مشايخ القراء بمصر أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف، وكان كثير الاستحضار ، ولد سنة (699هـ)⁴ بدمشق قرأ على ابن الصائغ وقرأ القراءات العشر على الجعبري، والقراءات الثمان على أبي حيان، صنف كتاب "البستان في القراءات الثلاثة عشر" ، وشرح "الشاطبية" وضمنها شرح شيخه الجعبري .

¹ والطريق : ما نسب عن واحد من الرواة العشرين مهما نزلوا. وهي في كتاب النشر نوعان نصية وأدائية ، فالأولى هي ما عزاه في النشر للكتب التي أصول كتابه النشر وعددها 982 طريقاً ، والثانية هي ما عزاه لبعض مؤلفي الكتب دون ذكر الكتاب وعددها 27 طريقاً . انظر إتحاف البررة للإزميري، ت: الجار الله : 19 / 1

² وذكر ابن الجزري في غايته أنه توفي قبلها بعشر سنين لكن في النشر صرح بأنه سمع منه غاية ابن مهران سنة 770 انظر الدرر الكامنة لابن حجر : 237 / 5 ، انظر غاية النهاية : 191 / 2 ، والنشر : 89 / 1 .

³ انظر غاية النهاية : 191 / 2 ، والنشر : 89 / 1 ، 98

⁴ كذا قال ابن الجزري سماعاً منه خلاف للذهبي الذي زعم أن مولده سنة 698 انظر غاية النهاية : 191/2

ذكر في "غاية النهاية" أنه قرأ عليه بكتابه "البستان" سوى قراءة الحسن إلى قوله تعالى في سورة النحل: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) [النحل:90] فمرض وأجازه بذلك كله بخط يده، وتوفي في شوال سنة (769هـ) بالقاهرة،¹ أما في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه القرآن بعدة كتب منها "العنوان" و"الوجيز"²، كما ذكر له طريقين أدائيين وهما:

• طريق أبي الحسن الفارسي عن الحمامي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الخُلواني عن قالون، وهي قراءة ضم الميمات³.

• طريق الحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان⁴.

3. أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري بن أبي البركات عماد الدين الدمشقي الشهير بابن الشيرجي ولد سنة (682هـ) وسمع من الفخر ابن البخاري وأجاز له جماعة، وسمع منه ابن كثير والعراقي وكان عفيفا نزيها في ما وُلِّي من مناصب توفي في المحرم سنة (770هـ) عن 88 سنة⁵.

ولم يترجم له في "غاية النهاية"، أما في "النشر" فذكر أنه أخبره مشافهة بكتاب "العنوان في السبع" لأبي طاهر بن خلف، واعتبر إسناده عالي إلى مؤلفه⁶، كما ذكره أيضا مسندا عنه حديث: ((

1 انظر غاية النهاية : 1 / 180 ، 2 / 247 ، 248 ، والدرر الكامنة : 1 / 527

2 انظر النشر : 1 / 65

3 انظر النشر : 1 / 104 ، والنشر ط المجمع 546

4 انظر النشر : 1 / 140 ، والنشر ط المجمع 627

5 انظر الدرر الكامنة لابن حجر: 6 / 21

6 انظر النشر : 1 / 64 ، 65

انصر أخاك))¹ إلى النبي ρ بإسناد عالي لا يوجد يومئذ في الدنيا مثله فضلا على أن يوجد أقرب منه إلى النبي ρ .²

4. أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر الفيروزآبادي ، المهندس، ولد بعيد (670هـ)، سمع من ابن البخاري وغيره، وكان شيخا صالحا كثير التلاوة صحيح السماع توفي في المحرم سنة (771هـ).³

وذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه كتابي سبط الخياط: "الكفاية في القراءات الست" و"المبهج في الثمان"، وكذا في "النشر" غير أنه أضاف كتاب "التجريد لبغية المرید" لابن الفحام،⁴ كما أسند عنه أثر إلى التابعي عبد الله بن أبي الهذيل⁵ أنه قال: "إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها"⁶ كما أخبره بإسناد عالي عن ابن عباس τ قال: سأل رجل رسول الله ρ فقال: أي العمل أحب إلى الله؟ فقال: ((الحال المرتحل))، قال: يا رسول الله فما الحال المرتحل؟ قال: ((صاحب القرآن يضرب في أوله حتى يبلغ آخره وفي آخره حتى يبلغ أوله)) رواه الطبراني.⁷

5. أبو الرشيد إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله بن هاني الأندلسي الغرناطي قاضي القضاة شرف الدين المالكي، ولد سنة (710هـ) بغرناطة وحفظ "الموطأ" وأخذ القراءات عن القيجاطي، قَدِمَ مصر واجتمع بأبي حيان فعظّمه كثيرا وهو أول من تولى قضاء المالكية بحماة ثم ولي قضاء دمشق مات سنة (771هـ) بالقاهرة،

¹ رواه البخاري في كتاب المظالم والغضب، باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما، عن أنس بن مالك τ رقم: 2443

² انظر النشر: 1/ 196

³ انظر غاية النهاية: 1/ 111 والنشر: 1/ 83 ، 85

⁴ انظر النشر: 1/ 76

⁵ أبو المغيرة العنزي الكوفي القدوة العابد روي عن علي وآبي وعمار وابن مسعود وآبي هريرة وغيرهم وروى

عنه عطاء وغيره انظر غاية النهاية: 1/ 462 . وسير أعلام النبلاء: 4/ 170

⁶ انظر النشر: 1/ 239 ولم أقف على هذا الأثر في كتب الآثار

⁷ انظر النشر: 2/ 446 وهو حديث ضعيف أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: 12/ 168 وغيره من طريق

صالح المري وهو ضعيف كما في التقريب وقال عنه النسائي والذهبي متروك الحديث انظر: تهذيب الكمال

لمزي: 13/ 18 و 19، سير أعلام النبلاء للذهبي: 1/ 420، تهذيب التهذيب لابن حجر: 4/ 382

وذكر في "غاية النهاية" أنه كان يتردد عليه ليسمع من فوائده وعلمه ومنها أنه أنشده "قصيدة القيجاطي"¹ من حفظه وأخبره أنه رواها من ناظمها،² أما في "النشر" فصرح أنه حدثه ببعض هذه القصيدة سنة (769هـ) وفي هذه السنة كان ابن الجزري بمصر.³

6. أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن عمر ابن القدوة الكبير أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي صاحب كتاب "المغني" ثقة أصيل، توفي سنة (773هـ)، ذكر في "الغاية" أنه قرأ عليه "مفردة يعقوب" لابن الفحام بإجازته إن لم يكن سماعاً من ابن البخاري الذي سمع منه الكثير،

وهو ما صرح به في "النشر" في قوله: "قرأتها⁴... على الشيخ الأصيل النجم أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسي عن أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الخشوعي عن المؤلف"⁵.

7. أبو المعالي تقي الدين محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع المصري الإمام الحافظ الكبير ابن الشيخ الإمام جمال الدين، ولد في سنة (704هـ) وأجازه الحافظ الدمياطي وغيره وسمع خلقاً لا يحصون، توفي في جمادى الأولى (774هـ)

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه "الشاطبية" وسمع منه "الرائية" في الرسم العثماني، وكان له يد في معرفته العالي والنازل من الإسناد ومعرفة أسماء الرجال المتأخرين وضبط المؤلف والمختلف،⁶ أما في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه "الشاطبية"

¹ أبو الحسن علي بن عمر الكتاني القيجاطي الأستاذ الماهر المحقق (تـ 730 هـ) نظر غاية النهاية : 1 / 557

² انظر غاية النهاية : 1 / 168 كناه في الغاية بأبي الرشيد وفي النشر بأبي محمد ولا مانع من تعدد الكنى

³ انظر النشر : 1 / 97

⁴ قال ذلك في سياق حديثه عن : مفردة يعقوب

⁵ وابن عبد الواحد هو الفخر بن البخاري ، والخشوعي هو أبو طاهر بركات بن إبراهيم ، ومؤلف المفردة هو

ابن الفحام صاحب التجريد انظر غاية النهاية : 1 / 39 ، والنشر 1 / 77

⁶ انظر غاية النهاية : 2 / 139 ، والباعث الحثيث : 219

، وقرأ عليه "شرحها للإمام السخاوي" وأجازه فيها، ولم يذكر "الرأية" 1.

8. أبو العباس أحمد بن رجب بن الحسين بن محمد السلامي البغدادي نزيل دمشق الشيخ الصالح الكبير القدر، وهو والد الحافظ ابن رجب صاحب المصنفات النافعة، قرأ بالسبع على أبي محمد عبد الله بن مؤمن الواسطي وسمع منه العشر وروى "الشاطبية" عن القاضي أبي عبد الله محمد بن جماعة إجازة، وروى عنه خلق كثير توفي في ربيع الآخر سنة (775هـ) بدمشق .

ذكر ابن الجزري في " غايته " أنه قرأ عليه بعض القرآن بالقراءات وكثيرا من كتب القراءات، من غير تحديد،² ونقل الدكتور السالم الشنقيطي نصا لابن الجزري وَقَفَ عليه في كتابه "جامع الأسانيد" يبين فيه أنه قرأ عليه القرآن بقراءة عاصم وغيره، وسمع منه القراءات السبع جمعا وإفرادا ، كما سمع منه "الشاطبية" ومؤلفات شعبة الموصلي مثل "الشمعة في قراءات السبعة" ، و"ذات الحلا في قراءة أبي عمرو بن العلاء"،³ أما في "النشر" فقد ذكر أنه:

● أخبره بكتاب "الكنز في القراءات العشر" للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن سماعا وتلاوة لبعضه وقال له أنه قرأه على مؤلفه.

● كما قرأ عليه نظم الكنز المسمى "الكفاية في القراءات العشر" وأخبره أنه قرأها على ناظمها لابن عبد المؤمن صاحب كتاب الكنز.

● وقرأ عليه كتاب "الشمعة في القراءات السبعة" من نظم أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بشعبة،

1 انظر النشر : 62 / 1 ، 63

2 انظر غاية النهاية : 53/1

3 انظر النشر ط المجمع : 53

وأخبره أنه قرأ بها عن شيخه أبي الحسن محمد التقي الإربلي نزيل بغداد عن ناظمها .¹

● كما أخبره بحديث: ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)) بدلا من ((أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)) في رواية روح عن يعقوب، وكذا في قراءة عاصم .²

9. أبو محمد عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله بن المعمر البكري الواسطي الشافعي الصوفي، ولد سنة (711هـ) قدم دمشق فأقام بها وكان فاضلا صالحا، قرأ القراءات العشر على النجم عبد الله بن عبد المؤمن وكتاب "الإرشاد" على يحيى الواسطي، توفي في أواخر ذي الحجة سنة (775هـ) بدمشق.³

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه كتاب "الإرشاد" لأبي العز القلانسي، وسأله أن يقرأ عليه العشر فامتنع عليه،⁴ وذكر في "النشر" أنه قرأ عليه "الإرشاد" بإسناد عال إلى مؤلفه أبي العز، ورجاله كلهم من واسط، وهذا في قوله: "وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم التقي أبي محمد عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله الواسطي الشافعي، وأخبرني أنه قرأه على الشيخ الإمام أبي الفضل يحيى بن عبد الله بن الحسن بن عبد الملك الواسطي الشافعي، مدرس واسط، قال: أخبرنا به الإمام الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم عرف بالداعي الرشيدي⁵ الواسطي قال: أخبرنا ابن الباقلاني الواسطي سماعا وتلاوة عن المؤلف كذلك، وهذا إسناد عال متصل إلى المؤلف رجاله واسطيون."⁶

1 انظر النشر : 94 / 1 ، 95

2 انظر النشر : 244 / 1 وما بعدها وهو حديث غريب

3 انظر غاية النهاية : 367 / 1 ، والدرر الكامنة : 435 / 3 ، وإنباء الغمر : 86 / 1

4 انظر غاية النهاية : 367 / 1

5 أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الرشيدي العباسي ينتهي نسبه إلى هارون الرشيد ، شيخ العراق إمام بارع

ناقل، (ت 668هـ) انظر غاية النهاية : 218/2

6 النشر : 86 / 1

10. أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة الحنفي قاضي القضاة بدمشق إمام كبير ثقة صالح، ولد سنة (691هـ) وقرأ "الشاطبية" على محمد بن يعقوب الجرايدي¹ وغيره، جلس للإقراء متصدرا سنة (714هـ) حتى توفي في صفر سنة (776هـ) بدمشق.

2

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه جميع القرآن جمعا بالقراءات السبع، واعتبره من أجل شيوخه وله عليه أفضالا كثيرة، وكان صاحب فراسة إذا بشره بأشياء وقع غالبها ولا يزال ابن الجزري يرجو من الله تمامها بخير،³ أمّا في "النشر" فذكر أنه :

● قرأ عليه القرآن بمضمن كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني، بإسناد اختص بالعلو والتسلسل بالتلاوة والقراءة والسماع، كما اختص رجاله بالضبط والإتقان منه إلى مؤلفه.

● قرأ عليه رواية قالون من طريق الحلواني إلى أبي عمرو الداني⁴

● قرأ عليه "الشاطبية" والقرآن بمضمّنها، وشرحها لأبي شامة والسخاوي مع الإذن بشرحها.⁵

● قرأ عليه القرآن بمضمّن كتاب "الروضة" لأبي عمرو الظلمنكي، و"المجتبى" للطرسوسي، و"الهادي" لابن سفيان، و"التبصرة" لمكي بن أبي طالب.⁶

● قرأ عليه جميع القرآن بمضمن كتاب "الغاية" لابن مهران في القراءات الإحدى عشرة.¹

1 أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن بدران مقرئ أصيل قرأ على الكمال الضريير ، وقرأ عليه الذهبي وقال عنه : كان حافظا للقصيد ناسيا للقراءات مات بالقدس سنة 720 ، انظر غاية النهاية : 281/2 ومعرفة القراء للذهبي :

393

2 انظر غاية النهاية : 48 /1 ، الدرر الكامنة : 144/1 ، وإنباء الغمر : : 79 /1

3 انظر غاية النهاية : 49 /1

4 انظر النشر : 60 /1 وهذه الطريق أي طريق ابن فزارة من التيسير ليست من طرق النشر

5 انظر النشر : 62 /1 ، 63 ، 98

6 انظر النشر : 71،72 /1

• كما روى عنه حديث إمالة الطاء والهاء في (طه) عن ابن مسعود².

11. أبو العباس أحمد بن محمد بن علي العنابي³ النحوي الأستاذ لازم أبا حيان بالقاهرة وأتقن عليه النحو وقرأ عليه القراءات الثمان وخدمه حتى مات، ثم قَدِمَ دمشق وتصدر بالجامع الأموي وانتفع به الناس في العربية والقراءات توفي سنة (776هـ).⁴

وليس في "غاية النهاية" ما يدل على أنه قرأ عليه، أما في "النشر" فذكر أنه أخبره بكتاب "الإقناع في القراءات السبع" لابن الباذش.⁵

12. أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع، بن اللبان الدمشقي، أستاذ محرر ضابط، ولد سنة (715هـ) قرأ على الجعبري و ابن جبارة وأبي حيان، وقرأ العشر على ابن مؤمن الواسطي بمضمن كتابه "الكنز" ، لم يكن في زمانه أحسن منه في استحضار القراءات وولي مشيخة الإقراء بالجامع الأموي وغيره، توفي في أول الربيعين (776هـ) بدمشق.⁶

وقد أبهم ابن الجزري في "غايته" الكتب التي قرأ بها عليه حيث قال : "فقرأت عليه بمضمن كتب".⁷ غير أنه في "النشر" بين ما أجمله في غايته فذكر أنه :

• قرأ عليه كتب "جامع البيان" و"التبصرة" و"القاصد" و"الإقناع" و"عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي".⁸

1 انظر النشر : 90 / 1

2 انظر النشر : 2 / 31 ، ولم أجد هذا الحديث إلا فيه

3 نسبة إلى مدينة عنابة شمال شرق الجزائر

4 انظر : غاية النهاية : 125 / 1

5 انظر النشر : 88 / 1

6 انظر غاية النهاية : 2 / 72 ، 73

7 غاية النهاية : 2 / 72 ،

8 انظر النشر : 1 / 61 ، 71 ، 95

- قرأ عليه بمضمّن : "العنوان" و"الهادي" و"الكافي" و"الهداية" و"تلخيص العبارات" و"غاية الاختصار" و"الكامل" و"المنتهى" و"الإشارة" و"عقد اللآلي".¹
- أضف إلى ذلك طريقاً أدائياً عنه في رواية قالون من طريق الدارقطني عن القزاز عن أبي نَشِيط.²
- 13. أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي شمس الدين بن الصائغ الحنفي، كان مولده سنة (704هـ) بالقاهرة، قرأ على تقي الدين الصائغ، وأبي حيان وغيرهما، وقرأ عليه ابن اللبان وغيره كثير، ولم يكن في زمنه حنفي أجمع للعلوم ولا أحسن ذهنًا وتدقيقًا وفهماً وتقريراً وأدباً منه، تصدر للعربية والإقراء بالجامع الأموي، ثم عاد إلى مصر وبها توفي في شعبان سنة (776هـ).³
- ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه رحل إليه مرتين فقرأ عليه ختمة جمعا بالقراءات السبع بمضمّن "الشاطبية" و"التيسير" و"العنوان" في سنة (769هـ)، والمرة الثانية سنة إحدى وسبعين قرأ عليه جمعا للبيعة وللعشرة بمضمّن عدة كتب سماها في إجازته،⁴ أما في "النشر" فذكر أنه :
- قرأ عليه القرآن بعدة كتب منها "التجريد" و"الوجيز" و"الإيجاز" وغيرها .
- قرأ عليه بمضمّن عدة كتب منها: "العنوان" و"التذكرة" و"التلخيص" لأبي معشر و"المصباح" و"الكامل" وغيرها
- كما أخبره بـ "التذكرة في القراءات الثمان" لابن غلبون
- أضف إلى هذا خمسة طرق أدائية عنه، وهي :

1 انظر النشر : 65 / 1 ، 66 ، 68 ، 70 ، 72 ، 78 ، 92 ، 95

2 انظر النشر : 102 / 1

3 انظر غاية النهاية : 163 / 2 ، الدرر الكامنة : 248 / 5 ، إنباء الغمر : 95 / 1 ، شذرات الذهب : 427 / 8

4 انظر غاية النهاية : 164 / 2

طريق واحدة في رواية قالون من طريق الحمامي عن النقاش
عن ابن أبي مهران عن الحلواني .¹

وطريق في رواية ورش من طريق المحلولي عن الحمامي عن
هبة الله عن الأصبهاني .²

وطريق في رواية الدوري في قراءة الكسائي . من طريق ابن
الجاندا الموصللي عن جعفر بن محمد عن الدوري³
و طريقان في رواية ابن ذكوان⁴ .

• كما روى عنه حديث تحقيق التلاوة⁵ بسنده إلى أبي بن كعب ط
عن رسول الله م قال عنه الحافظ أبو عمرو الداني هذا : "الحديث
غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد."⁶

• وروى عنه حديث التكبير بسنده إلى البزي إلى ابن عباس إلى
أبي بن كعب رضي الله عنهما إلى النبي م .⁷

14. أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل بن
إبراهيم ينتهي نسبه إلى أبان بن عثمان بن عفان ط المكي نزيل
القاهرة الشافعي، الإمام العلامة الحافظ بهاء الدين ، ولد بمكة سنة
694هـ) أخذ على تقي الدين الصائغ وأبي حيان والسبكي ، توفي
في جمادى الأولى (777هـ) .⁸

1 انظر النشر : 104 /1

2 انظر النشر : 110 /1

3 انظر النشر : 170 /1

4 احدهما في طريق الحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان انظر النشر : 139 /1

5 وهو أنه قرأ القرآن كله بمرتبة التحقيق على شيوخه أبي عبد الله المصري بسنده إلى أبي بن كعب ط إلى رسول

الله م برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق . انظر : النشر : 206/1

6 جامع البيان : 229 /1 و انظر النشر : 206 /1 ،

7 وهو أنه قرأ القرآن على شيوخه أبي عبد الله المصري فلما وصل إلى الضحى كبر عند خاتمة كل سورة حتى

يختم . انظر النشر : 411 /2 وما بعدها

8 انظر غاية النهاية : 451 /1 ، وإنباء الغمر : 114 /1 ، والدرر الكامنة : 73 /3

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه لم يقرأ عليه "الشاطبية" ولا شئ من القراءات ولكنه سمع منه الكثير بقراءة الحافظ زين الدين العراقي وصاحبه أبي بكر الهيثمي،¹ لكن في "النشر" ذكر أنه أخبره بكتاب "الكافي في القراءات السبع" مشافهة بسنده إلى مؤلفه أبي عبد الله بن شريح الإشبيلي.²

وذكر الدكتور السالم الشنقيطي نقلا من كتاب "جامع الأسانيد" لابن الجزري أنه سمع منه جملة من الأحاديث من "المجتبى" للنسائي ومن "صحيح ابن حبان" وغيرهما، كما أخبره بـ "الشاطبية"، وأنه أجازها فيما يجوز له روايته.³

15. أبو حفص عمر بن الحسن بن يزيد بن أميلة بن جمعة المراغي الأصل، المزي المولد، رحالة زمانه في علو الإسناد، كان خيرا ثقة فاضلا ولد سنة (679هـ) قرأ على ابن البخاري، وأحمد الفاروثي⁴ وقرأ عليه أحمد بن ربيعة بن علوان وغيره.

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه الكثير من الكتب بإجازته من شيخه منها: "الإرشاد" و "الكفاية" لأبي العز القلانسي و "الغاية" لابن مهران و "السبعة" لابن مجاهد و "المصباح" لأبي الكرم، توفي (778هـ) بدمشق،⁵ وبالإضافة إلى ذلك ذكر في "النشر" أنه أخبره بحديثين، وقرأ عليه حديثا ثالثا.⁶

16. أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي النحوي ولد سنة (708 هـ)، قرأ على أبي الحسن القيجاطي⁷ وأبي

1 انظر غاية النهاية : 451 /1

2 انظر النشر : 68 /1

3 انظر منهج ابن الجزري : 44 والملاحظ أن ابن الجزري في "الغاية" نفى القراءة عليه وفي "جامع الأسانيد" و "النشر" صرح بالسماع ولعل بادراك الفرق بين قرأت وأخبرني أو سمعت ينتفي التعارض

4 أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عمرو بن الفرج بن أحمد بن سابور بن علي بن غنيمية الإمام العلامة الصالح الفاروثي الواسطي الشافعي خطيب دمشق (ت 694 هـ) انظر غاية النهاية : 34 /1 و35

5 انظر غاية النهاية : 595 /1

6 انظر النشر : 32 /2 ، 197

7 أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكتاني القيجاطي أستاذ ماهر كامل محقق (ت 730هـ) انظر غاية النهاية 557/1

حيان، وابن الفخار ، وسمع من المزي وابن عبد الهادي وجماعة ، توفي سنة (779هـ).¹

صرح ابن الجزري في "الغاية" و"النشر" أنه قرأ عليه "قصيدة القيجاطي" و"التكملة المفيدة" له أيضا ، و كتاب "التيسير" بأجمعه بدمشق.²

17. أبو محمد³ الحسن بن أحمد بن هلال بن فضل الله الطحان الصرخدي الأصل ثم الدمشقي المشهور بابن هبل ولد سنة (683 هـ) وَصَفَه ابن الجزري : بالصلاح ، والصدق ، والصبر على السماع ، توفي سنة (779هـ)، سمع من الفخر ابن البخاري وأجازته، والتقى الواسطي، والعز بن إسماعيل الفراء ، وغيرهم ، عمّر طويلا ورحل الناس إليه.⁴

ذكر في "الغاية" أنه سمع منه جُل "سنن البيهقي" ، و"الحلية" لابن نعيم، وكثيرا من "المعجم الكبير" ، وقرأ عليه "غاية الاختصار" لأبي العلاء وكذا كتاب "التيسير" بإسناد عال جدا،⁵ أمّا في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه كتاب "الإيجاز" لسبط الخياط إضافة لـ "التيسير" ، و"غاية الاختصار".⁶

ويضاف إلى هذا طريقان أدائيان عنه؛ كلاهما من طريق ابن الفرخ عن أبي الحارث عن الكسائي.⁷

وفي باب المد روى عنه بسنده أثريين؛ ينتهي الأول إلى ابن مسعود ، والثاني إلى الإمام حمزة الزيات رحمه الله .⁸

1 انظر غاية النهاية : 151/1 ، و: 200/2 ، إنباء الغمر : 159/1 ، الدرر الكامنة : 403 /1

2 انظر غاية النهاية : 151/1 ، والنشر : 58/1 ، 97

3 كذا كناه في "الغاية" ، أما في النشر فكناه بأبي علي

4 انظر غاية النهاية : 207/1 ، إنباء الغمر : 162 /1 ، الدرر الكامنة : 113 /2

5 انظر غاية النهاية : 205/1 و207

6 انظر النشر : 83 /1 ، 59 ، 87

7 انظر النشر : 170 /1

8 انظر النشر : 315 ، 327

18. أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح الإسكندري، ولد سنة (694 هـ) ¹ روى القراءات إجازة عن عمر بن غدير القواس وأحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري وغيرهم ، توفي بدمشق سنة (780 هـ) ².

ذكر في "الغاية" أنه روى له القراءات من كتاب "الكامل" لأبي القاسم الهذلي إجازة ، ورواها له سماعاً من "الشاطبية" ، أما في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه كتاب "الكامل" فقط ³.

19. أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك بن معالي ، ابن البغدادي ويقال له أيضاً الواسطي ثم المصري الشافعي ولد (702 هـ) قرأ بالروايات الكثيرة على الأستاذ التقي الصائغ ، وأخذ العربية عن أبي حيان ، والفقہ عن ابن عدلان ، وشرح "الشاطبية" ، واختصر تفسير "البحر المحيط" لأبي حيان ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمصر توفي سنة (781 هـ) ⁴.

صرّح ابن الجزري في "غاياته" أنه قرأ عليه جمعا بالقراءات ختمتين الأولى بمضمّن "الشاطبية" و"التيسير" و"العنوان" في شهر سنة (769 هـ) ، والختمة الثانية قرأها بمضمّن كتب شتى بالقراءات الثلاث عشرة في رحلته الثانية إلى مصر سنة (771 هـ) ، ثم رحل إليه سنة (778 هـ) فاستجازه لابنه أبي الفتح محمد فأجازه ، ⁵ وذكر في "النشر" أنه قرأ عليه القرآن الكريم بمضمّن كتب عدة ، كما أخبره بـ "الشاطبية" ، وقرأ عليه كتاب "العنوان" ⁶.

¹ وعند ابن حجر أنه ولد في التي بعدها بمصر ومات 778 ، وعند ابن الجزري أن مولده ووفاته بدمشق . انظر

: إنباء الغمر : 134 / 1 ، الدرر الكامنة : 5/1

² انظر غاية النهاية : 5/1

³ انظر غاية النهاية : 5/1 ، والنشر : 92 / 1

⁴ انظر غاية النهاية : 364 / 1 ، إنباء الغمر : 203 / 1 الدرر الكامنة : 111 / 3

⁵ انظر غاية النهاية : 364 / 1

⁶ انظر النشر : 61 / 1 ، 62 ، 74 ، 82 ، 92

كما له في "النشر" عنه طريقين أدائين : كلاهما من طريق الخُلواني عن قالون، وهما الطريق التاسعة ، والعاشرة من طريق الحمامي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الخُلواني¹.

20. أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود المنبجي المعروف بابن الطحان، ولد سنة (702هـ)² قرأ بالسبع على أحمد بن نحلة وقرأ على ابن بضحان، والحافظ أبي عبد الله الذهبي، و الجعبري و ابن مؤمن، وهو الذي انفرد بالقراءات على الذهبي، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد ابن اللبان للإقراء وانتفع به كثيرا توفي سنة (782 هـ)³.

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه نحو ربع القرآن لابن عامر والكسائي ثم جمع عليه الفاتحة وأوائل البقرة بالعشر واستأذنه في الإجازة فتنفصل عليه وخصه بها رغم أنه لم يكن هذا من عادته ومنهجه⁴.

أما في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه كتاب "الوجيز" للأهوازي بدمشق ، وقرأ عليه بعض القرآن بمضمّن كتابي "الكنز" ، و نظمه "الكافية في القراءات العشر" كلاهما لابن عبد المؤمن⁵.

21. أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم ابن السلار أمين الدين، الإمام المقرئ ، المحقق العارف الصالح، ولد سنة (698 هـ)، قرأ على الشيخ محمد بن عبد العزيز البياني⁶ و التقى الصائغ

1 انظر النشر: 1 / 103 ، 104

2 هذا عند ابن الجزري ، أما عند ابن حجر ولد في التي بعدها وكناه في النشر بأبي العباس واكتفى باسمه ونسبه

في الغاية انظر: إنباء الغمر : 1 / 220

3 انظر غاية النهاية : 1 / 33

4 انظر غاية النهاية : 1 / 33

5 انظر النشر : 1 / 80 ، 94

6 محمد بن عبد العزيز بن غازي مجير الدين مقرئ عارف فاضل، تصدر في الجامع الأموي وصفه تلميذه ابن

السلار بالخير وجودة الفهم (ت 723هـ) انظر غاية النهاية : 2 / 173

1، وغيرهم ،وبقي حتى انفرد بالتلاوة عن الصائغ ورحل الناس إليه وولي المشيخة الكبرى بدمشق بعد وفاة ابن اللبان وانتهت إليه المشيخة بالشام وكان إماماً خيراً ديناً منقطع القرين جامعاً لفنون من العلم كالنحو والفقه والتفسير توفي سنة (782هـ).²

ذكر في "الغاية" أنه أول شيخ انتفع به ولازمه وصحح عليه "الشاطبية"، وقرأ عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازه وهو لم يبلغ الحلم بعد، وختمة بقراءة حمزة، وقرأ عليه لنافع، وابن كثير جمعا إلى خاتمة سورة الرعد،³ وفي "النشر" ذكر أنه أخبره بـ "شرح ابن أبي العز الهمداني للشاطبية" سماعاً منه وقراءة عليه وإجازة للشرح بسنده إلى الهمداني، هذا بالإضافة للختمتين السابقتين لأبي عمرو بن العلاء، وحمزة.⁴

22. أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي الصالحي، مقرئ صالح، قرأ بالعرش على ابن مؤمن الواسطي بمضمن كتابي "الكنز" و"الكفاية" وسمعها منه كما سمع "التيسير" من محمد بن جابر الوادياشي، وسمع من القاضي سليمان بن حمزة وغيره توفي سنة (784هـ).⁵

صرح ابن الجزري في "غايته" و"النشر" أنه قرأ عليه كتاب "الكنز" لابن مؤمن.⁶

23. أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمود بن أحمد الصالحي الشيرجي المعروف بالمعصراني، المقرئ الصالح، قرأ بالسبع

1 أبو عبد الله الصائغ، تقي الدين، المصري الشافعي، مسند عصره ورحلته وقته وشيخ زمانه وإمام أوانه ازدحم الناس عليه لعلو سنده وكثرة مروياته وحكاياته في قراءته في صلاة الفجر (وتفقد الطير فقال ما لي أرى الهدهد)

مشهورة (ت 725هـ). انظر غاية النهاية: 65/2 - 67، والنشر: 213/1

2 انظر غاية النهاية: 482/1، 483، إنباء الغمر: 225/1، الدرر: 240/3

3 انظر غاية النهاية: 483/1

4 انظر النشر: 196/2، 63/1، 64

5 انظر غاية النهاية: 184/1، ولم أجد له ترجمة إلا فيها

6 انظر غاية النهاية: 184/1، والنشر: 94/1

على الشيخ أحمد بن إسماعيل الحراني وسمع منه كتاب "الروضة" للمالكي وغيرها ، توفي سنة (784هـ).¹

ذكر في "الغاية" و"النشر" أنه قرأ عليه كتاب "الروضة في القراءات الأحدي عشرة" لأبي علي الحسن المالكي، إلا أنه في "النشر" بين المكان وهو بيت الشيخ ، وأخبره بسنده إلى المؤلف.²

24. أبو العباس أحمد بن محمد بن الخضر بن مسلم شهاب الدين الصالحي الحنفي، الإمام المفتي، صاحب التصانيف، ولد سنة (706هـ) سمع من أبي بكر بن عبد الدايم ، والقاضي سليمان وأحمد الحجار وغيرهما ، توفي سنة (785 هـ).³

ذكر في "الغاية" و"النشر" أنه قرأ عليه كتاب "المستنير في القراءات العشر" لابن سوار بسماعه من أحمد الحجار إلى مؤلفه سنة إحدى وسبعين وسبعمئة.⁴

كما له في "النشر" طريقاً أدائية عنه ، وهي من طريق ابن سوار، عن أبي جعفر بن الفرغ الغساني عن سلمة بن عاصم، عن أبي الحارث الليث بن خالد عن الكسائي.⁵

كما روى عنه حديثاً مسنداً من طريق ابن سوار أيضاً وهو حديث ((أشرف أمتي حملة القرآن))⁶

25. أبو عبد الله محمد بن صالح بن إسماعيل ، شمس الدين ، ولد سنة (730هـ) شيخ المدينة النبوية، إمام وخطيب المسجد النبوي، ثقة صالح عارف، انتهت إليه القراءة علوًا بالحجاز، قرأ

1 انظر غاية النهاية : 35/1 ، ولم أجد له ترجمة إلا فيها وكناه في النشر دون الغاية

2 انظر غاية النهاية : 35/1 ، والنشر : 74/1

3 انظر غاية النهاية : 113/1 ، إنباء الغمر : 181/1 ، ولم يكنه أحد إلا ابن حجر في الدرر الكامنة : 311/1

4 انظر غاية النهاية : 113 /1 ، والنشر : 82/1

5 انظر النشر : 170/1 ، 82

6 انظر النشر : 2 /1 والحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير تحت رقم : 12662 وفيه أبو عبد الرحمن نهشل القرشي وهو ضعيف قال البخاري : لا يصح حديثه ، انظر : الضعفاء الكبير للعقيلي : 118 /2 .

على أبي عبد الله محمد بن القصري، والأسواني، وابن مخلوف، وغيرهم، توفي سنة (785هـ)¹.

ذكر ابن الجزري في "غايته" و"نشره" أنه قرأ عليه جمعا بمضمّن كتاب "الكافي" إلى قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة : 25] وهذا سنة ثمان وستين بالروضة الشريفة.²

26. أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن يعقوب الحراني الأصل القاهري المولد والمنشأ نزيل حلب الشيخ شهاب الدين الشهير بابن المرحل، ولد سنة (690هـ) أجازته يحيى بن الصواف³ وغيره، وسمع "الشاطبية" و"الرائية" من الحسن سبط زيادة⁴، وسمع منه جماعة كثيرون توفي سنة (788هـ)⁵ ذكر في "الغاية" أنه كتب له بالإجازة من حلب غير مرة، وأبهم الكتب التي أجازها بها، لكنه بينها في "النشر" وهي كتاب "التبصرة" لمكي بن أبي طالب، و"التلخيص" في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري.⁶

27. أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن أسد القروي الإسكندري، مقرئ صالح مسند ثقة، ولد سنة (702هـ) قرأ على أحمد بن محمد بن أحمد القوصي⁷ أربعين ختمة

1 انظر غاية النهاية : 155/2، إنباء الغمر : 285/1، الدرر الكامنة : 200/5، الشذرات : 498/8

2 انظر غاية النهاية : 155/2، النشر : 69/1

3 أبو الحسن يحيى بن أحمد بن الصواف المالكي مقرئ عدل صحيح التلاوة، (ت 705هـ) أنظر غاية النهاية : 2/366

4 أبو علي الحسن بن عبد الكريم بن عبد السلام المصري المؤدب سبط الفقيه زيادة (ت 712هـ) انظر غاية النهاية : 45/3 ومعرفة القراء : 391/1

5 انظر غاية النهاية : 69/1، إنباء الغمر : 320/1، الدرر : 203/1، الشذرات : 515/8

6 انظر غاية النهاية : 69/1، النشر : 70/1، 78

7 أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد القوصي الإسكندري مقرئ، حاذق متصدر (ت 740هـ) انظر غاية النهاية : 105/1

بمضمّن كتاب "الإعلان" للصفراوي وقرأ به وسمعه أيضاً على ابن الشواء¹ وانفرد بذلك بالإسكندرية توفي سنة (788هـ).²
ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه بمضمّن "الإعلان في القراءات السبع" للصفراوي بالإسكندرية و "الموطأ" برواية يحيى بن يحيى الليثي.³

أمّا في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه بعدة كتب وهي: "الهادي في السبع" للقيرواني، و"تلخيص العبارات" لابن بليمة، و"التجريد" لابن الفحام، و"الإرشاد" لابن غلبون،⁴ كما قرأ عليه بمضمّن "جامع البيان" و"الإعلان" إضافة إلى أنه أخبره بـ "مفردة يعقوب" لأبي محمد الصعيدي.⁵

28. أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله المقدسي الصالحي الحنبلي، الحافظ الكبير شمس الدين، ابن الحافظ محب الدين أبي محمد، الشهير بابن المحب الصامت، ولد سنة (712هـ)، بَادَرَ به أبوه فأحضره على علماء عصره، وسمع ما لا يُحَدُّ ولا يوصف من الكتب والأجزاء، وخرّج وأفاد وسمع منه الطلبة والحفاظ، أحسن ترتيب "مسند الإمام أحمد" على أسماء الصحابة، وسمع كثيراً من كتب القراءات مثل "المستنير" و "التجريد"، وعُرف بالصامت لقلة كلامه، كما كان صالحاً قانعاً باليسير توفي سنة (789هـ).⁶

¹ وهو محمد بن عبد النصير بن علي المعروف بابن الشواء قرأ على عبد الله المكين مقرئ متقن انظر: غاية النهاية: 192 / 2

² انظر غاية النهاية : 482 / 1، إنباء الغمر: 325/1، الدرر : 239/3، الشذرات : 519/8

³ انظر غاية النهاية : 482 / 1

⁴ انظر على الترتيب في النشر : 66 / 1، 72، 77، 79

⁵ انظر على الترتيب في النشر : 61 / 1، 79، 98

⁶ انظر غاية النهاية : 174، 175/2، الدرر : 209 / 5، الشذرات : 529/8

قال ابن الجزري: "كان لا يَألف لأحد غيري، وربما جاءني إلى منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي وانتهى إليه الحفظ في زمانه رجالاً وممتناً ومعرفة الأجزاء ورواتها"¹
 وذكر في "الغاية" و"النشر" أنه قرأ عليه كتاب "التجريد لبغية المرید".²

29 - أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن سلامة أبو عبد الله الأنصاري المنعوت بصلاح الدين البليبيسي، شيخ مقرئ صالح، ولد بمصر سنة (705هـ)، قرأ بالسبع سوى نافع على إسماعيل بن إبراهيم الشافعي،³ وروى "الشاطبية" عن ابن جماعة القاضي، وروى العنوان عن أبي القاسم عبد الغفار السعدي،⁴ توفي سنة (792هـ)⁵

ذكر في "غاية النهاية" أنه قرأ عليه كتاب "العنوان" غير مرة، وسمعه منه أولاده محمد، وأحمد، وعلي، وهو موافق لما في "النشر" إلا أنه ذكر فيه إسناده إلى مؤلفه، ووصف هذا الإسناد بالعلو، والتسلسل بالمصريين وكانت قراءته عليه بمصر.⁶

30 - أبو عبد الله محمد بن محمد بن نصر الله بن إسماعيل بن نصر الأنصاري، كمال الدين الشهير بابن النحاس، ولد سنة (717هـ)، أجازته خلق من الشام ومصر وبغداد، وكان خيراً لطيفاً حسن المحاضرة، توفي بدمشق سنة (794هـ).⁷

1 غاية النهاية : 175/2 ،

2 انظر غاية النهاية : 175/2، النشر : 76 /1

3 أبو الطاهر إسماعيل بن إبراهيم المصري شافعي مقرئ متصدر حاذق المنعوت بالفخر، توفي بعد 730هـ انظر غاية النهاية: 161 /1

4 أبو القاسم عبد الغفار بن محمد بن عبد الكافي السعدي الشافعي، باشر نيابة الحكم بمصر وأثنوا عليه انظر غاية النهاية: 398 /1

5 انظر غاية النهاية : 245،246/2 ، إنباء الغمر: 409/1، الدرر الكامنة: 473/5، شذرات الذهب : 557 /8

6 انظر غاية النهاية : 245،246 /2 ، النشر : 64،65 /1

7 انظر غاية النهاية : 255،256 /2، إنباء الغمر: 448/1، الدرر الكامنة 512 /5، شذرات الذهب : 8 /

ذكر ابن الجزري في "الغاية"، و"النشر" أنه قرأ عليه مسموعه من كتاب "الكامل" للهذلي وهو من سورة سبأ إلى الختم.¹

31 - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن الشامي نزيل القاهرة، ولد سنة (709هـ) بدمشق، شيخ الإقراء، ومسند زمانه، طلب الحديث والقراءات، وسمع على أكثر من ستمائة نفس، كما أجازه أكثر من مائتي شيخ منهم ابن بضحان، والجعبري، والقاضي بدر الدين بن جماعة، وأبي حيان توفي بمصر سنة (800هـ).²

ذكر في "الغاية" أنه قرأ عليه كتاب "المصباح" لأبي الكرم الشهرزوري عن أبي حيان سماعاً.³

أما في "النشر" فنجد أنه أخبره بشرح "الشاطبية" لابن جبارة، وكتابي "الإعلان" و"المصباح" وشافهه بكتاب "الشرعة في القراءات السبعة" عن مؤلفه البارزي المتوفى سنة (738هـ) بلا واسطة.⁴

32 - أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا بن يحيى بن السويداوي المصري الشافعي شيخ ابن الجزري وشيخ أولاده: محمد وأحمد وعلي، مسند خير صالح، ولد سنة (717هـ) ⁵ اعتنى به أبوه فأسمعه القراءات على أبي حيان وغيره من علماء عصره توفي (804هـ) بالقاهرة.⁶

1 انظر غاية النهاية : 256 / 2، النشر : 92 / 1

2 انظر: غاية النهاية : 7/1 ، إنباء الغمر : 22/2، الدرر : 9/1، الشذرات : 619/8

3 انظر غاية النهاية : 563/1

4 انظر النشر : 64 / 1، 79، 96، 90، عبارة بلا واسطة يؤكدها أن إبراهيم بن أحمد كان عمره 29 سنة عند وفاة البارزي

5 كذا نقله الدكتور سالم الشنقيطي من جامع أسانيد ابن الجزري . انظر منهج ابن الجزري : 56

6 انظر ترجمته في : غاية النهاية : 47 / 1 ، إنباء الغمر : 209 / 2، الشذرات : 67 / 9

ذكر ابن الجزري في "غايته" أنه قرأ عليه "التيسير" و"التلخيص في القراءات الثمان" لأبي معشر وسمع عليه كتاب "الهادي في السبع" لابن سفيان القيرواني.¹

أما في "النشر" فذكر أنه قرأ عليه كتابي "الهداية" للمهداوي ، و"التجريد" لابن الفحام ، وأخبره بـ "التيسير" و"الهادي" و"التلخيص".²

¹ انظر غاية النهاية : 47 / 1

² انظر النشر : 69 / 1 ، 76 ، 59 ، 66 ، 79

المطلب الثاني: شيوخه في القراءات غير المسند لهم في النشر وغيرها

وهم الذين صرّح ابن الجزري بمشيتهم في كتابه "غاية النهاية" ولم يسند لهم في كتابه "النشر" وهم كثر نذكرهم في فرعين:

الفرع الأول: شيوخه في القراءات غير المسند لهم في النشر

1. أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن بن نشوان القاضي، قال عنه ابن الجزري: "شيخنا"، ولم يذكر ماذا قرأ عليه، لكنه جزم بأنه قرأ السبع على أبي حيان، وولي قضاء حلب ثم قضاء المدينة مات (774 هـ)¹

2. أحمد بن محمد بن بيبرس الشيخ شهاب الدين المقرئ المعروف بابن الركن، قال عنه ابن الجزري: أحد الشيوخ بالقاهرة ثقة حاذق، قرأ السبع وقراءة الحسن البصري ويعقوب على ابن السراج الكاتب، وهو شيخه وشيخ أولاده: أبو الفتح، وأحمد وعلي، ذكر ابن الجزري أنه قرأ عليه قراءة الحسن البصري، توفي بالقاهرة سنة (797 هـ)².

3. أبو محمد عبد الكريم بن عبد العزيز بن داود المغربي التونسي، ذكر ابن الجزري أنه قدم دمشق سنة ست وستين وسبعمائة، فقرأ عليه "التيسير" وأخبره به وحدث بـ "الشاطبية" و"الرائية" بإسناد غريب لا يُعرف، مات سنة (770 هـ)³

4. أبو محمد عمران بن إدريس بن معمر الجلولي الشافعي قال عنه ابن الجزري: "صاحبنا ونعم صاحب" وذكر بأنه درّسه "الشاطبية" وصححها عليه، وقرأ عليه "الشاطبية" بعدة أسانيد

1 غاية النهاية: 8/1، وانظر إنباء الغمر: 64/1

2 انظر: غاية النهاية: 108/1

3 انظر: غاية النهاية: 402/1

و"الرائية" و"نونية السخاوي" ، كما ذكر أنه قرأ بالسبع على شيخه ابن السلار وغيره توفي بدمشق سنة (803هـ) ¹.

5. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المرسي الضرير، وصفه ابن الجزري بالشيخ الإمام البارع، النحوي الأديب ، قرأ على القيجاطي، وأبي حيان وغيرهما.

وذكر انه قرأ "قصيدة القيجاطي" عن ناظمها، و"التيسير" وغير ذلك في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة ومات بحلب سنة (780هـ) ²

6 - أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدب، ترجم له ابن الجزري في "غاية النهاية" مرتين، وله مكانة عظيمة في نفسه، ووصفه بأنه أعلم شيوخه بدقائق التجويد، ومنه استفاد هذا الفن، ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لسانه بالتحقيق، قرأ بالسبع على العماد إسماعيل بن محمد الفقاعي النحوي، وقرأ عليه ابن الجزري جمعا للسبعة الى نهاية الحزب الثالث من البقرة، أما عن وفاته فقد اختلفت عبارته في غايته بين سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وبين أواخر إحدى وسبعين. ³

7 - الحسن بن عبد الله السروجي الدمشقي شيخ ابن الجزري وشيخ والده ، قرأ على محمد بن أحمد شمس الدين الرقي، ⁴ حفظ عليه ابن الجزري من "الشاطبية" إلى أواخر الإدغام وهو الذي عرّفه برموزها وباصطلاح هذا الفن، وقرأ عليه بحرف أبي عمرو

¹ انظر : غاية النهاية : 603/1، وإنباء الغمر : 177 /2

² وهو صاحب احمد بن يوسف بن مالك الغرناطي المذكور ضمن شيوخه في النشر : انظر : غاية النهاية

60/2: وإنباء الغمر : 159/1 و186

³ انظر : غاية النهاية : 18/1 و30

⁴ محمد بن أحمد بن علي بن عبد الغني بن بركات شمس الدين الرقي الحنفي الأعرج، شيخ القراء بدمشق، (ت

742هـ) غاية النهاية : 75 /2

إلى خاتمة سورة المائدة في سنة (763 هـ) ¹ وتوفي في رمضان من السنة التي تليها بالطاعون.²

8 - أبو محمد الحسن بن محمد بن صالح النابلسي الحنبلي إمام فقيه، سكن مصر، قرأ بالسبع والعشر على أبي حيان بمضمّن كتاب "الكنز" على مؤلفه ابن مؤمن، وذكر ابن الجزري أنه قرأ عليه جمعا بالعشر إلى (وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: 25] كما قرأ عليه من كتاب "الإرشاد" لأبي العز إلى خاتمة سورة المائدة في شعبان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة في رحلته الثانية إلى مصر.³

9 - أبو المعالي محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم، نصير الدين القرشي الجزري ⁴، قرأ القراءات على أحمد بن نحلة، وأجازه سبط زيادة وجماعة، ذكر ابن الجزري أنه قرأ عليه "التيسير" وكان عدلا صالحا خيرا أمينا شافعيًا عالما، توفي بدمشق سنة (778 هـ).⁵

الفرع الثاني: شيوخه في غير القراءات

كان اهتمام الإمام ابن الجزري منذ نشأته منصبا على دراسة مختلف العلوم الشرعية على علماء عصره المشهود لهم برسوخ القدم، شأنه في ذلك شأن المتقدمين، إيمانا منهم باستحالة وتعذر إدراك دقائق التخصص إلا بعد دراسة مختلف العلوم الشرعية وفهمها، وعلى رأس هؤلاء الأعلام الذين تلقى عنهم الإمام ابن الجزري غير علم القراءات:

1. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصري الشيخ عماد الدين، الإمام المفسر المحدث المؤرخ

¹ وكان عمر ابن الجزري 12 سنة

² انظر غاية النهاية: 219/1

³ ولم يذكر ابن الجزري سنة وفاته انظر غاية النهاية: 231/1

⁴ وهو ابن المؤرخ شمس الدين الجزري. انظر انباء الغمر: 146/1

⁵ انظر غاية النهاية: 236/2 و انباء الغمر: 146/1

المشهور، ولد سنة: (700هـ) تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن الشحنة¹، ولازم الحافظ المزي وتزوج بابنته، وهو الذي أذن لابن الجزري بالإفتاء بعد أن أجازته في سنة (774هـ) وفي هذه السنة توفي ابن كثير رحمه الله.²

2. أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي جمال الدين الإسنوي الأموي الشافعي الفقيه الاصولي النحوي، صاحب التصانيف النافعة، لقبه أبو حيان بالشيخ وقال له : " لم أشيخ أحدا في سنك." ولد سنة (704هـ)، تتلمذ على أبي حيان وتاج الدين السبكي وغيرهما، توفي بمصر سنة (772هـ)، أخذ عنه ابن الجزري الفقه ولم يذكره في "غاياته" إلا مقرونا بوصف الشيخ.³

3. أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صلح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق السراج الكِنَانِي البُلُقِينِيّ ثم القاهري الشَّافعي القاضي ولد سنة (724هـ) ببلقينة ، إمام في الفقه محقق، حفظ القرآن وهو ابن سبع، وكان من أذكىء بني آدم، كثير المحفوظ، كثير الشيوخ، كثير التلاميذ، من شيوخه أبو حيان، والمزي والذهبي، ومن أشهر تلامذته الحافظ ابن حجر، والزرکشي، وابن العماد توفي سنة (805هـ) بالقاهرة.⁴

وذكر ابن الجزري أنّ شيخه البُلُقِينِيّ أذن له بالإفتاء سنة (785هـ).⁵

4. ضياء الدين عبد الله بن سعد بن محمد بن عثمان القزويني القرمي ابن قاضي القرم العفيفي الفقيه الشَّافعي أخذ عن أبيه، وعضد

1 أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن بيان الصالحي الحجار المعروف بابن الشحنة مسند زمانه، (ت 730هـ) انظر غاية النهاية : 64/1

2 انظر غاية النهاية : 2/ 248 وإنباء الغمر : 1/ 39 والدرر الكامنة : 1/ 445

3 انظر غاية النهاية : 1/ 382 ، و 2/ 164 ، 248 وانظر ترجمته في الدرر الكامنة : 3/ 147 وشذرات الذهب : 8/ 383

4 انظر ترجمته في إنباء الغمر : 2/ 245 ، والضوء اللامع : 6/ 85

5 انظر: غاية النهاية : 2/ 248

الدين، والضعيف المطري، وغيرهم أخذ عنه سعد الدين التفتازاني¹ وغيره وكان ماهراً في الفقه والأصول والمعاني والبيان متقدماً في العلم، كثير الإحسان لطلبة العلم توفي سنة (780هـ) عن خمسة وخمسين سنة².

صرح ابن الجزري بأنه قرأ عليه بمصر أصول الفقه، وعلمي المعاني والبيان³.

وبناء على ما تقدم نستنتج أنّ الإمام محمد بن الجزري كان ملماً بثتى العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه وأصوله، وجلس للإفتاء بعد أن زكاه هؤلاء الشيوخ وغيرهم وأذنوا له، اعترافاً منهم بسعة علمه ونبوغه على أقرانه.

¹ محمود بن عمر بن عبد الله العجمي الشيخ سعد الدين التفتازاني، ولد سنة 712، تقدم وبرع في الفنون، واشتهر ذكره وطار صيته وانتفع الناس بتصانيفه (ت791هـ) انباء الغمر : 389/1
² انظر ترجمته في انباء الغمر : 183/1 والدرر الكامنة: 368/2 وشذرات الذهب : 459/8
³ انظر غاية النهاية: 248/2

المبحث الثالث :

تلامذته ومؤلفاته في القراءات

يحتوي هذا المبحث على مطالبين، خصصت الأول لذكر أشهر تلامذته، والثاني لذكر مؤلفاته في علم القراءات، المطبوعة منها وغير المطبوعة

المطلب الأول : تلامذته

لقد كان للإمام ابن الجزري تلاميذ كثير أخذوا عنه القراءات وعلوم أخرى بسبب كثرة رحلاته وكثرة مشايخه وعلو سنده بالإضافة إلى جلوسه مبكراً للإقراء، والتدريس، ومن أهمهم وأشهرهم أولاده؛ الذكور والإناث وهم : أبو الفتح محمد، أبو الخير محمد، أبو بكر أحمد ، علي بن محمد ، أبو البقاء إسماعيل، أبو الفضل إسحاق ، سلمى وفاطمة وعائشة،¹ الذين حرص على تعليمهم بنفسه قبل أن يدفع بهم لطلب العلم على شيوخه ، قال أحمد بن مصطفى زاده بعد ترجمته لأولاد ابن الجزري: " جَمِيع هُوَ لَاءٍ مِنْ الْفُرَّاءِ الْمَجُودِينَ وَالْمُرْتَلِينَ وَمَنْ الْحِفَافِ الْمُحَدِّثِينَ. "²

وقد ترجم الإمام شمس الدين السخاوي في "الضوء اللامع" لأكثر من مائتين وخمسين شخصاً ممن أخذ وتعلمذ عليه سواء بالسمع منه أو بالقراءة عليه في القراءات وغيرها من العلوم كما ذكر الدكتور السالم الشنقيطي³، ومن أشهر تلاميذ الإمام ابن الجزري:

1- أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي اليماني المحدث الشاعر الأديب الفقيه الحنفي، ولد سنة (812هـ) على الصحيح مات أبوه وهو حمل ولذا سمي باسمه، سمع من ابن الجزري "سنن النسائي" و"سنن ابن ماجه" و"مسند الشافعي"

¹ انظر ترجمتهم في غاية النهاية : 2 / 251، 253، 310 والشقائق النعمانية لأحمد زاده : 27 - 29

² الشقائق النعمانية لأحمد زاده : 29

³ انظر منهج ابن الجزري : 62

و"العدة" و"الحصن الحصين" باليمن سنة (829هـ) وتوفي سنة (893هـ).¹

2- أبو العباس أحمد بن أسد بن عبد الواحد بن أحمد الشهاب بن أسد الدين السكندري المولد القاهري الشافعي المقرئ ولد (808هـ) سمع من ابن الجزري "ثلاثيات الإمام أحمد" وأكثر "المسند"، وأحاديث من عشريات ابن الجزري وغيرها سنة (827هـ) أثناء صحبته له إلى الحج، وهو الذي أذن له الحافظ ابن حجر بالتدريس وأثنى عليه ووصفه بالشيخ الإمام العلامة البحر الفهامة إمام الإقراء فخر الفقهاء وفارس العربية والقائم بالقواعد الأصولية شرف العلماء... توفي سنة (872هـ).²

3- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأشعري العبدي شيخ زبيدة في الإقراء، ذكر ابن الجزري ملازمته له لما دخل اليمن وسمع منه "تحبير التيسير" و"الطبية" و"تقريب النشر" ونحو نصف "النشر" وسمع منه الكثير من القراءات العشر وأجازه فيها، وقال عنه: "هو أفضل من رأيت باليمن" لما رأى منه من كثرة الاستحضار، وكان حياً سنة (828هـ).³

4- أبو النعيم رضوان بن محمد بن يوسف بن سلامة بن البهاء بن سعيد المقرئ محدث عصره العقبي الشافعي تلميذ أبي حيان وشيخ السخاوي ولد سنة (769هـ) قرأ على ابن الجزري إلى (وَأَوْلَيْكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة:4] بالقراءات العشر داخل الكعبة المشرفة، وأذن له بالتدريس، توفي سنة (852هـ).⁴

1 انظر الضوء اللامع : 214 /1 - 216

2 انظر الضوء اللامع : 227/1 - 231

3 انظر غاية النهاية : 103/1

4 انظر الضوء اللامع : 226 - 229

5. أبو محمد عبد الدائم بن علي زين الدين الحديدي الشافعي، قرأ على ابن الجزري بعض القرآن بالعرش، شرح بعض كتب شيخه وهي: "المقدمة في التجويد"، و"الهداية في الحديث"، و"طيبة النشر" التي وصل فيها إلى سورة هود، وكان فاضلاً خيراً متواضعاً سليم الفطرة، مات في رمضان سنة (870 هـ)¹

6. جمال الدين عبد العليم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن أبي بكر بن الحسن الفقيه المقرئ المحقق المجدد الخزرجي الأنصاري اليماني، قرأ بالعرش على ابن الجزري وهو الذي استدرك عليه ونبهه على إغفال لفظة: (دُرِّيُّ) [النور:35] ولم يذكر أصحاب التراجم تاريخ وفاته.²

7. أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب نسيم الدين المكي الحنفي سبط الكمال الدميري ولد في سنة (804 هـ) بمكة ونشأ بها فحفظ القرآن وكتبها كثيرة، قرأ على ابن الجزري "المعجم الصغير" للطبراني في طريق سفره من جدة إلى اليمن بحرا في تسعة مجالس سنة (828 هـ) ووصفه بالشيخ العلامة المحدث المفيد ولقبه بتقي الدين، مات بالقاهرة مطعونا في جمادى الثانية سنة (833 هـ) عن تسع وعشرين سنة وبعد ثلاثة أشهر من وفاة شيخه ابن الجزري.³

8. أبو عمرو عثمان بن محمد بن خليل بن أحمد بن يوسف، الفخر الدمشقي الشافعي المقرئ رئيس المؤذنين بالجامع الأموي، ويُعرف بابن الصلِّف، ولد سنة (772 هـ) أخذ القراءات عن ابن الجزري وكان شديد الملازمة له بعد رجوعه إلى دمشق سنة

1 انظر الضوء اللامع : 42/4

2 انظر الضوء اللامع : 4/ 241 ن والنشر : 1/ 191

3 انظر الضوء اللامع للسخاوي : 4/ 251-253، انباء الغمر لابن حجر : 3/ 447

- (827هـ)، وكان هو القارئ الغالب لكثرة ما قرأ عليه من تصانيفه، ولحسن صوته وجهورته، توفي بدمشق سنة (841هـ).¹
9. علي بن داود بن علي بن بهاء الدين المكي نشأ بمكة، تلا بالعرش على ابن الجزري، ودخل بصحبته اليمن سنة (828هـ) تولى نيابة القضاء بمكة، ثم تولى القضاء بجدة، سنة (835هـ) توفي ولم يكمل الثلاثين من عمره وذلك سنة (842هـ).²
10. علي بن محمد النور الشرعي التعزي اليماني المقرئ. من أهل الضبط والإتقان، وممن جمع بين حسن الأداء والتحقيق، لقي ابن الجزري بالديار المصرية وقرأ عليه ببعض الروايات ثم أكمل عليه العشر باليمن توفي تقريبا سنة (871هـ).³
11. علي بن يوسف بن حسب الله البزاز، سمع من ابن الجزري ختم كتابه "النشر" سنة (823 هـ) ومات بمكة في ذي الحجة سنة (848هـ).⁴
12. محمد بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن البرهان المدني الحنفي ولد سنة (810هـ) بالمدينة النبوية وفي حرمها الشريف قرأ على ابن الجزري "الأربعين" للنووي في مجلس واحد سنة (823هـ) وأجاز له توفي سنة (870 هـ).⁵
13. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد بن صالح بن محمد الجمال بن الرضي الهمداني الجبلي الشافعي المعروف بابن الخياط، ولد بجبلبة من بلاد اليمن في سنة (787هـ) ونشأ بها على عفة ونزاهة، لما دخل ابن الجزري اليمن أخذ عنه وقرأ عليه "صحيح مسلم" وغيره، وكان يقدمه على سائر تلامذته اعترافا منه

1 انظر الضوء اللامع : 5 / 137، 138

2 انظر الضوء اللامع : 5 / 219، 220

3 انظر الضوء اللامع : 6 / 31، 32

4 انظر الضوء اللامع : 6 / 52

5 انظر الضوء اللامع : 6 / 245، 246

بعلمه وفضله، انتهت إليه رئاسة علم الحديث والفتوى باليمن، توفي بالطاعون سنة (839هـ) ¹.

14. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صالح بن إسماعيل بن إبراهيم المدني ولد سنة : (799هـ)، قاضي المدينة وخطيبها، قرأ على ابن الجزري بالعشر من طريق النشر، كما قرأ عليه كتب عدة منها كتاب "الشفاء" للقاضي عياض وسمع منه "الحصن الحصين" توفي بالمدينة سنة (860هـ) ².

15. أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن إسرائيل الغزي الحنفي ويعرف بابن عمر، ولد في صفر سنة (801هـ) بغزة، سمع من ابن الجزري "الشاطبية" وغيرها، وأجاز له توفي سنة (871هـ) على الصحيح ³.

16. أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق المُحب بن الفاضل الشمس النويري المالكي، لقي ابن الجزري بمكة سنة (828هـ) وأجاز له، وهو صاحب التصانيف النافعة في شتى العلوم ومن أشهرها "شرح طيبة النشر"، توفي بمكة سنة (857هـ) ⁴.

17. محمد بن موسى بن عمران بن موسى بن سليمان الشمس الغزي ثم المقدسي الحنفي المقرئ المعروف بابن عمران، ولد بغزة سنة (794هـ) ونشأ بها، قرأ على ابن الجزري بالعشر بمضمّن "النشر" و"الطيبة" بالقاهرة سنة (827هـ)، توفي ببيت المقدس سنة (873هـ) ⁵.

18. أبو محمد صدقة بن سلامة بن حسين بن بدران المَسْحَرَاتِي الضرير المقرئ ولد سنة بضع وخمسين بعد السبعمئة،

1 انظر الضوء اللامع: 7/ 194 – 195، وإنباء الغمر لابن حجر: 34/4 - 35

2 انظر الضوء اللامع: 8/ 34 - 36

3 انظر الضوء اللامع: 9/ 169 - 170

4 انظر الضوء اللامع: 9/ 246 - 248

5 انظر: الضوء اللامع: 10/ 58 - 59

وهو معلم أولاد ابن الجزري، قرأ على ابن الجزري للعشر بعدة طرق إلى آخر التوبة، ثم رحل إلى العراق ورجع فقرأ عليه، ثم رحل إلى مصر فأدرك العسقلاني فقرأ عليه للعشرة، وكان قد أدرك ابن اللبان وغيره، وقرأ عليهم وجلس بالجامع الأموي متصدراً توفي سنة (825هـ)¹

19. مظفر بن أبي بكر بن مظفر بن إبراهيم، المقرئ الشيخ الصالح الزاهد الورع، وصفه ابن الجزري بأنه من خيار خلق الله، وبأنه عديم النظر، وذكر أنه أخذ عنه القليل فقط، وذلك لأخذه على غيره، ثم انقطع للعبادة والإقراء ثم ذكر ابن الجزري أنه بلغه أن وفاته كانت سنة (803هـ)، والصحيح أنها كانت سنة (799هـ) كما أرّخه الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي.²

20. مؤمن بن علي بن محمد بن أجمعين بن محمد الرومي شيخ الروم وخطيبها، قدم دمشق سنة (783هـ) فقرأ على ابن الجزري القراءات بمضمن "الشاطبية" و"التيسير" و"منظومته في القراءات الثلاثة" و"قصيدة التذكار في رواية أبان العطار" ولما دخل ابن الجزري الروم سنة (798هـ) نزل عنده ولم يأل جهداً في إكرامه، بل وعرف الملك بايزيد بقدره، وغزا معه القسطنطينية توفي سنة: (799هـ) وصى عليه ابن الجزري.³

21. أبو عبد الله محمد بن محمد بن ميمون البلوي الغرناطي وصفه ابن الجزري بصاحبنا، وذكر أنه قدومه عليه كان سنة (772هـ)، وقرأ عليه للعشرة وحفظ "قصيدته اللامية"، كما قرأ أيضاً على ابن اللبان والكفري وغيرهم وأرّخ وفاته سنة (793هـ) خلافا لابن حجر الذي رجح سنة (787هـ)⁴

1 انظر: غاية النهاية: 336 / 1، وإنباء الغمر: 287/3

2 انظر: غاية النهاية: 301 / 2، أنباء الغمر: 543/1 الضوء اللامع: 161 / 10

3 انظر: غاية النهاية: 32/2

4 انظر: غاية النهاية: 255/2، أنباء الغمر: 311/1

22. محمد بن أحمد بن شهريار بن محمد بن عبد العزيز الأصبهاني الأصل، المنعوت بأمين الدين، وصفه ابن الجزري بالمقرئ المستحضر، وذكر أنه لقيه بأنطاكية متوجها إلى الشام إليه، فقرأ عليه للعشرة بعض القرآن وأجازه.¹

¹ انظر: غاية النهاية: 64/2

المطلب الثاني : مؤلفاته في القراءات

لقد ترك الإمام ابن الجزري مؤلفات كثيرة قيمة تدل على شخصية علمية فذة عظيمة الجهد، فلم يشغله عن التصنيف كثرة التلاميذ ولا كثرة الترحال ولا حتى الوظائف التي تولها، تلقى العلماء مؤلفاته بالقبول، ولم يؤلف في علم القراءات فقط، بل كان يُدلي بدلوه في شتى العلوم الشريعة بالتأليف كما أدلاه فيها بالتدريس، واتسمت مؤلفاته في علم القراءات بالتنوع والكثرة والدقة والإبداع، حيث بلغت ثمان وأربعين كتاباً، منها ست وثلاثون في القراءات بأنواعها؛ السبعة والعشرة والثلاثة والشاذة، وستة كتب في علم التجويد، وأربعة في تراجم الرجال وأسانيد القراءات، واثنان في الرسم القرآني¹

وسوف أقتصر على ذكر مصنفاته في علم القراءات وبيان المطبوع منها والمخطوط والمفقود باختصار، وأكتف بالإحالة على أحسن من بحث مؤلفات ابن الجزري في القراءات وغيرها بالتفصيل -فيما وقفت عليه- هو استاذي الدكتور رابح بن أحمد دفرور في بحثه الموسوم بـ : الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات. الذي صنف فيه مؤلفات ابن الجزري حسب موضوعها، وذكر عدد طبعات كل كتاب، ومكان تواجد مخطوطاتها الأصلية وأرقامها التي حفظت وسجلت بها سواء التي تمّ تحقيقها وطبعها، أو التي لا زالت تنتظر، بل أثبت ووثق نسبتها للمؤلف ، كل ذلك في أكثر من مائة صفحة.²

وبما أنّ البحث والتنقيب عن هذه الكتب في هذا الفن وغيره لا يزال إلى قيام الساعة ، ونظراً لبعد العهد بين زمن بحث الأستاذ

¹ انظر الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات: 220

² انظر : الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات .د. رابح دفرور : من 70 - 83 ومن 119- 219

دفرور وبحثي قمت بتحيينها فوجدت أنّ ما كان منها مفقودا قد عُثر على بعضه ، وما كان منها مخطوطا قد تمّ تحقيق وإخراج وطبع بعضه ، ومما كان منها مطبوعا قد أعيد تحقيقه وطبعه ، وهكذا الأمر مستمرا ما دام نفس العلم وأهله مستمرا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وهذه مؤلفاته في علم القراءات وحده تدل على مكانة الإمام ابن الجزري ورسوخه وعلو كعبه في هذا العلم :

1. التمهيد في علم التجويد (مطبوع)
2. الدرة المضية في قراءات الأئمة الثلاث المرضية (مطبوع)
3. المقدمة الجزرية (مطبوع)
4. النشر في القراءات العشر (مطبوع)
5. تحبير التيسير في القراءات العشر (مطبوع)
6. تقريب النشر في القراءات العشر (مطبوع)
7. طيبة النشر في القراءات العشر (مطبوع)
8. غاية النهاية في طبقات القراء (مطبوع)
9. منجد المقرئين ومرشد الطالبين (مطبوع)
10. الإعلام في أحكام الإدغام (مطبوع)
11. الألغاز الجزرية - ألغاز القراءة - (مخطوط)
12. أصول القراءات (مطبوع)
13. التذكار في قراءة أبان بن يزيد العطار (مخطوط)
14. الاهتداء في الوقف والابتداء (مخطوط)
15. الدر النظيم لرواية حفص (مخطوط)
16. العقد الثمين في ألغاز القرآن المبين (مخطوط)
17. القراءات الشاذة (مخطوط)
18. المقدمة في مخارج الحروف (مخطوط)

19. النهاية الخيرة في القراءة الثلاث الزائدة على العشرة (مخطوط)
20. تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان (مطبوع)
21. جامع الأسانيد في القراءات (مخطوط)
22. رسالة في الوقف على الهمز لحمزة وهشام (مخطوط)
23. غاية المهرة في الزيادة على العشرة (مطبوع)
24. فتح القريب في قراءة حمزة بن حبيب (مطبوع)
25. قصيدة في التجويد (مخطوط)
26. قصيدة في القراءة (مخطوط)
27. مسألة الآن (مطبوع)
28. مسائل في القراءات أو المسائل التبريزية (مطبوع)
29. منظومة في القراءات (مخطوط)
30. منظومة في مخارج الحروف (مخطوط)
31. هداية البررة في تنمة العشرة (مخطوط)
32. هداية المهرة في ذكر الأئمة العشرة المشتهرة (مخطوط)
33. إعانة المهرة في الزيادة على العشرة (مفقود)
34. إتحاف المهرة في تنمة العشرة (مفقود)
35. إمالات قنبية بن مهران (مفقود)
36. الإسعاد في الخلف بين الكفاية والإرشاد (مفقود)
37. البيان في خط عثمان (مطبوع)
38. التقريب في شرح التيسير (مفقود)
39. التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد (مفقود)
40. التوجيهات في أصول القراءات (مفقود)
41. الذيل على طبقات القراء للذهبي (مفقود)
42. الظرائف في رسم المصاحف (مفقود)

43. الفوائد المجمعّة (مطبوع)
44. حواشي على الطيبة (مفقود)
45. طرق حديث الأحرف السبعة (مفقود)
46. كتاب في الرد على ما أنكره النحاة من القراءات (مفقود)
47. كتاب في مخارج الحروف (مفقود)
48. نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات (مفقود)

والملاحظ عن هذه الآثار القيمة أن أغلبها لا يزال مخطوطاً أو في عداد المفقود وهذا الذي يستنهض جهود الباحثين وهمهم لمواصلة البحث والتنقيب عن ما يزال مفقود منها والسعي لتحقيق هذا التراث وإخراجه كما أراد مؤلفها، بغير تحقيق قيمة علمية مضافة، والإجابة عن كثير من الإشكالات والألغاز العلمية في هذا الفن الذي بذل الإمام ابن الجزري جهوداً عظيمة من أجل جمعه وتنقيحه وتحرير مسائلة الدقيقة خاصة وأنّ الجزء اليسير من هذه المؤلفات التي تم تحقيقها وطباعتها لم توفّر حقها في التحقيق؛ إذ خلت كثيراً منها من مقابلات النسخ ومن ملء بياضات وفراغات المخطوط ومن تصحيح كثير من تصحيفات النساخ وأخطائهم.¹

¹ انظر : الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات د. رابح دفرور: 121

المبحث الرابع :

وفاته و ثناء العلماء عليه

المطلب الأول : وفاته

انتقل الإمام محمد بن الجزري إلى رحمة الله تعالى بعد حياة عامرة بالعلم؛ تحصيلا وترحالا وتأليفا وتدريسا، وذلك بمدينة شيراز ضحى يوم الجمعة لخمس خلون من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة من هجرة النبي ﷺ (833هـ)، على الصحيح¹ خلافا للحافظ ابن حجر الذي ذكره ضمن وفيات السنة التي تليها، لكنه ذكر في نفس الترجمة أن وفاته كانت أوائل ثلاث وثلاثين،² فالله تعالى أسأل أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجازيه عن المسلمين خير الجزاء فلقد كان حقا معينا لا ينضب من العلم .

¹ انظر غاية النهاية : 251 /2

² انظر إنباء الغمر لابن حجر : 467 /3

المطلب الثاني : ثناء العلماء عليه

لقد حظي الإمام محمد بن الجزري، بمكانة مرموقة بين علماء عصره بما أنعم الله عليه من فضل، وهذا ما تدل عليه جميع مؤلفاته رغم كثرتها وتنوعها وتنوع مواردها، وكثرة تلامذته، وإذن شيوخه له بالإفتاء والتدريس في سن مبكرة من عمره ، بالإضافة إلى إجماع أكابر العلماء على الثناء عليه، والاعتراف له بالفضل، والامامة في القراءات، وتفرد به علو الإسناد، وعلمه بالرجال، فهذه بعض شهادات أهل العلم المعاصرين له، واللاحقين والتي تنبض بالاعتراف بالفضل والسبق وعظيم الاحترام .

1. قال عنه الحافظ ابن حجر (ت 852هـ) : "الإمام الحافظ المقرئ ... برز في القراءات ... وكان يلقب في بلاده الإمام الأعظم." 1

2. قال عنه الإمام النووي (ت 857هـ): "ومن نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة وأسانيد الروايات، عرف قدر ما حرر المصنف ونقح، واعتبر وصحح، فجزاه الله عما فعل خيرا، فلقد أحيى من هذا العلم ما كان قد مات وصير ما فات كأنه ما فات، وأقام من معالمه ما كان قد اندرس." 2

وقال في موضع آخر : " كتابه المسمى بالنشر في القراءات العشر الذي لم ينسج ناسج على منواله، ولم يأت أحد بمثاله." 3

3. قال عنه الإمام الطاووسي (ت 871هـ): " تفرد بعلو الرواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين." 4

1 انظر : إنباء الغمر : 466/3 - 467

2 شرح الطيبة للنووي : 208 / 1

3 شرح الطيبة للنووي : 225 / 1

4 انظر الضوء اللامع : 258 / 9

4. قال عنه الإمام شمس الدين السخاوي (ت 902 هـ) : "وله تصانيف مفيدة كالنشر في القراءات العشر في مجلدين والتقريب مختصره وتحبير التيسير في القراءات العشر والتمهيد في التجويد ..."¹

5. قال عنه الإمام السيوطي : (ت 911 هـ) : الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه ... وكان إماما في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا حافظا للحديث ألف "النشر في القراءات العشر" لم يصنف مثله.²

6. قال عنه المؤرخ زين الدين عبد الباسط بن خليل بن شاهين الظاهريّ (ت 920 هـ) : " وكان إماما عالما، بارعا حافظا، محدّثا، مقرّئا، ماهرا في القراءات والحديث مبرّزا فيهما... وانتهت إليه الرياسة في الإقراء، وجال البلاد وعمّم وأكرم من الملوك."³

7. قال عنه ابن العماد العكري الحنبلي (ت 1089 هـ) : "وبالجملة فإنه كان عديم النّظير، طائر الصّيت. انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس."⁴

8. قال عنه الإمام البناء (ت 1117 هـ) : "...وقد حرر ذلك الإمام الجليل الحافظ شيخ القراء والمحدثين في سائر بلاد المسلمين الشمس ابن الجزري في نشره الذي لم يسبق بمثله."⁵

9. قال عنه الإمام مصطفى الإزميري (ت 1155 هـ) : "خاتمة القراء والمحدثين محرّر الرّوايات والطّرق على الوجه المبين للإمام ابن الجزري."⁶

1 انظر الضوء اللامع : 257 / 9

2 انظر : ذيل طبقات الحفاظ: 249

3 انظر نيل الأمل في ذيل الدول : 289 / 4

4 انظر شذرات الذهب : 299 / 9

5 انظر إتحاف فضلاء البشر : 13

6 انظر : إتحاف البررة : 49

10. قال عنه الإمام الشوكاني (ت 1250هـ) : "وله تصانيف كثيرة نافعة ... وقد تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا ونشره في كثير من البلاد وكان أعظم فنونه.¹

11. قال عنه الإمام المتولي (ت 1313هـ) : "فهو رحمه الله تعالى نخبة المحققين، وخيرة الجهابذة المدققين، العلم الكبير والعالم الشهير، حامل راية الكتاب المنير، وحافظ سنة البشير، شمس الملة والدين، وشيخ المسلمين ."

كما أثنى عليه الإمام المتولي شعرا بقوله :

هو الجزريُّ الحبر حسبك يا فتى *** بطيبة من
نظمه وبنشره
وحسبك بالحصن الحصين كرامة *** هو الأصل إن جلت مناقب
غيره²

12. قال عنه الإمام علي محمد الضباع (ت 1380هـ) قال في مقدمة تحقيق "النشر" : "جمع فيه مؤلفه من الروايات والطرق ما لا يعتريه وهن، ولا يتطرق إليه شك ولا طعن، على تواتر محكم، وسند متصل معلم، فهو البقية المغنية في القراءات؛ بما حواه من محرر طرق الروايات، وهو البستان الجامع، والروضة الزهية، والإرشاد النافع، والتذكرة الواقية."³

¹ انظر : البدر الطالع : 259 / 2

² انظر الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات للدوسري: 144

³ مقدمة كتاب النشر ط : دار الكتب العلمية : 1/ب

الفصل الثاني :

أهمية كتاب النشر ومنهجه في الاستدراكات والاختيارات

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : القيمة العلمية لكتاب النشر

المبحث الثاني : منهج ابن الجزري في استدراكاته واختياراته

المبحث الأول : القيمة العلمية لكتاب النشر

من المقرر أن كل مؤلفٍ يستمد قيمته ومكانته من قيمة مكانة مؤلفه، فمؤلف كتاب "النشر في القراءات العشر" هو الإمام المحقق حافظ علم القراءات ورجالها وأسانيدها ومُقرئ زمانه، محمد بن الجزري رحمه الله الذي ألف هذا الكتاب بعد اكتمال ونضج عقله، وبعد طول بحث وتحصيل وتحرير وتحبير، مما أهله أن يحظى ويُتلقى بالقبول من الأمة المعصومة من الاتفاق بمجموعها على الخطأ، كما حظي بثناء أكابر العلماء والاعتراف له بالفضل والبروز والإمامة في القراءات، والتفرد بعلو الرواية، والعلم بالرجال والجرح والتعديل كما سبق بيانه، فمنزلة كتاب "النشر" في علم القراءات كمنزلة "صحيح البخاري" في علم الحديث، خاصة إذا علمنا أن زمن تأليفه هو ثمانية أشهر فقط، إذ بدأه في أوائل شهر ربيع الأول من سنة (799هـ) بمدينة بورصة، وفرغ منه في شهر ذي الحجة من السنة نفسها¹، ولا يمكن أن يُصنف مؤلفاً في هذه الفترة الوجيزة في هذا الفن وبهذا الحجم والدقة والغزارة إلا من إمام نبَّغ في علمه وسما قدره وعلا شأنه.

وتبرز هذه المكانة العلمية لكتاب النشر في عدة نقاط نجملها فيما يلي:

1. اشتماله على القراءات المتواترة رواية وإسناداً ودراية، ويبدو هذا بجلاء عند استدراكه على كثير من كبار مؤلفي الكتب كالإمام الهذلي وأبي عمرو الداني، والقاضي أبي العلاء، وابن شريح. كما اشتمل على مبادئ وأصول علم التجويد، والرسم القرآني، ودراسة أسانيد القراءات وتصحيحها بناءً على ما قرره في كتاب طبقات القراء الصغرى والكبرى.

¹ وهذا ما أثبتته في خاتمة كتابه انظر النشر : 2 / 469

2. اعتباره عمدة الكتب وزبدة ما ألفه الإمام ابن الجزري في علم القراءات، حيث جمع فيه جميع موضوعات هذا العلم التي أفردها في مصنفاته الأخرى التي لا يزال أكثرها مخطوطاً أو مفقوداً فيعتبر "النشر" بديلاً عنها كما أنه لا يسع لأحد إهماله وهجره.

3. اعتباره المصدر الأول المعول عليه لتوثيق قراءة أي حرف، من حيث الصحة والشذوذ، من طرف الباحثين والعلماء في القراءات¹.

4. تنوع مصادره وموارده التي بلغت ثلاث وستين كتاباً، في القراءات المتعددة إسناداً وامتناً، إذا ما عدنا شروح الشاطبية الستة²، حيث تحرر من مجموع هذه المصادر ألف طريق إلاً قليلاً، ولم يذكر فيه ابن الجزري إلا من ثبتت عدالته، ولقيته لمن أخذ عنه القراءة، والغاية من التزام هذين الشرطين الذين لم يسبقه إليهما أحد في علم القراءات³ هو: حفظ القراءات من الخلط والتركيب⁴.

ويتفرع عن هذا:

- اعتماده على مصادر مفقودة كـ "القاصد" للقرطبي "فأضحى مصدراً بديلاً لها⁵.

- اعتباره الكتاب الجامع لهذا العلم؛ إذ أورد فيه مؤلفه قراءة الأئمة العشرة من عشرين رواية، ومن ثمانين طريقاً إجمالاً، ومن نحو ألف طريق تفصيلاً، في حين اقتصررت كتب القراءات الأخرى على بعض القراءات العشر أو بعض الروايات، وأهمل بعضها الكثير

1 انظر منهج ابن الجزري: 4

2 اعتمد ابن الجزري على ستة شروح للشاطبية قرأها بسنده إلى مؤلفيها وهي: شرحها للسخاوي وأبي شامة

وإبن أبي العز والفاسي والجعبري وابن جبارة

3 وإن سبقه إليهما الإمام البخاري في علم الحديث

4 انظر منهج ابن الجزري: 5

5 انظر إتحاف البررة... دراسة وتحقيق الجار الله 17/1

من الطرق، ولذا قال عنه حاجي خليفة : وهو الجامع لجميع طرق العشرة، لم يسبق إلى مثله.¹

5- حَسَمَ الخلاف في مسألة القراءات الثلاث هل هي متواترة أم لا؟ فبالنشر أوضحت معتمدة عند جميع المسلمين في المشرق والمغرب بما رزقه الله من القبول عند الناس.

6- احتوى على تعليل وتوجيه بعض القراءات معتمد على مباحث علم النحو والصرف والبلاغة والفقه والتفسير والرسم القرآني.²

6- بين لنا اختيارات المؤلف في مسائل القراءات المختلف فيها.³

7- وتبرز أهميته أيضا في إيضاح ما يُقرأ به مما لا يُقرأ به، وذلك لاشتمال كتابي التيسير والشاطبية على أوجه وأحرفٍ غير مقروءٍ بها إمّا لانقطاع سندها، أو لخروجها عن طريقيهما ، أو لعدم شهرتها ،

4

ونختم هذا المبحث بترك الإمام ابن الجزري يصف بنفسه جُهدَه في كتابه "النشر" ويبين لنا فضله ومكانته العلمية بصدق ومن دون مبالغة، وذلك بعد سرده للقراء العشر ورواتهم العشرين وطرقهم الثمانين فقال رحمه الله عن هذه القراءات بطرقها : "وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفا إلا ذكرته، ولا خُلفاً إلا أثبته، ولا إشكالا إلا بيّنته وأوضحته، ولا بعيدا إلا قرّبته، ولا مفرّقا إلا جمعته ورتّبته، منبها على ما صح عنهم وشدّ، وما انفرد به منفرد وفدّ، ملتزما للتحريير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبرا للمتابعات والشواهد⁵، رافعا

1 كشف الظنون : 2 / 1952

2 ومثال ذلك في النشر 2 / 280 ، عند قوله : واتفقوا على فتح السين... واتفقوا على إثبات من قبل تحتها ..

3 انظر مثلا النشر 1/ 291 ، 304 ، 383

4 انظر إتحاف البررة دراسة وتحقيق الجار الله 1/ 16

5 الاعتبار والمتابعات والشواهد ، ثلاثة مصطلحات في مصطلح الحديث ومعنى الأول : البحث عما يرويه الراوي لمعرفة ما إذا كان قد انفرد به أم لا ، فإن شاركه من يعتبر حديثه سُمي تابعا ، وإن روي معناه من طريق آخر

إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع بين طرق¹ الشرق والغرب، فرَوَى الواردَ والصادرَ بالغَرْبِ،² وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً،³ وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد ذخرت⁴ له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حيي بالنشر.⁵

6

سُمي شاهداً ، وإلأ سمي فردا . انظر : الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير - أحمد محمد شاكر - دار الآثار القاهرة - الطبعة الأولى 1423هـ:58

¹ في النشر (جمع طرق بين الشرق ...) وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري :462

² الغرب : الدُّلُو العظيمة . انظر تاج العروس من جواهر القاموس - مرتضى، الرُّبَيْدي - تحقيق: مجموعة من المحققين - دار الهداية .: مادة غرب/3/458

³ الصواب 15 طريقاً لأن الذي في التيسير والشاطبية عن شعبة طريقان . انظر التيسير في القراءات السبع - أبو عمرو الداني - تحقيق: اوتو تريزل - دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة: الثانية 1404هـ/ 1984م . : 14

⁴ في طبعة دار الكتب العلمية بالمدال المهمله وهو تحريف . انظر منهج ابن الجزري :463

⁵ النشر 56/1 ، 57

⁶ هذا المبحث مأخوذ من مذكرة الماجستير للباحث نفسه : مذهب ابن الجزري في التواتر وأثر في القراءات القرآنية ص : 20 - 22 ، بشئ من التصرف والتحيين

المبحث الثاني:

منهج ابن الجزري في استدراكاته واختياراته

ويحتوي على مطلبين :

المطلب الأول: منهج ابن الجزري في استدراكاته وصيغ الاستدراك

باستقراء كتاب النشر في القراءات العشر يتضح أهمية الاستدراكات عند مؤلفه ومدى اهتمامه بها من خلال كثرتها وتنوع صيغها ومن خلال مقدمة كتابه التي أشار فيها إلى أن منهجه في جمع القراءات بروايتها ومجموع طرقها التنبيه على الأوجه الصحيحة والشاذة مع التزامه بالتصحيح والتضعيف والترجيح وذلك في قوله: "... منبها على ما صح عنهم وشدّ، وما انفرد به منفرد وفدّ، ملتزما للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح."¹

ولا يمكن التنبيه عن ما شدّ عن القراء وبيان أغلاطهم والحكم عليها بالتضعيف إلا بالاستدراك عليهم .

وقبل الشروع في بيان منهج ابن الجزري في استدراكه على من سبقه نعرض لمختلف الصيغ التي وقع بها الاستدراك ولذا جعلت لهذا المطلب فرعين:

الفرع الأول : صيغ الاستدراك في كتاب النشر

استعمل الإمام ابن الجزري عدة أساليب للدلالة على استدراكاته وهي : الوهم، الغلط، الخطأ، التعجب، الزعم، السهو، سبق القلم والظن، التضعيف، والإغراب.

¹ النشر ط المجمع : 158

1. (الوهم) وما اشتق منها وهو بفتح الهاء (الوهم) هو الوقوع في الغلط مع اعتقاد الصواب ، وبالسكون (الوهم) هو سبق اللسان أو القلم إلى خلاف ما تريد وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَوْهَمَ: إِذَا أَسْقَطَ، وَوَهَمَ، إِذَا غَلِطَ،¹ وعبارة الوهم هي الأكثر استعمالاً في "النشر" ومن أمثلة ذلك بقوله: "وذكر ابن خيرون والشهرزوري في المصباح أن البرصاطي، قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق أخي إسحاق وهو وهم، والصواب ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به..."²

وقوله في صفات الحروف: " وقيل: حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكي عليها الألف، وهو وهم، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم."³

وقوله في مراتب المد: " مرتبة سابعة فوق ذلك وهي الإفراط قدرها الهذلي بست ألفات، وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحداد، وابن نفيس، وابن سفيان وابن غلبون، وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء."⁴

2. (الغَلَطُ) و (غَلِطَ) لفظ مرادف للوهم بفتح الهاء وذكر في "النشر" في مواضع كثيرة، ومن الأمثلة عليه بقوله: "وذكر ابن الفحام أن الكارزيني قرأ على ابن شنبوذ وهو غلط، وتبعه على ذلك الصفراوي، والصواب أنه قرأ على المطوعي عنه كما صرح به في المبهج."⁵

وقوله: "وتوفي ابن سيف يوم الجمعة سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثمائة بمصر، وكان إماماً في القراءة متصدراً ثقة

1 تاج العروس : 62 /34

2 النشر : 189/1

3 النشر : 203/1

4 النشر : 326/1

5 النشر : 103 /1

انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية بعد الأزرق وعمر زمانا، وقد غلط فيه ابنا غلبون فسمياه محمدا، وهو عبد الله كما قدمنا.¹

وقوله: "وقد شدَّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي، وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين، وهو غلط والصواب ما عليه عمل أهل الأداء."²

3. (الخطأ) وما اشتق منه في عدة مواضع منها بقوله أثناء حديثه عن صفة التكرار لحرف الراء: "وقد يبالي قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديدا ينبو بها اللسان نبوة واحدة وارتفاعا واحدا من غير مبالغة في الحصر والعسر."³

وقوله: "وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهزمة في الوقف في هود على (بادي) [هود: 27] لأن الهزمة في ذلك تسكن للوقف. قال: وذلك خطأ في مذهب أبي عمرو."⁴

وقوله في من يقف على المشدد المفتوح بالحركة بدل السكون: "فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد."⁵

4. (التعجب) بعبارة (والعجب) ومن ذلك قوله: "والعجب أن ابن البادش نسب تحقيق هذا القسم لأبي الحسن بن غلبون وأبيه وابن سهل، والذي رأيت نسا في "التذكرة"، هو الإبدال بغير خلاف، والله أعلم."⁶

1 النشر: 114/1

2 النشر: 103/2

3 النشر: 129/1

4 النشر: 407/1

5 النشر: 127/2

6 النشر: 431/1

وقوله: في موضعي (وَيَبْصُطُ) [البقرة: 245] و(بَصْطَةً) [الاعراف: 69] :
 "وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان، ولم يكن وجه السين فيهما عن الأخفش إلا فيما ذكرته، ولم يقع ذلك للداني تلاوة والعجب كيف عوّل عليه الشاطبي، ولم يكن من طرقه، ولا من طرق التيسير وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في التيسير سواها، وهذا الموضع مما خَرَجَ فيه عن التيسير وطرقه، فليعلم واينبه عليه".¹

5. (الزَّعْمُ) وما اشتق منه وهو بفتح الزاي وكسرهما وضمها ثلاث لغات بمعنى واحد وهو القول، ويستعمل للقول الباطل والكاذب وقيل الزعم الظن، وقال ابن السكّيت: تقال في الأمر الذي لا يوثق به.²

وهي عند ابن الجزري بمعنى الظن، فعند قوله: زعم فلان أي ظن، ومن أمثلة ذلك قوله: "والحق في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مر وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح، أو الضم وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب وحينئذ يتصور فيها رعي السبب فترقق ورفضه فتبقى على ما استحقه من التفخيم بسبب حركتها فهذا كلام جيد والله أعلم".³

وقوله: "وليس الأمر كما زعم أبو علي، ومن تبعه، والحنواني ثقة كبير حجة خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون على أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم".⁴

1 النشر: 229/2

2 انظر لسان العرب: 253/12

3 النشر: 110/2

4 النشر: 294 /2 . و أبو علي هو الفارسي ، ومن تبعه هو الداني

6. (السهو) وما اشتق منه ومن أمثلة ذلك: قوله: بعد أن صرح بأن الداني والهدلي نصا على الإدغام لهشام بكماله من غير خلاف: "وأما سبط الخياط فنص في مبهجه على الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني في لام (هل) فقط. ونص على الإدغام له من طريق الحلواني والأخفش في لام (بل) ولعله سهو قلم من الداغوني إلى الأخفش."¹

وقوله: في (مَا تَفْعَلُونَ) [الشورى: 25]: "وقد وقع في غاية الحافظ أبي العلاء أن النخاس عن رويس بالخطاب، وهو سهو، وصوابه أبو الطيب والله أعلم."²

7. (سبق القلم) الذي هو نوع من أنواع السهو ومن أمثلته قوله:

"وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في (طَسِ تَلْكَ) | [النمل: 1]، للجميع فهو سبق قلم، فاعلم."³

وقوله: "وانفرد أبو العلاء الهمداني عنه⁴ بتخفيف (يَجْرِمَنَّكُمْ) | هود: 89] لا أعلم أحدا حكاه عنه غيره، ولعله سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب فإنه رواه عنه كذلك وتبعه على ذلك الجعبري فوهم فيه."⁵

8. (الظن) وهو من الأضداد إذ يطلق على الشك واليقين الذي يدرك بالتدبر لا بالعيان، وقصد ابن الجزري المعنى الأول وهو التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم⁶ ومثاله قوله: "وإنما نبهت عليه؛ لأن الجعبري رحمه الله ظن أنه السكت المعروف..."⁷

1 النشر: 2/ 8 ويقصد هنا أنه سهو فيبدل أن يكتب الداغوني وهي الطريق الثانية عن هشام كتب الأخفش وهو خطأ بين لأن طريق الأخفش هي الطريق الأولى عن ابن ذكوان.

2 النشر: 2/ 367 قوله: وصوابه أبو الطيب وهو غلام ابن شنيبوذ (ت 350هـ) عن رويس وليس النخاس عن رويس

3 النشر: 2/ 19

4 أي عن رويس عن يعقوب

5 النشر: 2/ 246

6 انظر لسان العرب: 13/ 272

7 النشر: 1/ 267

وقوله: "ولما وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذلي رحمه الله ظن أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في شرحه: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين، ثم نقل ذلك، عن حكاية الهذلي عن العراقي. وهذا شيء لم يقصده الهذلي ولا ذكره العراقي."1

9. (التصحيح) ومعناه الخطأ في الصحيفة باشتباه الحروف2 وقد ورد في "النشر" مثال لا ثاني له وهو في قوله: "وتوفي ابن بويان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ومولده سنة ستين ومائتين وكان ثقة كبيراً مشهوراً ضابطاً وبويان بضم الباء الموحدة وواو ساكنة وياء آخر الحروف، وإن ابن غلبون يقول فيه ثوبان بمثلثة، ثم موحدة وهو تصحيف منه."3

10. (الإغراب) وهو الاتيان بالغريب يقال أغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب وقد استعملت في "النشر" بصيغة الماضي (أغرب) ومن أمثلته قوله: "إلا أن أبا الحسن أغرب جداً في جعله اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو."4

الفرع الثاني : منهج ابن الجزري في استدراكاته

بعد عرض الصيغ الصريحة التي يقع بها التعبير عن الاستدراك جاء دور بيان منهج الإمام محمد بن الجزري في هذه الاستدراكات أجملها في النقاط الآتية :

1. أحياناً يذكر المُستدرك عليه واسم كتابه الذي وقع فيه الخطأ مثل قوله: "ووهم ابن مؤمن في الكنز فذكر الخلاف عن هشام."5

1 النشر: 315/1

2 انظر تاج العروس : 6 /24

3 النشر: 113/1

4 النشر: 284 /2

5 النشر: 243/2

2. وأحيانا يكتفي بذكر المستدرك عليه لشهرة كتابه مثل قوله بعد ذكره للخلاف الوارد في كلمة: (وَلَا تَتَّبِعَانِ) [يونس: 89] قال عن قراءة تخفيف التاء والنون عن ابن ذكوان: "وانفرد الهذلي به عن هشام، وهو وهم والله أعلم."¹
3. وأحيانا يقتصر على ذكر الكتاب الذي وقع فيه الخطأ المراد التنبيه عليه لشهرة مؤلفه مثل قوله بعد أن ذكر الخلاف في (وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) [البقرة: 284] بين إدغام الباء في الميم وإظهارها، قال: "وقرأ الباؤون من الجازمين بالإظهار وجها واحدا وهو ورش وحده، ووقع في الكامل أنه لُخِيفَ في اختياره وهو وهم."²
4. وقد يُبهم الجميع؛ فلا يسمي المستدرك عليه ولا كتابه مثل قوله: "وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فَوَهُمْ."³
- وقوله في الوقف على (وَمَنَاءٌ) [النجم: 20]: "والوقف عليها لجميع القراء بالهاء اتباعا للرسم، وما وقع في كتب بعضهم من أن الكسائي وحده يقف بالهاء، والباؤون بالتاء فَوَهُمْ."⁴
5. أحيانا يبدأ بذكر الخطأ والوهم ثم يتبعه ببيان الصواب مثل قوله بعد بيان اختلافهم في: (لَا هَبَ لَكِ) [مريم: 19] بين إثبات الياء بعد اللام وهي قراءة البصريان؛ أبو عمرو ويعقوب، وكذا ورش وبين حذفها. قال: "وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس كما وهم ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح فخالفوا سائر الأئمة وجميع النصوص، بل الصواب أن الياء فيه ليعقوب بكماله."⁵

1 النشر: 287/2

2 النشر: 11/2

3 النشر: 26/2

4 النشر: 379/2

5 النشر: 318/2

6. وأحيانا يبدأ بالصواب ثم ينبه على الوهم والغلط مثل قوله: "وذهب المحققون، وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما،¹ وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح. وقد غلط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه."²
7. وأحيانا يذكر السبب الذي أفضى إلى الوقوع في الوهم مثل قوله: "وشذ جماعة من العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على (وَمَنَاءَ) [النجم:20] بالهاء، وعن الباقيين بالتاء، ذكر ذلك ابن سوار وأبو العز وسبط الخياط، وهو غلط وأحسب أن الوهم حصل لهم من نص نصير على كتابته بالهاء. ونصير من أصحاب الكسائي فحملوا الرسم على القراءة وأخذوا بالضد للباقيين، ولم يُرد نصير إلا حكاية رسمها كما حكى رسم غيرها في كتابه مما لا خلاف في رسمه، ولا تعلق له بالقراءة."³
8. التزامه ترك الإطالة في الاستدراك إذا كان الوهم وقع في غير طريقه، أو كان ذكره على سبيل الحكاية لا الرواية.
9. وقد يلتمس الأعداء للأئمة المستدرك عليهم ويحسن الظن بهم مع حسن العبارة والأدب، مثل قوله: "ووقع في التجريد أن النقاش قرأ على الحلواني نفسه فسقط ذكر الجمال بينهما، ولعل ذلك من النساخ والله أعلم."⁴
10. وأحيانا يذكر استدراكات من سبقه من الأئمة خاصة حافظ المغرب الإمام أبو عمرو الداني ويؤيدها وربما يُعضدها بالأدلة مثل قوله في حديث التكبير من سورة "الشرح" ورواه ابن مجاهد عن الحميدي عن سفيان عن إبراهيم فأدخل بين الحميدي

1 يعود الضمير على كلمتين في القرآن هما (قرية) و (مريم) حيث وقعت الراء فيهما ساكنة بعد فتح وقبل ياء

2 النشر: 102/2

3 النشر: 133/2

4 النشر: 137/1

وإبراهيم سفيان قال الداني: وهو غلط والصواب عدم ذكر سفيان كما رواه غير واحد عن الحميدي عن إبراهيم.¹

11. وأحيانا يذكر استدراك من سبقه على مسألة معينة ثم يستدرك على استدراكه مثل قوله في اختلافهم في (المُوتَفَكَةُ) [النجم:53] و (والمُوتَفِكَاتُ) [التوبة:70] بالهمز أو بالابدال في رواية قالون، قال ابن الجزري: قال²: "وقال لي أبو الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني - يعني بالهمز - قال الداني: وهو وهم؛ لأن الحلواني نص على ذلك في كتابه بغير همز."³

فلما أخطأ الإمام الداني في استدراكه على شيخه أبي الفتح احتاج استدراكه إلى استدراك لإثبات الوجه الثاني لقالون لذا قال ابن الجزري: "وروى الجمهور، عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان."⁴

12. وأحيانا يستعمل العبارة غير الصريحة للدلالة على ما وهم فيه أصحاب الطرق فيذكر ما وهموا فيه من غير تصريح بأنه خطأ أو وهم ثم يحكم عليه بقوله: (والصواب) أو (والصحيح) مثل قوله: في المد العارض للسكون لأبي عمرو: "وبعضهم فرّق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو، فأجرى الثلاثة⁵ له في الوقف، وخص الإدغام بالمد وألحقه باللازم كما فعل أبو شامة في باب المد، والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام كما تقدم."⁶

1 النشر: 2 / 416

2 أي أبو عمرو الداني

3 النشر: 1 / 394

4 النشر: 1 / 394

5 أي الثلاثة أوجه الواردة في هذا المد وهي الطول والتوسط والقصر

6 النشر: 1 / 336

وقوله في أسانيد قراءة عاصم: وقال بعضهم: إنهما لم يعرضا عليه القرآن، وإنما سمعا منه الحروف. والصحيح أن يحيى بن آدم روى عنه الحروف سماعا، وأن يحيى العليمي عرض عليه القرآن.¹

المطلب الثاني: منهج ابن الجزري في اختياراته وصيغ الاختيار

لم يكن الإمام ابن الجزري مجرد ناقل وجامع لأقوال سابقيه، بل تجده يقف منها موقف الناقد البصير الحَكَمُ الخبير بمبهمات الطرق، بعد حسن تمحيص لأقوالهم وجميل أدب في التعقيب على ما ورد فيه الخلاف بين علماء القراءات سواء في الروايات أو الطرق أو الأوجه، فيتخذ فيها موقفاً ومنحى إيجابى مرجحاً أحد الأقوال أو الأوجه، أو آخذاً بأكثر من وجه.²

وغالبا ما يبسط القول في الاستدلال والانتصار لمذهبه المختار مستخدما أدوات التوكيد، والنسبة لنفسه الدالة على الثقة وقوة شخصيته العلمية النابعة من تمحيص الأقوال وسبرها.

الفرع الأول: منهج ابن الجزري في اختياراته وصيغه

لم يتبع الإمام ابن الجزري أسلوبا واحداً للدلالة على اختياراته فأحيانا يستعمل العبارة الصريحة المشتقة من مادة (خَارَ) وأحيانا يستعمل عبارات أخرى ظاهرة في الدلالة على الاختيار مثل: (الشهرة) و (التصويب) و(الصحة) و (الأخذ) و (الجودة) وغيرها

¹ ويقصد بقوله: إنهما.. يحيى بن آدم ويحيى العليمي. النشر: 151/1

² انظر منهج ابن الجزري: 143، 144

وأحيانا يختار قولاً واحداً وأحيانا يُصَوَّبُ القولان ويحكم عليهما بالجودة، وأحيانا يختار ما يوافق الرواية والنص، وأحيانا يختار ما يوافق الرواية والمنصوص عليه وإن خالف القياس، ولا تجده يعدل عن الرواية إلى القياس أبداً وهذه بعض الصيغ والعبارات الدالة بدلالة النص على اختياراته:

• أحيانا يستعمل عبارة (والمختار)¹ أو (المختار عندنا)² وأحيانا (وهو اختياري)³ وأحيانا يضيف لـ (ياء) النسبة الضمير (أنا) فيقول (وهو اختياري أنا)⁴ أو (وأختره)⁵ أو (أختار) التي يستعمل قبلها (لكني) أو (وهو الذي)⁶

• وأحيانا يستعمل عبارات أخرى منها ما يدل على (الشهرة) مثل (وهو المشهور عنه وعليه العمل)⁷ أو (هذا هو القول المشهور المنصور)⁸ أو تراه يُجَوِّدُ وَيُصَوَّبُ القولين أو الوجهين فيقول: (الوجهان جيدان أو صحيحان)⁹ أو يستعمل عبارة (الأخذ) بصيغة الفرد والتعظيم مثل (وبه أخذ) و (وبه نأخذ)¹⁰ أو يذكر الذي يعول عليه عند الخلاف مثل (والذي أعول عليه في ذلك هو ما عليه العمل وصح عن قنبل، ونص عليه الأئمة الموثوق بهم)¹¹

• وأحيانا يجمع بين عبارتين مما سبق للتأكيد مثل (وبه نأخذ وله نختار) (وبه ورد الأداء وصح النقل، وبه قرأنا وبه نأخذ) (والأول هو الذي عليه العمل، وبه نأخذ)¹². أو يصرح بالقراءة والتلقي

1 انظر النشر : 21/2 ن 152

2 انظر النشر: 1/383، 198، 409، 404 . و 2/128

3 انظر النشر: 1/461، 304، 269

4 انظر النشر: 1/461

5 انظر النشر: 1/344

6 انظر النشر: 1/334، 266، 265 . و 2/106، 85

7 انظر النشر : 1/423

8 انظر النشر : 2/105

9 انظر النشر: 1/281، 257، 222، 290 . و 2/79، 86

10 انظر النشر: 1/343 ، 204 . و 2/398، 192

11 انظر النشر: 2/186

12 انظر النشر: 1/291، 299 . و 2/53

بالوجه المختار مثل (وبه قرأت في رواية الحلواني وبه أخذ)¹ وامثلة ذلك كثيرة والله أعلم .

الفرع الثاني : مقارنة بين الاستدراك والاختيار

بما أن الاختيار يكون عند تعدد الأقوال باختيار بعض المرّوي دون بعض لمرجح أو لقرينة ظاهرة، فإن العلاقة بين الاستدراك والاختيار عند الإمام ابن الجزري في كتاب النشر تكمن في أنّ الاختيار لا يكون إلا في المسائل التي فيها قولين على الأقل فيزعم زاعم ضعف أحدهما، أو يضيف قولاً آخر فيأتي ابن الجزري فيثبت صحة القولين ويختار القراءة بهما، أو يكون هناك قولان أو أكثر أحدهما لا يصح عند ابن الجزري رواية فيستدرك على من صححه فيقع اختياره على ما صحّ عنده فقط، وبناءً عليه فلا يلزم من وجود الاستدراك وجود الاختيار فالعلاقة بينهما ليست طردية دائماً، خاصة بعد أن علمنا أنّ عدداً معتبراً من الاستدراكات كانت على أخطاء وقعت بسبب السهو وسبق القلم أو تصحيف من مؤلفي الكتب أو من النساخ، كما أنّ عدداً منها وقع في أسانيد القراءات بتصحيح أخطاء وقعت في أسماء الرواة وأنسابهم وتاريخ وفاتهم، أو إسقاط راوٍ من السند وغيرها، بالإضافة إلى أنّ بعض هذه المسائل المستدركة في علم القراءات لا يترتب عليها أثر ولا اختيار لعدم ترتب الخلاف لأنّ ثمره الخلاف من لوازم الاختلاف وليست من لوازم الاستدراك وعليه لا يمكن أن يكون لمثل هذا النوع من الاستدراكات أثر في اختيارات ابن الجزري أو غيره والله أعلم .

:

¹ انظر النشر: 9/2

الباب الثاني

استدراكات ابن الجزري في مقدمة كتاب النشر

وفرش حروف السور

ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول: استدراكات ابن الجزري في مقدمة كتاب النشر

الفصل الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش حروف السور

الفصل الأول :

استدراكات ابن الجزري في مقدمة كتاب النشر

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري في مسائل البسمة ولواحقها

المبحث الثاني : استدراكات ابن الجزري في مسائل متفرقة في
المقدمة

المبحث الثالث: استدراكات ابن الجزري في أسانيد القراءات

المبحث الأول:

استدراكات ابن الجزري في مسائل البسمة ولواحقها

في هذا المبحث عرضٌ للمسائل التي استدرك فيها ابن الجزري في باب الاستعاذة والبسمة والسكت والوصل، ومجموعها خمس مسائل هي :

المسألة الأولى : إثبات البسمة في غير سورة النمل

استدرك على القاضي الباقلاني¹ الذي قطع بتخطئة من أثبت البسمة من القرآن في غير سورة النمل،² كما استدرك على الإمام محمد بن إدريس الشافعي³ الذي قطع بتخطئة من لم يُثبتها في غير سورة النمل، وذلك بأن جعل هذا الخلاف ضمن اختلاف القراءات الصحيحة والتي يُعد الخلاف فيها بمثابة تعدد الآيات، إذا قرئ لكل قارئ بما يوافق الرواية عنه، وليس الخلاف في البسمة اجتهادي حسب ما تصوره البعض، والذي يلزم منه الراجح والمرجوح، كما يلزم منه القطع بالنفي، لأنّ القرآن لا يُختلف فيه، وذلك في قوله : " والصواب أن كلا من القولين حق، وأنها آية من القرآن في بعض القراءات وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها والله أعلم."⁴

وأثر هذا الاستدراك يبدو في إخراجهِ لمسألة كون البسمة آية في غير وسط سورة النمل من الخلاف الفقهي الاجتهادي، إلى اختلاف القراءات الصحيحة.

1 : انظر : الانتصار للباقلاني : 1 / 206 - 265

2 والمقصود : التي في وسطها وهي قوله تعالى : (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

3 انظر الفتاوي الكبرى : 4 / 420

4 النشر ط المجمع : 53 ، وقد سبق المؤلف إلى هذا ابن تيمية في الفتاوي ونسب ابن تيمية هذا القول الذي قطع ابن الجزري بصوابه لطائفة من العلماء . انظر الفتاوي الكبرى : 4 / 421.

المسألة الثانية : اختيار البسمة لأصحاب الوصل بين المدثر والقيامة وبين الانفطار والمطففين وبين الفجر والبلد وبين العصر والهمزة

استدرك على المنتجب¹ وابن بۇسخان توهمهما اختيار البسمة لأصحاب الوصل من طرقهم بين المدثر والقيامة وبين الانفطار والمطففين وبين الفجر والبلد وبين العصر والهمزة، والحق أنّ تخصيص السكت والبسمة في هذه المواضع الأربعة المشهورة مفرع على قاعدة أنّ من كان مذهبه في غير هذه المواضع الوصل خصها بالسكت، ومن كان مذهبه في غيرها السكت خصها بالبسمة².

وسبب هذا التخصيص والاختيار هو دفع البشاعة اللفظية إذا قرأ (أهل المغفرة لا) أو (وادخلي جنّتي لا) أو (لله ويل) أو (وتواصوا بالصبر ويل) من غير فصل فاخترتوا الفصل بالبسمة للساكت ، والفصل بالسكت للواصل، ولا يوجد إلا احتمال ثالث ، ورابع وهما: البسمة للواصل وهو ممنوع لأنه يصدّم النص بالاختيار، والقراءة سنة متبعة، والاحتمال الرابع: الوصل للساكت فهو ممنوع أيضاً رواية وعقلاً إذ هو كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وهذا في قول ابن الجزري: " تخصيص السكت والبسمة في الأربعة المذكورة مفرع على الوصل والسكت مطلقاً. فمن خصها بالسكت، فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن خصها بالبسمة

¹ وجدت اثنين من الأعلام بهذا اللقب أحدهما همذاني ولآخر تكرיתי ولم أعثر على المقصود هنا عند المحققين فاجتهدت ورجحت الأول لأسباب أذكرها بعد ترجمته وهو أبو يوسف بن أبي العز بن رشيد همذاني كان رأساً في القراءات والعربية عاصر السخاوي وقرأ على أبي الجود وأبي اليمن الكندي وقرأ عليه التبريزي تـ 643 بدمشق وإنما رجحته بسبب أن له كلام بعيد عن التحقيق في شرح الشاطبية لأنه خاض غمارها قبل أن يقرأ بها على الناظم ولا على من قرأ عليه والله أعلى وأعلم. انظر غاية النهاية 310/2 انظر النشر ط المجمع 666، والكشف عن وجوه القراءات : 182

فمذهبه في غيرها السكت وليس أحد يروي البسمة لأصحاب الوصل كما توهمه المنتجب، وابن بصخان، فافهم ذلك فقد أحسن الجعبري¹ في فهمه ما شاء وأجاد الصواب، والله أعلم." 2 ، 3

وأثر هذا الاستدراك في اختياره يبدو في اختيار السكت في هذه المواضع الأربعة لأصحاب الوصل في غيرها، واختيار البسمة فيها لأصحاب السكت.

المسألة الثالثة : حكاية الهذلي لبعض صيغ الاستعاذة

استدرك على ما حكاه الإمام الهذلي⁴ في كتابه "الكامل" عن شبّل بن حُميد ابن قيس: "أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر"، وحكي أيضا عن أبي زيد⁵ عن أبي السَّمّال⁶ : "أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي" بقول ابن الجزري: "وكلاهما لا يصح".⁷

1 أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس، العلامة الأستاذ الجعبري، محقق حاذق، ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرائية، وألف التصانيف في أنواع العلوم، روى عنه السبكي والذهبي وخلانق (ت732هـ) بالخليل. انظر: غاية النهاية: 1/ 21، وشذرات الذهب: 8/ 171

2 النشر ط المجمع: 666

انظر نص الجعبري في كنز المعاني: 348

4 أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده المغربي البسكري صاحب الكامل في العشر والأربعين الزائدة عليها (ت465هـ). انظر غاية النهاية 2/ 397، ومعرفة القراء 1/ 239

5 أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الانصاري ولد 120هـ وجده ثابت صحابي شهد أحد روى عن أبي عمرو وأبي السمال قعنب بن هلال توفي بالبصرة 215هـ انظر غاية النهاية 1/ 305

6 هكذا ضبطه في الكامل أبو السَّمّال باللام ورد في النشر بالكاف وبعد التحقيق في كتب التراجم تبين لنا أنه تصحفت للكاف أخت اللام والعجيب أن هذا التصحيف وقع في كثير من كتب القراءات والتفسير والتراجم حتى أن بعض المحققين فاتهم التنبيه عليه منهم: د. السالم الشنقيطي محقق النشر: 636 و د. أحمد المقرئ محقق الدر النثير للمالقي 1/ 103 وجاء في لسان الميزان: أبو السماك بمهملة وميم ثقيلة ثم لام. ولم ينتبه له المحقق! لكن أبو غدة انتبه للخطأ وصححه في الطبعة التي حققها، وذكر ابن حجر أنه مشهور بكنيته ذكره الذهبي في الكنى. انظر لسان الميزان ط دار المعارف 7/ 475، 7/ 58 ولما رجعنا للذهبي وجدنا أنه باللام ومما يدل على التصحيف أيضا أن ابا السماك لم يأت ذكره في "غاية النهاية" ولا في "معرفة القراء" ولم يُصحف في شرح طيبة النشر للنويري 1/ 282 وهو أبو السمال قعنب وقيل متعب بن أبي قعنب وهو هلال العدوي البصري له حروف شاذة عاصر أبا عمرو بن العلاء روى عنه أبو زيد سعيد بن أوس انظر: المقتنى في سرد الكنى 1/ 293 وغاية النهاية 2/ 272

انظر النشر ط المجمع 636

غير أنّ هذا الاستدراك لا يصح إلا إذا صحّ واختار الهذلي هاتين الروايتين ولم يفعل، لأنه قال بعد حكايتهما: والمختار ما قدمنا، وهو: أعوذ بالله من الشيطان.¹

المسألة الرابعة: ترك البسمة أول الفاتحة للأزرق

استدرك على ما رواه الخرقى² عن ابن سيف³ عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسمة أول الفاتحة بقوله: "فالخرقى هو شيخ الأهوازي⁴، وهو محمد بن عبد الله بن القاسم مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي، ولا يصح ذلك عن ورش، بل المتواتر عنه خلفه."⁵

ثم دَعَم ابن الجزري قوله بقول حافظ المغرب في هذا الفن فقال: "قال الحافظ أبو عمرو في كتابه "الموجز": "اعلم أن عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين رَووا أداءً عن أسلافهم، عن أبي يعقوب⁶، عن ورش أنه كان يترك البسمة بين كل سورتين في جميع القرآن إلا في أول فاتحة الكتاب، فإنه يبسم في أولها لأنها أول القرآن، فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها. هكذا قرأت على ابن خاقان، وابن غلبون، وفارس بن أحمد وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلاً."⁷

انظر الكامل 472¹/1

² أبو بكر محمد بن عبد الله بن القاسم بن إبراهيم الخرقى، شيخ، قرأ على ابن سيف وابن ذكوان قرأ عليه أبو علي الأهوازي ولا يعرف إلا من جهته، وقد انفرد عن أبي بكر بن سيف عن الأزرق عن ورش بعدم البسمة في أول الفاتحة، ذكر ذلك عنه الأهوازي ولا يصح ذلك عن ورش ولا غيره. انظر غاية النهاية 183/2

³ أبو بكر عبد الله بن مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف التجيبي المصري النجاد وقد غلطا ابنا غلبون لما سمياه محمد مقرئ مصدر محدث إمام ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي يعقوب الأزرق صاحب ورش وكان لا يحسن غيرها توفي 307هـ. غاية النهاية 445/1

⁴ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ الأهوازي صاحب المؤلفات شيخ القراء في عصره (ت 446 هـ) غاية النهاية 220/1

النشر ط المجمع 668⁵

⁶ وهو أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر توفي في حدود 240هـ غاية النهاية: 402/2

النشر ط المجمع: 668 و جامع البيان 396⁷/1

لأنَّ الإمام ورش لم يُثبتها في الوصل بين السور إلا بسبب عدم الابتداء، فلما ابتداء بها لم يكن له بُد إلا الإتيان بها، ولذلك اتفقوا على إثباتها أول الفاتحة حتى ولو وصلت بسورة الناس قبلها لكونه وصل لفظي والمعتد به هو الوصل الحكمي، وإلغاؤها هنا يُعد خروجاً عن الإجماع لما فيها من مخالفة رسم المصحف.¹

وقد نصَّ ابن البادش في كتابه "الإقناع" أنه قرأ بهذا عن الخرقى عن أبي سيف عن أبي يعقوب عن ورش، وهي رواية لخالد الكاهلي² عن حمزة أيضاً ثم قال: ولا يؤخذ بهذا.³

وأثر هذا الاستدراك ظاهر في اختيار المؤلف لورش من طريق الأزرق إثبات البسمة في بداية الفاتحة حتى ولو وصلت بسورة الناس قبلها وهو المتواتر عنه.

المسألة الخامسة: إثبات البسمة أول براءة مطلقاً ؛ ابتداءً

ووصلاً

استدرك على أبي الحسن السخاوي الذي قال بجواز البسمة في أول براءة حال الابتداء بها، أو حال وصلها بما قبلها لمن بسمل بين السورتين، مستدلاً بالقياس في مقابل الإجماع على جوازها في هذا الموضوع⁴ وقد عرض ابن الجزري قول السخاوي مختصراً ورأيت تخريجه وعرضه كاملاً من كتابه: "جمال القراء".

قال الإمام السخاوي رحمه الله: "وروى يحيى، والأعشى، عن أبي بكر، عن عاصم، رحمه الله التسمية في أول براءة في القراءة،

انظر النشر ط المجمع : 668¹

² أبو الهيثم خالد بن يزيد الأسدي الكاهلي الكوفي الطبيب الكحال ثقة، عرض على حمزة الزيات وهو من جلة أصحابه، عرض عليه سهل بن محمد الجلاب ويعقوب بن يوسف الضبي وأبو حمدون توفي 215 غاية النهاية 269/1

انظر الإقناع³ 52

وممن حكى الإجماع ابن غلبون وابن الفحام ومكي وغيرهم انظر التذكرة : 21، والتبصرة: 248⁴

وهو القياس؛ لأنَّ إسقاطها إما أن يكون لأنَّ براءة نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون الأنفال. فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذاك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك، ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول مبتدئاً (بسم الله الرحمن الرحيم) (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً) [التوبة:36] أوفي نظائرها من الآي .

وإن كان إسقاطها؛ لأنها لم يُقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة، وقد عُلِمَ الغرض بإسقاطها، فلا مانع من التسمية.

وقد روى زر بن حُبَيْش أنَّ عبد الله بن مسعود أثبتتها في مصحفه، ولا نعد التسمية في أول براءة مخالفة للمصحف كما لم نعد تركها بين السور لمن تركها مخالفه للمصحف" ¹

ثم نسب ابن الجزري هذا القول لأبي العباس المهداوي وأبي الفتح عبد الواحد ابن شيطا أيضاً، إلاَّ أنهما يجيزان البسمة في أول براءة حال الابتداء بها، ويمنعانها حال وصلها بما قبلها، بل ويعتبران ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع ومخالفة لرسم المصحف . ²

ولذلك جاء ردُّ الإمام ابن الجزري بعدم وجود فرق بين الفصل بين الأنفال وبراءة بالبسمة ، وبين أن يبتدئ أول براءة بالبسمة، لأنَّ قصر العام على بعض أفراده يحتاج لدليل، قال ابن الجزري: "ولقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسمة أولها أنه خرق للإجماع ومخالف للمصحف، ولا تُصادمُ النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه " الإيضاح "، عن أبي بكر ³ من البسمة أولها

جمال القراء للسخاوي، تحقيق مروان العطية: 582¹

² لعله نقله من كتابه التذكار في القراءات العشر ، أو من الهداية في القراءات السبع وكلهما من أصول النشر و كلهما مفقود

³ يقصد شعبة بن عياش الراوي عن عاصم

فلا يصح، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع، ونعوذ بالله من شر الابتداء.¹

والملاحظ على من أثبت التسمية أول براءة أثبتها وسطها بقياس الأولى، ومن اعتبر بقاءً علة حذفها من أولها وهي : نزولها بالسيف، كالإمام الشاطبي ومن وافقه لم يبسمل، ومن لم يعتبر بقاءً أثرها كالسخاوي ومن وافقه بسمل، مادام الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

كما يلاحظ أن ردّ الإمام ابن الجزري يقوم على ثلاثة محاور كل واحد منها كاف في الإقناع وإقامة الحجة، حتى أنه لا يعلم من قال بجواز البسملة بعد ابن الجزري² وهذه المحاور هي:

- أثبت أن التسمية في أول براءة قول محدث يترتب عليه خرق لإجماع سابق، وهو أمر لا يجوز بإجماع.³
- كما أنه فيه مخالفة لرسم كل المصاحف العثمانية.
- أضف إلى ذلك اتفاق نصوص القراء على منع البسملة في أولها من غير تفريق بين حال الابتداء بها أو وصلها بما قبلها، وكل محاولة للتفريق بن الحالتين، تعدّ استعمالاً للقياس في مقابل النص، فهو قياس فاسد الاعتبار

النشر ط المجمع: 670¹

² انظر تنبيهات ابن الجزري على أوهام القراء : 540

³ انظر مذكرة الأصول على روضة الناظر لمحمد الأمين الشنقيطي: 282

المبحث الثاني :

استدراكات ابن الجزري في مسائل متفرقة في المقدمة

تناول الإمام ابن الجزري في مقدمة كتابه النشر في القراءات العشر مسائل مهمة بين يدي علم القراءات، وطرحها وناقشها مناقشة علمية مقرونة بأدلتها، أثمرت فوائد وفرائد لا تحصى كما بيّن فيها مذهبه واخياره، مستدركا فيها على أوهام من سبقه من القراء، فجاء هذا المبحث يحوي ثلاث عشرة مسألة:

المسألة الأولى: إطلاق الشاذ على غير القراءات السبع

استدرك: على من أطلق (القراءة الشاذة) على كل حرف ليس للقراء السبع مما ليس في الكتب المشهورة كـ "التيسير" و"الشاطبية"، بأنّ هذا اصطلاح من لا علم له ولا دراية بما يلفظ به، والذي أوقعهم في هذه الشبهة ظنهم أن المراد بالسبعة الأحرف الواردة في حديث ((انزل القرآن على سبعة أحرف))¹ السبعة القراء المشهورين، ولذا خطأ بعض أهل العلم كأبي العباس المهداوي، وأبي محمد مكي بن أبي طالب² ابن مجاهد اقتصاره على سبعة قراء، فلوا زاد، أو نقص، أو وضح مراده لما انطوت هذه الشبهة عليهم.

في حين نجد الإمام أبي العباس أحمد بن تيمية يدافع عن ابن مجاهد بأنه تعمد موافقة العدد، وإنما يجب على الناس أن يرتقوا إلى مصاف العلماء، وطلبة العلم، لئلا تنطوي عليهم مثل هذه الشبهة، وأن

1 أخرجه أحمد في المسند رقم: 27623 من حديث أم أيوب الأنصارية رضي الله عنها قال ابن كثير وهذا إسناد صحيح ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة وهو حديث متواتر معنى واتفاقا على العدد سبعة . فضائل القرآن لابن كثير : 117

2 انظر النشر : 37/1 والإبانة عن معاني القراءات : 36 - 40

العلم يؤخذ من العلماء المعتبر بهم خاصة حال إجماعهم ، فقال رحمه الله : " لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد؛ ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المُعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم." ¹

ولذلك يُمكن الاستدلال على عدم جواز أن يكون المراد بالأحرف السبعة القراء السبع أنهم لم يكونوا قد وُجدوا أثناء نزول القرآن الكريم أصلا، وأول من اختارهم أبو بكر بن مجاهد المتوفى سنة 324هـ أي في القرن الرابع الهجري، وتبعه من جاء بعده ، كما يُستدل بالإجماع على جواز القراءة بغير قراءتهم.

وقد ردّ الإمام ابن الجزري على هذه الشبهة في موضعين من كتابه بقوله : "فإنه اصطلاح ممن لا يعرف حقيقة ما يقول ... بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، أو أنّ الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في "الشاطبية" و"التيسير" وأنها هي المشار إليها بقوله p : ((أنزل القرآن على سبعة أحرف)) حتى أن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذًا، وربما كان كثير مما لم يكن في "الشاطبية" و"التيسير" وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما، وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا: ((أنزل القرآن على سبعة

¹ النشر ط المجمع : 117 ، وانظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية: 4 / 415

أحرف)) وسمعوا قراءات السبعة فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها.¹

المسألة الثانية: المنع المطلق والجواز المطلق لتركيب القراءات

استدرك على من منع تركيب القراءات بعضها ببعض مطلقاً، وعلى من فصل فيها القول ولم يُصب الحق.

كما استدرك على من أجاز ذلك مطلقاً ونسب هذا القول لأكثر الأئمة².

وممن منع تركيب القراءات مطلقاً الإمام السخاوي الذي قال: "وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ."³

وذهب الإمام النووي وتبعه الحافظ ابن حجر إلى التفصيل في قوله: "إذا ابتدأ بقراءة أحد القراء فينبغي أن يستمر على القراءة بها ما دام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة أحد من السبعة، والأولى دوامه على الأولى في هذا المجلس."⁴

و في كلام النووي تفصيلاً؛ فيقول بالمنع ما دام الكلام مرتبطاً، لكن إذا انقضى هذا الارتباط اللفظي أو المعنوي فجائز، وإن كان الأولى اجتنابه في نفس المجلس، وهذا معنى كلام ابن حجر لما أشار لكلام النووي بقوله: "من الأولوية لا على الحتم، أما المنع على الإطلاق فلا."⁵

فاستدرك على هؤلاء جميعاً بتفصيل وصفه بالصواب، وفيه العدول إلى سواء السبيل فرّق فيه بين القراءتين التي يترتب إحداها

1 النشر ط المجمع : 55 ، 111

2 انظر النشر : 18 / 1

3 جمال القراء : دار المأمون دمشق : 642

4 التبيان في آداب حملة القرآن : 98

5 فتح الباري : 38 / 9

على الأخرى، والتي لا يترتب، كما فرق بين مقام الرواية، ومقام القراءة، وبين أئمة القراءات، وعوام الناس، وهذا في قوله: "والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ) [البقرة: 37] بالرفع فيهما، أو بالنصب إذا رفع آدم من قراءة غير ابن كثير ورفع كلمات من قراءة ابن كثير، ونحو: (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا) [آل عمران: 37] بالتشديد مع الرفع، أو عكس ذلك¹، ونحو: (أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ) (2 [الحديد: 8]، وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة، وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضا من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعييه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات، من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفا عن الأمة، وتهوينا على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد بالسهولة إلى التكليف، وقد روينا في المعجم الكبير للطبراني بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله؛ يعني ابن مسعود: ((ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن أن يلحقوا به ما ليس منه))³.¹

1 قرأ الكوفيون إلا شعبة بتشديد الياء مع قصر (زكريا) من غير همز، وقرأ شعبة مثلهم إلا أنه بهمزة منصوبة في (زكرياء) وقرأ الباقون بالتخفيف ورفع الهمزة. انظر النشر: 239/2

2 وفي آية الحديد قراءتان: قراءة أبي عمرو: بالبناء للمجهول ورفع ميثاقكم (أخذ ميثاقكم) والباقون بالبناء للفاعل أي: بفتح الهمزة والخاء والقاف. انظر النشر: 384/2.

3 أثر ابن مسعود أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ط مكتبة ابن تيمية: 138/9 رقم: 8683 من طريق زائدة عن منصور عن إبراهيم، وهذا الإسناد صحيح كما قال الألباني في صحيح سنن النسائي: 706/2

وأثر هذا الاستدراك ظاهر في التفصيل الذي ارتضاه ، واعتبره عين الصواب

المسألة الثالثة: التمثيل لوجه من أوجه اختلاف القراءات

استدرك على ابن قتيبة لَمَّا مَثَّلَ للوجه الرابع لأوجه اختلاف القراءات وهو : وجه الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها نحو (طَلَعُ نَّضِيْدٌ) [ق:10] و (طَلَحِ مَنَّضُوْدٍ) [الواقعة: 31] ومن المعلوم أن هذا المثال لا تعلق له باختلاف القراءات قال ابن الجزري : "ولو مثل عوض ذلك بقوله (بَضَيْنِ) بالضاء (بَضَيْنِ) [التكوير:24] بالطاء 2 و (أَشَدَّ مِنْهُمْ) (أَشَدَّ مِنْكُمْ) [غافر: 21] 3 لاستقام ، وطلع بدرُ حُسْنِه في تمام ."⁴

المسألة الرابعة المراد بالأحرف السبعة عند ابن قتيبة

كما استدرك على ابن قتيبة أيضا، وعلى غيره كأبي الفضل الرازي⁵، لَمَّا بين المراد بالأحرف السبعة⁶، بأنه فاته الكثير من أصول القراءات كالإدغام والإظهار، بقوله: "على أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات: كالإدغام، والإظهار، والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد، والقصر، وبعض أحكام الهمز، كذلك الروم، والإشمام، على اختلاف أنواعه وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء وكانوا

1 النشر ط المجمع : 65 - 66

2 وكلا القراءتين متواترتين الثانية لابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب ، والأولى للباقيين.

قرأ الجمهور بالهاء وابن عامر بالكاف³

النشر ط المجمع : 89⁴

5 أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن إبراهيم بن جيريل بن محمد بن علي بن سليمان أبو الفضل الرازي العجلي الإمام المقرئ شيخ الإسلام الثقة الورع الكامل مؤلف كتاب جامع الوقوف وغيره قال عنه ابن الجزري : ثقة ورع عارف بالقراءات والروايات عالم بالأدب والنحو أكبر من أن يدل عليه مثلي وهو أشهر من الشمس وأضوء من القمر (ت 454 هـ) انظر غاية النهاية : 361/1

6 وهذا في قوله : وقد تدبرت وجوه اختلاف القراءات فوجدتها سبعة ذكر منها خمسة ترجع إلى اختلاف

الإعراب بما يغير المعنى وصورة الرسم والعكس أو بما يغير أحدهما دون الآخر، والوجه السادس والسابع

يرجعان إلى اختلافهم في الزيادة والنقصان أو التقديم والتأخير . انظر النشر ط المجمع : 86 - 89

يترافعون بدون ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، ويرد بعضهم على بعض كما سيأتي تحقيقه وبيانه. " 1

المسألة الخامسة: عدد مخارج الحروف

استدرك ابن الجزري على من زعم أن عدد مخارج الحروف دون سبعة عشر مخرجا، حيث ذهب الكثير من النحاة والقراء إلى أنها ستة عشر مخرجا، فتركوا عدّ مخرج الجوف، وزعموا أنّ مخرج حروف المد واللين هو نفسه مخرج المتحركة منها،

وذهب قطرب² والفراء وابن دُرَيْد³ إلى أنها أربعة عشر مخرجا، فجعلوا مخرج النون واللام والراء مخرجا واحدا، بقوله :
"والصحيح عندنا الأول لثبوت ذلك في الاختبار." 4

وسبب هذا العطف في قوله: والصحيح عندنا الأول... هو أنه صدر هذا الاستدراك بيان المذهب الصحيح ابتداء وهذا في قوله: "أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الحسن شريح، وغيرهم، أنها سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار." 5

ثم إن الإمام ابن الجزري شرع بعد هذا بيان كيفية اختبارها، و تفصيل القول فيها وتحديد مخرج كل حرف، حتى أنه يمكن لأي أحد يتابعه اختبارها بنفسه ليعلم علم اليقين بطلان المذهبين السابقين.

النشر ط المجمع : 86 - 89¹

2 أبو علي محمد بن المستنير تلميذ سيبويه كان معتزليا بسبب تأثره بشيخه عيسى بن عمر لم يكن ثقة بل كان يكذب في اللغة كما قال السيوطي (ت 206هـ) انظر بغية الوعاة للسيوطي: 242/1

3 أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي انتهت إليه لغة البصريين صاحب كتاب الجمهرة في اللغة (ت 321هـ) انظر بغية الوعاة: 76 /1

4 النشر ط المجمع : 527

5 النشر ط المجمع: 526 ،

وأثر هذا الاستدراك في اختياراته يظهر في ترجيحه لمذهب المحققين وهو أن عدد مخارج الحروف سبعة عشرة مخرجا وهو المذهب الذي يمكن اختباره وهذا في قوله السابق: "فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين..."

المسألة السادسة: مخرج الهمزة

استدرك على من زعم أن مخرج الهمزة من الجوف لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف.¹

لكن مكي بن أبي طالب قال: "وزاد غير² الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق وهو متصل بالجوف."³ أي زاد مع حروف المد واللين، وهذا في قول ابن الجزري بعد أن بين أن حروف المد الثلاثة مخرجها من الجوف، وأتى بقول مكي بن أبي طالب السابق: "الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة."⁴

وهذا الاستدراك كان في معرض حديثه عن المخرج الأول وهو الجوف، تمهيدا للمخرج الثاني الذي هو أقصى الحلق؛ مخرج الهمزة والهاء.

1 انظر النشر ط المجمع : 528

2 وبالرجوع إلى كتاب العين وجدت أن الخليل زاد مع حروف المد واللين الهمزة في قوله : وأربعة أحرف جُوف وهي الواو والياء والألف اللينة. والهمزة، وسُمِّيَتْ جَوْفًا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تُنسب إليه إلا الجوف. العين: 57/1

3 انظر الرعاية لتجويد القراءة لمكي بن أبي طالب: 142

4 النشر ط المجمع : 528

المسألة السابعة: إضافة الألف لحروف الاستعلاء

استدرك على مكي بن أبي طالب إضافته الألف لحروف الاستعلاء¹ بقوله بعد أن تحدث عن صفة الاستعلاء وحروفه: "وزاد مكي عليها الألف، وهو وهم، فإنّ الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم."²

وبالرجوع إلى كتاب مكي في التجويد وهو كتاب "الرعاية لتجويد القراءة" لم أقف على ما يدل على هذا الوهم حيث لم يذكر حرف الألف مع حروف الاستعلاء البتة³، وغاية ما ذكره بعد حديثه عن حروف التفخيم قوله: "ومثلها في التفخيم في كثير من الكلام الراء واللام والألف نحو: (ربكم) و (رحيم) و(الصلاة) و(الطلاق) في قراءة ورش."⁴

ولعل قول مكي هذا هو الذي جعل ابن الجزري يظن أنه جعل الألف من حروف الاستعلاء مطلقاً، وإنما قصد مكي أنّ الألف تتبع ما قبلها في التفخيم والترقيق، وهو ما أقرّه ابن الجزري⁵، ويلزم ابن الجزري في هذا الاستدراك على مكي أن يستدرك عليه عد اللام والراء من حروف التفخيم مطلقاً، لأن هذه الحروف الثلاثة المذكورة في سياق وعبرة واحدة، لكن إذا تقرر أنّ اللام والراء تفخمان وترققان بحسب أحوال معروفة ومبسوطة في كتب التجويد، فكذا الألف تبعا لهما، ومنه يتبين أنّ مكي بن أبي طالب لم يهّم⁶.

والاستعلاء علو الصوت وارتفاعه وهو ضد الاستفال وحروفه مجموعة في: (خص ضغط قظ) . انظر النشر 2021/1:

النشر ط المجمع² 537

³ انظر والرعاية لتجويد القراءة 123

⁴ الرعاية لتجويد القراءة: 128، 129

⁵ كما سيأتي في الاستدراك التالي

⁶ وقد أشار لهذه الفائدة د. الشنقيطي ، وفصل القول فيها د. أحمد الرويثي انظر النشر ط المجمع: 537 هامش 7: ، وتنبيهات ابن الجزري: 516

إلا أن يكون ابن الجزري وقف على كلام آخر لمكي بن أبي طالب في غير كتاب الرعاية لم يتيسر لي الوقوف عليه.

ثم إن الاستدراك الآتي يدل على أن مكي لم يجانب الصواب، حتى لو أضيف هذا الاستدراك لمكي بدل ابن الجزري لوافق مذهبه في "الرعاية".

المسألة الثامنة: ترقيق الألف بعد المفخم

استدرك على ابن الجندي¹ والجعبري زعمهما ترقيق الألف بعد الحروف المفخمة.

وهذا في قول الجعبري:

وإياك واستصحاب تفخيم لفظها *** إلى الألفات التاليات فتعثرا

وقال ابن الجندي وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو: (خائفين)²

وهو شيء وهمًا فيه ولم يسبقه إليهما أحد، ورَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريهم، من ذلك تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان³ كتاب: "التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره"، وصف فيه من أنكر تفخيمها بالجهل أو غلظ الطباع قبل أن يبسط الكلام في الاستدلال.⁴

¹ أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمسي الشهير بابن الجندي ويسمى عبد الله شيخ مشايخ القراء بمصر أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف صاحب كتاب البستان في العشر تـ 769هـ غاية النهاية 180/1

انظر التمهيد في علم التجويد لابن الجزري : 120²

³ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بصخان بن عين الدولة الإمام البارع المقرئ المجود النحوي (تـ 743هـ) وابن بصخان تصحفت الخاء المعجمة في معرفة القراء إلى الحاء المهملة وكذا في الغاية وزادت تصحيف الصاد المهملة إلى الضاد المعجمة وما أثبتناه هو الصحيح. انظر معرفة القراء 1/397، وغاية النهاية، 2/57 والعبر في خبر من عبر للذهبي 4/130، والشذرات 8/445

انظر النشر ط المجمع 566، والتمهيد 149، وتنبيه الغافلين 45⁴

وهذا في قول ابن الجزري : "وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً¹، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه."²

المسألة التاسعة: تخصيص القلقة بحال الوقف

استدرك على بعض شيوخه كابن الجندي³ تخصيصهم القلقة بحالة الوقف وسبب هذا الوهم تمسكهم بظاهر ما رواه المتقدمون من أنّ القلقة تظهر في حروفها بالوقف⁴، والمراد بالوقف عند المتقدمين السكون، ومما قوى هذا الوهم وزاد الأمر اشتباهاً هو كون القلقة أظهر في الحرف الساكن، وظنهم أن القلقة حركة وهذا في قوله : "وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقة تظهر في هذه الحروف بالوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوى الشبهة في ذلك كون القلقة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أن القلقة حركة وليس كذلك فقد قال الخليل: القلقة شدة الصياح، والقلقة شدة الصوت."⁵

واستدل على هذا بقول أبي الحسن شريح (تـ537هـ) صاحب كتاب "نهاية الإتقان" لما مثل لأحرف القلقة حال وقوعها وسطاً

¹ وكلامه في النشر يتناقض مع ما قرره في التمهيد حيث قال بوجود ترقيقها إذا وقعت بعد حرف استعلاء وخطأ المخالف وأتى بكلام شيوخه السابق ومن المقرر أن المقدم هو ما قرره في النشر لأنه متأخر عنه في التأليف، والتمهيد ألفه في سنة 796هـ. انظر التمهيد 224،220

² النشر ط المجمع 566

³ وقد أبهم ابن الجزري شيوخه الذين استدرك عليهم هنا، والذي مثل بابن الجندي هو : د. الشنقيطي انظر النشر ط المجمع :540 هامش :3

⁴ والقلقة اضطراب اللسان بأحد حروف : قطب جد حتى تسمع له نبرة قوية خاصة إذا كان ساكناً. انظر الرعاية : 124

النشر ط المجمع 540، و انظر العين 26/5 ، ولسان العرب 567⁵/11

وطرفاً قال: فالقلقلة هنا أبين في الوقف¹ في المتطرفة من المتوسطة ، ثم قال ابن الجزري: "وهو عين ما قاله المبرد² ونصّ فيما قلناه والله أعلم".³

المسألة العاشرة: حقيقة صفة التكرير في حرف الراء

استدرك على من توهم الإفراط أو التفريط في حقيقة التكرير في حرف الراء، فذهب البعض إلى ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين⁴، فيما ذهب آخرون إلى المبالغة في إخفاء تكريرها مشددة، والصواب الاعتدال والتحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها من غير مبالغة في الحصر والعسر بأن يُلفظ بها مشددة تشديدا ينبو بها اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً كما هو مذهب المحققين.⁵

وهذا في قول ابن الجزري: "والراء انفراد بكونه مكرراً صفة لازمة له لغظه، قال سيبويه: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة.⁶ وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها، كما ذهب إليه بعض الأندلسيين، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين، وقد يبالي قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها مُحصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديدا ينبو بها اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر

والمراد بالوقف هنا السكون وليس ضد الوصل لأنه لا يكون الوقف على الحرف إذا كان وسط الكلمة.¹

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي تـ 286 هـ بالكوفة انظر غاية النهاية 280/2²

النشر ط المجمع³ 541

⁴ وقد نقل الدكتور السالم الشنقيطي عن أبي حيان أن هذا مذهب ابن شريح وليس كذلك وعبارته: وقال الصيمري وشريح: هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية للراء، وإلى ذلك ذهب شريح. انظر

النشر ط المجمع 573 وارتشاف الضرب لأبي حيان : 19 / 1

انظر النشر ط المجمع: 573⁵

6 الكتاب لسيبويه : 136/4

والعسر... وليحترز حال ترقيقها من نُحولها نُحولاً يُذهب أثرها وينقل لفظها عن مخرجها كما يعانیه بعض الغافلين.¹

وأثر هذا الاستدراك في اختياره يتجلى في قوله: "والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين"

المسألة الحادية عشرة: المبالغة في النهي عن الوقف في مواضع يحسن الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بما بعدها

استدرك على السجاوندي² مبالغته في النهي عن الوقف في مواضع يحسن الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بما بعدها، ومن المقرر أنّ كل ما يجوز الوقف عليه يجوز الابتداء بما بعده، هذا الذي يُوهم الجاهل المقلد للسجاوندي أنّ مجرد هذا النهي يقتضي أنّ الوقف عليه قبيح، فإذا اضطره نفسه ترك الوقف الجائز الحسن،³ وتعداه إلى الوقف القبيح الممنوع، ومن أمثلة ذلك الوقف على المضاف دون المضاف إليه في قول الله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ) ثم يبتدئ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) والوقف على اسم الموصول في قوله تعالى: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ) ثم يبتدئ (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) وهذا الوقف قبيح بإجماع أهل الأداء ولئن سألتهم لاستدلوا بقول السجاوندي: (لا) أي لا تقف.

قال ابن الجزري: فليت شعري، إذ منع من الوقف عليه هل أجاز الوقف على: (غير) أو: (الذين)؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا)، أي: لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف.⁴

1 النشر ط المجمع: 573

2 أبو عبد الله محمد بن طيفور إمام محقق مقرئ نحوي مفسر له كتابين في الوقف والابتداء؛ الكبير والصغير عاش في وسط المئة السادسة انظر غاية النهاية 157/1

3 الوقف الحسن ما كان التعلق بما بعده من جهة اللفظ دون المعنى يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي. انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني: 20

النشر ط المجمع: 603⁴

ولا شك أنّ هذا من المواضع التي أخطأ السجاوندي في منع الوقف عليها وهو مما يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، ومما سَوَّغ ذلك كونها رأس آية¹.

المسألة الثانية عشرة: تحريم قطع الآية عام أم خاص بالصلاة

استدرك على أبي الفضل الخزاعي² الذي ادّعى أنّ الإجماع المنعقد على تحريم قطع الآية قبل تمامها بمجرد ابتدائها خاص بالصلاة جائز في غيرها.

واستدل المؤلف في رده على هذا التخصيص بالصلاة دون غيرها بما رواه بسنده عن التابعي عبد الله بن أبي الهذيل³ أنه قال: "إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يُتمها"⁴.

وعنه أيضا قال: "كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويدعوا بعضها"⁵ وهذا أعم من أن يكون في الصلاة، أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله كانوا: يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك والله تعالى أعلم⁶.

والكراهة عند المتقدمين تُحمل على التحريم لا على الاصطلاح الحادث من باب قوله تعالى: (وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) [الحجرات:7] وقوله عز وجل: (وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ) [محمد:34] وهو عام في الصلاة وغيرها لأنه لا يجوز قصر

انظر النشر ط المجمع: 603¹

² أبو الفضل محمد بن جعفر ركن الإسلام الجرجاني صاحب المنتهى في القراءات الخمسة عشر (تـ408هـ) وقد

ذكر في النشر أن كتاب المنتهى في العشر وهو خطأ. انظر غاية النهاية 109/2

³ أبو المغيرة العنزي الكوفي العابد الثقة روى عن أبي بن كعب وعمر وابن مسعود وغيرهم. انظر غاية النهاية

462/1، وسير الأعلام ط دار الحديث 93/5

⁴ رواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ: إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ الْآيَةَ فَلَا يَقْطَعُهَا حَتَّى يُتِمَّهَا فِي بَابٍ: فصل في تقطيع

آية آية في القرآن رقم 2350. انظر شعب الإيمان: 175/4

⁵ رواه البيهقي في شعب الإيمان باب: فصل في كراهية قطع القرآن رقم: 1949. انظر شعب الإيمان: 3/

457

انظر النشر ط المجمع 614، 615⁶

العام على بعض أفراده إلا بدليل ولا دليل كما هو مقرر في علم الأصول.

المسألة الثالثة عشرة: تعريف السكت وشرح عبارة : دون

تنفس

استدرك على محمد بن أحمد ابن بصّخان¹ تفسيره لتعريف السكت الذي هو: قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف عادة دون تنفس، حيث فسر التنفس بالمهلة، فقال : أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس.²

واستدل بأنّ التنفس مع السكت الذي لا مهلة فيه جائز لا يُمنع من قرأ به، فيكون التنفس في هذا الموضع بمعنى المهلة.³

قال ابن الجزري في معرض الرد على هذا التفسير: " فإنّ ذلك ليس على إطلاقه."⁴

حيث أنّ في المسألة تفصيل: فإن كان يقصد مطلق السكت فيُمنع إجماعاً، لعدم جواز التنفس على الكلمة الساكنة أو المتحركة، وإن قصد السكت بين السورتين فهو جائز ما دام أنّ القطع والوقف على آخر السورة جائز لتمامها.⁵

لكن لا يمكن الجمع بين وجه السكت مع التنفس فيما صحت فيه الرواية لأصحابه في موضعه،⁶ فلو تنفس القارئ آخر سورة

1 أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بصّخان بن عين الدولة الإمام المقرئ المجود البارع بدر الدين ابن السراج الدمشقي (ت743هـ) وضبطه الذهبي بالضاد المعجمة بدل الصاد، وفي الغاية بالضاد المعجمة وحاء مهمله بعدها، وفي النشر بصاد مهمله وحاء معجمة، وقد اعتمدت ضبط الشنقيطي محقق النشر. انظر معجم الشيوخ للذهبي: 140/2، وغاية النهاية: 59/2

النشر ط المجمع² 621

انظر النشر ط المجمع 621 - 623³

النشر ط المجمع 623⁴

انظر النشر ط المجمع: 623⁵

6 لان الصحيح أن السكت مقيد بصحة الرواية خلافاً لمن يقول بجوازه على رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل . انظر النشر ط المجمع: 624

للأزرق أو لأبي عمرو أو ليعقوب عدا طريق أبي الطيب مثلاً، أو تنفس على الموضعين المحفوظين في سورتي (الكهف) و(يس) للإمام حفص¹ من غير مهلة لا يسمى ساكتاً ولا واقفاً، لكونه لم يأت بشرط أحدهما فشرط الوقف التنفس مع المهلة، وشرط السكت الخلو من التنفس.²

والحقّ أن تُحمَل عبارة (دون تنفس) على ما أجمعت عليه نصوص المتقدمين من أهل الأداء والمحققين من أن السكت لا يتحقق إلا مع انعدام التنفس فيكون (دون) عندهم بمعنى (غير) واعتبر ابن الجزري أن هذا الحمل هو الصواب وخطأً من حمله على معنى (أقل) واستدل على ذلك بوجوه أهمها:

1- قول الأعشى: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت، وهذا صريح في أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس وغيره.

2 - قول صاحب "المبهج": سكتة تؤذن بإسرارها. أي: بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من إخراج النفس بلا نظر.³

هذا ولم يُسلم الدكتور السالم الشنقيطي لابن الجزري بهذه الوجوه بل ناقشها وأدخل عليها الاحتمال فسقط بها الاستدلال، حيث ردّ على الوجه الأول بجواز أن يكون السكوت في زمن أقل من زمن إخراج النفس مظنة النسيان، كما ردّ على قول صاحب "المبهج" بأنه يجوز بحكم العادة في سرعة القراءة أن يكون زمن قراءة البسملة أقل من زمن إخراج النفس.⁴ والله أعلم.

بسبب شهرتهما اكتفيت بالإشارة إليهما في متن البحث وهما موضع (عوجا) [1] و (مرقدنا) [51]¹

انظر النشر ط المجمع 623:²

انظر النشر ط المجمع : 621، 622³

انظر النشر ط المجمع هامش 623، 624⁴

المبحث الثالث:

استدراكات ابن الجزري في باب أسانيد القراءات

كان الإمام ابن الجزري عالماً برجال القراءات حافظاً لأسانيدها منبهاً على الأوهام التي وقع فيها من سبقه في هذا الباب ، وقد جمعنا في هذا الباب إحدى عشرة مسألة تدل على جهود هذا الإمام .

المسألة الأولى : قراءة الكارزيني على أبي الحسن ابن شنبوذ
رواية قالون

استدرك الإمام ابن الجزري على ابن الفحام والصفراوي زعمهما أنّ أبا عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني قرأ على أبي الحسن ابن شنبوذ رواية قالون عن نافع من طريق الخُلّواني¹ والصواب أنه قرأ على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوّعي² عن ابن شنبوذ كما صرح بذلك الإمام سبط الخياط في كتابه "المبهج في القراءات الثمان"³ وذلك في قوله: "وذكر ابن الفحام⁴ أن الكارزيني قرأ على ابن شنبوذ وهو غلط، وتبعه على ذلك الصفراوي، والصواب أنه قرأ على المطوّعي عنه كما صرح به في المبهج.⁵

المسألة الثانية: اسم ابن سيف

استدرك على ابني غلبون تسميتهما لابن سيف - صاحب الطريق الثاني عن أبي يعقوب الأزرق - محمداً، والصواب أنّ اسمه عبد الله بن مالك⁶. وهذا في قول ابن الجزري: "وتوفي ابن سيف يوم الجمعة سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثمائة بمصر، وكان إماماً في القراءة متصدراً ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار

¹ وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد إمام كبير صدوق متقن صاحب الطريق عن قالون وهشام (ت 250هـ). انظر غاية النهاية: 1/ 149

² أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر صاحب كتاب اللامات إمام عارف ثقة (ت 371هـ) انظر غية النهاية 113/1

انظر المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط: 1/ 32، 31³

⁴ انظر: التجريد لبغية المرید : 98

⁵ انظر النشر ط المجمع: 264

انظر غاية النهاية: 1/ 445، ومعرفة القراء: 1/ 112⁶

المصرية بعد الأزرق وعمّر زمانا، وقد غلط فيه ابنا غلبون فسمياه محمدا، وهو عبد الله كما قدمنا.¹

المسألة الثالثة: اسم أبو بكر الرازي

استدرك على صاحب "المبهب" خطؤه في اسم أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب أبو بكر الرازي² صاحب إحدى الطرق الستة عن النقاش عن الجمال عن الخلواني عن هشام عن ابن عامر، حين سماه أحمد بن عبد الله، والصحيح أنه أحمد بن محمد بن عثمان، وهذا في قوله: "ووقع في المبهب أحمد بن عبد الله كذا غير منسوب، والصواب أنه أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب كما بيناه في طبقاتنا."³

المسألة الرابعة: قراءة أبي حمدون وشعيب على يحيى بن آدم

استدرك على من زعم أن أبا حمدون وشعيبا قرآ على أبي زكريا يحيى بن آدم الحروف فقط دون غيرها، بقوله: والصحيح أن شعيبا سمع منه الحروف، وأبا حمدون عرض عليه القرآن، والله أعلم.⁴

غير أن المؤلف ذكر في "غايته" أن شعيبا أخذ القراءة عنه عرضا وسماعا وهو الذي في "التيسير" للداني، و"المستتير" لابن سوار، و"المبهب" و"الكامل" للذهلي.⁵

المسألة الخامسة: من أخذ القراءة عن شعبة؟

¹ النشر ط المجمع : 282 ، 299

توفي سنة 312 هـ وهو نفسه صاحب إحدى الطرق عن ابن شاذن عن ابن وردان عن أبي جعفر²

³ انظر المبهب في الثمان لسبط الخياط: 44/1، وغاية النهاية: 123/1 ، والنشر ط المجمع: 362

⁴ النشر ط المجمع: 399 ، وانظر غاية الاختصار لأبي العلاء: 131/1، ومعرفة القراء 113: ، وغاية النهاية:

344، 327/1

انظر التيسير للداني 14/1 ، والكامل للذهلي 270/1، والمبهب 57/1، 56.

استدرك علي ابن مجاهد زعمه أنه لم يقرأ القرآن على أبي بكر شعبة غير أبي يوسف الأعشى،¹ حيث ثبت وصح عند الداني أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمس غيره وهم: العُلَيْمي، وابن أبي حماد، وسهل بن شعيب، وعروة بن محمد، وعبد الحميد بن صالح البرجمي،² قال الداني: "وهؤلاء من أعلام أهل الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط".³

غير أن كل هذه الطرق ليست من طرق النشر إلا طريق يحيى بن آدم .⁴

المسألة السادسة : وفاة الإمام عاصم

استدرك علي أبي علي الأهوازي، والإمام أحمد قولهما: إن عاصم القارئ توفي في غير سنة سبع وعشرين ومئة، أو التي بعدها، حيث ذهب الإمام أحمد إلى أنه توفي سنة عشرين بعد المئة، ورجح الأهوازي سنة تسع وعشرين، وذلك في قوله بعد أن ذكر القول الراجح: "ولا اعتبار بقول من قال غير ذلك".⁵

¹ وهو أبو يوسف يعقوب بن خليفة التميمي الكوفي الأعشى صاحب قرآن وفرائض وهو المقدم في القراءة على

شعبة توفي في حدود المائتين . انظر غاية النهاية 2/ 390، ومعرفة القراء 95

² وهو أبو صالح عبد الحميد بن صالح بن عجلان البرجي بالبلاء وقد وقع تصحيف في النشر ط دار الكتب بالتاء مفرئ ثقة (ت 230 هـ) انظر غاية النهاية 360/1

³ وقد قال د. السالم الشنقيطي أنه لم يجد قول ابن مجاهد في السبعة لكني وجدته فيه في باب المد والقصر والذي حدثه بذلك هو الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي . انظر السبعة 134 والذي حدّث الداني بهذا هو شيخه محمد بن علي . انظر جامع البيان 1/ 353 ، وانظر النشر ط المجمع: 404 هامش: 2 ولعل الدكتور الشنقيطي بحث عنه في أسانيد عاصم في كتاب ابن مجاهد

⁴ أبو محمد يحيى بن محمد بن قيس العليمي ، ذكر ابن الجزري في نشره أنه توفي 243 وفي غايته قبلها بسنتين ، كما ذكر في النشر أنه ولد سنة خمس ومائة والصحيح خمسين ومائة ، انظر غاية النهاية 2/ 379 ، والنشر 1 156/ وله عن أبي بكر 18 طريقاً.

⁵ انظر النشر ط المجمع: 415

وأرجع ابن الجزري في " غاية النهاية" سبب خطأ الأهوازي إلى التصحيف فقال: " بل الصحيح ما قدمت ولعله تصحيف على الأهوازي سبع، بتسع والله تعالى أعلم."1

المسألة السابعة : الفرق بين عبيد بن الصباح وعمرو بن الصباح

استدرك على الإمامين الحافظين الداني، والذهبي زعمهما: أنّ عبيد بن الصباح بن أبي شريح هو أخو عمرو بن الصباح بن صالح، وقال ابن شيطا والأهوازي وابن سوار أنه ليس كذلك، وإنما حصل الاتفاق في اسم الأب والجد وهذا عجيب كما قال ابن الجزري ، لأنّ هذا الاتفاق حصل في اسم الأب فقط، وقد غرّب من قال: إنّهما واحد 2.

وذلك في قوله عن عمرو بن الصباح: " وقد قال غير واحد إنه أخو عبيد، وقال الأهوازي وغيره ليسا بأخوين بل حصل الاتفاق في اسم الأب والجد، وذلك عجيب ولكن أبعدَ وتجاوز من قال هما واحد."3

المسألة الثامنة: هل قرأ ابن أخته على أحمد بن حرب المعدّل؟

استدرك على أبي طاهر بن سوار صاحب "المستنير في القراءات العشر"4 وابن العلاف الذي جاء في أخباره، أنّ ابن أخته قرأ على أحمد بن حرب المعدّل، والصواب أنه قرأ على محمد بن يعقوب المعدّل لأنّ ابن أخته لم يدرك ابن حرب5 وإنما أدرك محمد

1 انظر غاية النهاية 348/1 ، ومعرفة القراء 54.

2 انظر النشر ط المجمع 420، وغاية النهاية 496، 601/1، ومعرفة القراء : 84، 120، وجامع البيان 361/1 والإقناع 123/1

3 انظر النشر ط المجمع: 420، 421

4 انظر المستنير في القراءات العشر : 360 /1

5 حيث توفي محمد بن يعقوب المعدل 320 هـ وابن أخته سنة 360 هـ وتوفي ابن حرب 301 انظر غاية النهاية 45/1، 282/2 و 184

بن يعقوب وذكره من ضمن شيوخه، ولم يُدرِك ابن حرب ولو أدركه لذكره ضمن شيوخه، وهذا في قوله : "وقد وقع في أخبار ابن العلاف أن ابن أخته، قرأ على أحمد بن حرب المعدل، والصواب محمد بن يعقوب المعدل كما ذكره ابن أخته في كتابه، وأيضا فإن ابن حرب قديم الوفاة لم يدركه ابن أخته، ولو أدركه لذكره في جملة شيوخه من كتابه.¹

المسألة التاسعة : هل قرأ البرصاطي على أبي العباس الوراق ؟

استدرك على ابن خيرون والشهرزوري في كتابه "المصباح"² الذين قطعاً بأن الحسن بن عثمان البرصاطي³ قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق أخي إسحاق، قال ابن الجزري: "وهو وهم والصواب ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به لأنه الحجة والعمدة، ولأن أحمد بن إبراهيم الوراق قديم الوفاة لم يدركه البرصاطي⁴، ولو صحت قراءته من طريق أحمد المذكور لكان بينه وبينه رجل، وقد أثبت أبو الفضل الخزاعي في كتابه المنتهى، كما ذكره الحافظ أبو العلاء أيضاً، فصح ذلك عند ابن الجزري وليست من طريقه."⁵

فالملاحظ أنّ ابن الجزري يختار طريق البرصاطي عن أحمد بن إبراهيم من طريق كتاب "المنتهى" في رواية الوراق عن خلف بن هشام بعد أن أثبت صحتها، وإن كانت ليست من طريقه لأنه لم يقرأ بها على أحد من شيوخه.

1 النشر ط المجمع: 490

2 انظر المصباح: 533 / 1

3 وهو أبو علي الحسن بن عثمان المؤدب النجار البرصاطي ويقال البرصاطي نسبة إلى قرية بُزراط ببغداد مقرئ ضابط عدل توفي 360 هـ انظر غاية النهاية 120/1 ، ومعجم البلدان 381/1

4 حيث توفي أحمد الوراق 270 هـ البرصاطي توفي في 360 هـ

5 انظر النشر ط المجمع 503 ، وهي من الطرق الأدائية لابن الجزري لأنه ليس في غاية الاختصار إلا طريق السُّوسنجردي عن ابن أبي عمر عن إسحاق عن خلف . انظر غاية الاختصار : 127 ، 161 وإتحاف البررة

173/2 :

المسألة العاشرة : هل قرأ حمزة بن علي بن وهب رواية روح بواسطة أو مباشرة ؟

استدرك :على الإمام الهذلي قوله: إن حمزة بن علي¹ قرأ على ابن وهب² رواية روح عن يعقوب بواسطة وهذه الوساطة سماها في كتابه وجعل لها طريقاً مستقلاً هي طريق إسماعيل البصري عن روح، وقال في "غاية النهاية": "ولا نعرف إسماعيل هذا أبداً"³، لكن الحافظ أبو العلاء الهمداني قطع بالمباشرة وهو عين الحق، قال ابن الجزري: "وتوفي حمزة قبيل العشرين وثلاثمائة فيما أحسب، والصواب أنه قرأ على ابن وهب نفسه كما قطع به الحافظ أبو العلاء الهمداني ورد قول الهذلي أنه روى عنه بواسطة"⁴.

المسألة الحادية عشرة: الكلام عن إسناد ابن مجاهد في التكبير بين السورتين

استدرك على إسناد ابن مجاهد⁵ إلى ابن عباس موقوفاً في التكبير بين السورتين إذا بلغ سورة الضحى إلى سورة الناس وإسناده

¹ أبو بكر حمزة بن علي قرأ على محمد بن وهب الثقفي ، وقرأ عليه محمد بن إلياس بن علي توفي قبيل 320 هـ . انظر غاية النهاية : 264 /1

² أبو بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن تميم الثقفي من أجل أصحاب روح تـ 270 هـ انظر غاية النهاية : 282 /2

³ انظر غاية النهاية : 264 /1 ، والكامل : 262

⁴ النشر ط المجمع : 499 هذا فإن ردّ أبي العلاء لا يوجد في غاية الاختصار لأنه لا يوجد فيهما إلا طريق المعذل عن ابن وهب الثقفي ، وطريق غلام ابن شنبوذ عن الزبير كلاًهما عن روح عن يعقوب ، ولا يوجد طريق حمزة بن علي انظر : غاية الاختصار : 118- 119 ، وإتحاف البررة : 157 /2

⁵ انظر جامع البيان : 1742 - 1743

هو: ابن مجاهد عن الحميدي¹ عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن يحيى بن أبي حية عن حميد الأعرج² عن مجاهد عن ابن عباس.

وذلك بأنّ سفيان تم إدخاله بين الحميدي وإبراهيم والصحيح عدم وجوده في هذا الإسناد كما رواه غير واحد عن أبي بكر الحميدي كأبي عمرو الداني ، وأبي القاسم بن الفحام ، والحافظ أبي العلاء كما قال الداني في "الجامع": "نا فارس بن أحمد قال: نا عبد الله بن الحسين قال: نا أبي رحمه الله وأبو الحسن الرقي قالوا: حدّثني أبو يحيى عبد الله بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة قال: حدّثني أبي والحميدي قالوا: نا إبراهيم بن يحيى بن أبي حية قال: قرأت على حميد الأعرج فلما بلغت والضحي قال لي: كبر إذا ختمت كل سورة حتى تختم فإني قرأت على مجاهد بن جبير³ فأمرني بذلك.."⁴

قال ابن الجزري: "ورواه ابن مجاهد عن الحميدي عن سفيان⁵ عن إبراهيم⁶ فأدخل بين الحميدي وإبراهيم سفيان، قال الداني: وهو

1 أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة بن عبد الله بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى. الحميدي روى القراءة عرضاً عن إدريس الحداد عن خلف ووهب من قال إنه قرأ على خلف في رواية حمزة روى القراءة عنه محمد بن علي بن داود وغيره ، شيخ البخاري ومسلم .إمام ثقة تـ 219هـ انظر : تهذيب الكمال: 14 / 512 - 515 وغاية النهاية 1: / 595

2 أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي القارئ ثقة، أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر وعرض عليه ثلاث مرات، روى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وإبراهيم بن يحيى بن أبي حية توفي سنة 130هـ انظر : معرفة القراء: 55- 56 وغاية النهاية : 1 / 265

3 أبو الحجاج مجاهد بن جبير المكي، إمام التفسير ، قرأ على عبد الله بن السائب وعبد الله بن عباس بضعا وعشرين ختمة ومن جملتها ثلاث، سأله عن كل آية أخذ عنه القراءة عرضاً عبد الله بن كثير و ابن محيصن وحميد بن قيس وأبو عمرو بن العلاء، وقرأ عليه الأعمش، قال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وله اختيار في القراءة رواه الهذلي في كامله بإسناد غير صحيح، مات سنة 103هـ . انظر : سير الأعلام : 4 / 449 ، ومعرفة القراء: 37 ، وغاية النهاية : 2 / 41 -

4 انظر جامع البيان : 1743 ، والتجريد : 344 - 345

5 أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي الأعور الإمام المشهور، ولد سنة 107هـ وعرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج وعبد الله بن كثير، روى القراءة عنه سلام بن سليمان، قال الكسائي ما رأيت أحدا يروي الحروف إلا وهو يخطئ فيها إلا ابن عيينة، توفي أول يوم في رجب سنة 198هـ ويقال إنه حج ثمانين حجة. انظر غاية النهاية : 1 / 308 ، وسير الأعلام : 8 / 454

6 أبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية واسمه اليسع بن أسعد التميمي المكي، قرأ على حمد بن قيس الأعرج، قرأ عليه داود بن حماد وإبراهيم هذا لا يحتج به، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وضعفه ابن عدي وغيره. انظر: الكامل 1 / 238، اللسان 1 / 52، وسكت عنه في غاية النهاية 1 / 13. انظر الكامل في ضعفاء الرجال : 385/1

غلط والصواب عدم ذكر سفيان كما رواه غير واحد عن الحميدي عن إبراهيم¹.

والملاحظ على عبارة "النشر" أنها ترجع بالغلط على ابن مجاهد، لكن أبو عمرو الداني يرجع الغلط إلى من هو فوقه؛ يعقوب بن سفيان² أو إلى عبد الله بن سليمان بن الإمام أبي دود³ وهذا في قوله: " زاد فيه سفيان وهو غلط ولا أدري ممّن هو أمن يعقوب بن سفيان أم ممّن دونه "4.

الفصل الثاني:

استدراكات ابن الجزري في فرش حروف السور

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري في فرش النصف الأول من القرآن الكريم

المبحث الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش النصف الثاني من القرآن الكريم

1 النشر ط المجمع : 1992

2 أبو يوسف يعقوب بن سفيان، الفسوي، روى عن أصحاب ابن أبي حية الحروف، وعنه ابن أبي داود، قال ابن حجر : ثقة حافظ مات سنة 277 هـ، انظر غاية النهاية 2 / 390، تقريب التهذيب : 608

3 أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، السجستاني، ابن أبي داود، مشهور ثقة، روى عن يعقوب، وعنه روى ابن مجاهد، مات سنة 316 هـ، انظر غاية النهاية: 1 / 421.

4 جامع البيان : 1743

المبحث الأول :

استدراكات ابن الجزري في فرش النصف الأول

من القرآن الكريم

ويحتوي هذا المبحث على مطلبين ، الأول لمبحث استدراكاته في فرش حروف الربع الأول في خمس مسائل ، و الثاني لمبحث استدراكات فرش حروف الربع الثاني في ست مسائل.

المطلب الأول : استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الأول

وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى : قراءة (وَيَبْصُطُ) و (فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) في رواية قنبل

استدرك الإمام ابن الجزري على الكارزيني روايته عن ابن شنبوذ عن قنبل أنه قرأ قوله تعالى (وَيَبْصُطُ) [البقرة:245] و (فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) [الأعراف:69] بالسين، بأنها وهم، لأن ابن شنبوذ روى عنه بالصاد في الموضعين وهذا في قوله بعد أن ذكر اختلاف القراء في هذين الحرفين¹: " فروى ابن مجاهد عن قنبل بالسين، وكذا رواه الكارزيني عن ابن شنبوذ، وهو، وهم. وروى ابن شنبوذ عنه بالصاد، وهو الصحيح عنه."²

والملاحظ أنه اختار لابن شنبوذ عن قنبل قراءة الصاد بعد أن حكم على رواية السين عنه من طريق ابن شنبوذ بعدم الثبوت

¹ قرأ ابن شنبوذ عن قنبل بالصاد، والباقون بالسين. انظر النشر/230/2
² النشر ط المجمع:1630

المسألة الثانية : قراءة نافع لـ : (إِنِّي أَخْلُقُ)

استدرك على ابن مهران خطأه عندما نصّ على كسر الهمزة
لنافع وحده في قوله تعالى: (إِنِّي أَخْلُقُ) [آل عمران:49] في قوله: "
واختلفوا في (إِنِّي أَخْلُقُ) فقرأ المدنيان بكسر الهمزة، وقرأ الباكون
بفتحها وقول ابن مهران الكسر لنافع وحده غلط." ¹

ومن المقرر أن هذه الهمزة مما انفرد المدنيان بكسرها من غير
خلاف لذلك اعتبر ما ذكره ابن مهران غلط منه، واختار ابن
الجزري ثبوت كسر الهمزة في قراءة أبي جعفر أيضا ، وهذه
عبارته في "المبسوط في القراءات العشر": "قرأ نافع وحده (إِنِّي
أَخْلُقُ) بكسر الألف، وقرأ الباكون بفتح الألف." ²

المسألة الثالثة : قراءة هشام: (مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا)

استدرك على ابن عبد المؤمن ذكره في " الكنز في القراءات
العشر " الخلاف عن هشام بين تخفيف التاء وتشديدها في قوله
تعالى: (مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا) [آل عمران:156] ، فبعد أن ذكر ابن
الجزري اتفاق القراء على تخفيف هذا الموضع الأول من هذه
السورة قال: "وَوَهُمَّ ابن مؤمن في الكنز فذكر الخلاف عن هشام في
الحرف الأول وترك (لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا). [آل عمران:168]، وهو سهو
قلم رأيته في نسخة مصححة بخطه، والله أعلم." ³

¹ النشر ط المجمع:1652

² المبسوط: 164

³ النشر ط المجمع:1659

وما تَنبِيهُ ابن الجزري على أنّ هذا الخطأ هو سهو قلم رآه في نسخة بمصر بخط مؤلف "الكنز في القراءات العشر" المتوفى (741هـ) إلا تأكيداً منه على أنه ليس راجعاً إلى النساخ.¹

المسألة الرابعة : تخفيف النون في:(يَغْرَنَّكَ)و(يَجْرَمَنَّكُمْ) لرويس

استدرك على أبي العلاء الهمداني انفراده بتخفيف النون في:(يَغْرَنَّكَ)و(يَجْرَمَنَّكُمْ)² كيفما وأينما وردت لرويس عن يعقوب.³ وتبعه الجعبري في هذه الانفرادة:

حيث رَدَّ على الأول بأنّ التخفيف خاص بحرف آل عمران(لا يَغْرَنَّكَ)[196] لا يتعداه إلى غيره، لأنّ رويس صحَّ عنه تخفيف خمسة أفعال فقط هي: (لا يغرنك، يحطمنكم، يستخفنك، فإما تذهبن بك و أورينك) فالوهُم حصل لهم في اطلاق التخفيف في(يغرن) على غير موضع آل عمران ، لكن لا الرواية ولا النصوص تسعفهم، لأنّ القراءة سنة متبعة ، ولا تؤخذ بالقياس.

وردّ على الثاني بأنها انفرادة شاذة لم يقل بها أحد وجاءت حكاية عنه لا رواية، والجعبري تابع له من غير نصّ، ولا رواية، والمشهور عن رويس التخفيف في الأفعال الخمسة السابقة، كما أنه احتمل وقوع سهو من الهمداني وسبقه قلمه إلى رويس وهو يريد الوليد بن حسان؛ صاحب يعقوب باعتباره هو الذي يُعرف أنه روى ذلك عنه، قال ابن الجزري : "وانفرد أبو العلاء الهمداني عنه

¹ انظر الكنز: 444/2 ، والعجيب أن د. المشهداني محقق الكنز لم ينبه على هذا الخطأ رغم أنه أحال على مكانه في النشر.

² (يغرنك (م)) وردت في آل عمران:196، ولقمان:33، وفاطر:5 - أما يجرمنكم فوردت في المائدة في موضعين: 2، و8، وهود:89

³ انظر : غاية الاختصار: فقرة 458، ص: 747 ، والنشر ط المجمع: 1664 ، غير أنه في غاية الاختصار ذكر ستة أفعال (لا يغرنك) (يحطمنكم) (يستخفنك) (فإما تذهبن بك) (أو نرينك) (لا يجرمنكم) وقال إنها خمسة فقال : في خمسة أمكنة خفاف رويس ، كما يلاحظ أنه أطلق (يغرن) والصحيح عن رويس تخفيف الخمسة الأولى فقط

بتخفيف (يَجْرِمَنَّكُمْ) لا أعلم أحدا حكاه عنه غيره، ولعله سبق قلم إلى رويس من الوليد¹ عن يعقوب فإنه رواه عنه كذلك وتبعه على ذلك الجعبري فوهم فيه كما وهم في إطلاق (يغرن) والصواب تقييده بـ (لَا يَغْرَنَّكَ) فقط والله أعلم.²

وأثر هذا الاستدراك واضح في اختيار تشديد النون لرويس في (يجرمنكم) في موضعي المائدة و(يغرنكم) في موضعي لقمان وفاطر كسائر القراء

المسألة الخامسة : الوقف على (حَصِرَتْ) لجميع القراء من غير استثناء .

استدرك على أبي طاهر بن سوار وغيره من الأئمة قولهم : إن الوقف على (حَصِرَتْ) في قول الله تعالى: (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء:90] يكون بالتاء لجميع القراء من غير استثناء ليعقوب .

قال ابن سوار: "قرأ يعقوب والمفضل عن عاصم (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) جعلاه اسما منصوبا وكلهم وقف بالتاء ."³

قال ابن الجزري رحمه الله : "فقرأ يعقوب بنصب التاء منونة⁴، وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء كما تقدم في باب الوقف على المرسوم، كذا نص عليه الأستاذ أبو العز وغيره⁵، وهو الصحيح في مذهبه والذي يقتضيه أصله، وقد ذكر بعض الأئمة الوقف عليها بالتاء لجميع القراء كابن سوار وغيره، فأدخل يعقوب في جملتهم

¹ هو الوليد بن حسان التوزي البصري روى القراء عن يعقوب ، وروى عنه محمد بن الجهم بن هارون. انظر غاية النهاية : 2 / 359

² النشر ط المجمع : 1664

³ المستنير : 2 / 108، وقد حكى في المبهج إجماع القراء على الوقف بالتاء ، ثم قال : ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب . انظر المبهج : 2 / 462

⁴ أي (حصرة) على أنه اسم مؤنث

⁵ انظر : الإرشاد : 200، والمصباح : 3 / 242 - 243 ، والتذكرة : 239، والمبهج : 2 / 462 إلا أنه ادعى جواز الوقف بالهاء ليعقوب ، وعليه يكون ليعقوب وجهان حسب سبط الخياط ، وهذا مما فات ابن الجزري الاستدراك عليه في هذا الموضع .

إجمالاً، والصواب تخصيصه بالهاء على أصله في كل ما كُتِب من
المؤنث بالهاء.¹
وأثر هذا الاستدراك ظاهر في قوله: "والصواب تخصيصه
بالهاء..."

المطلب الثاني : استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الثاني

¹ النشر ط المجمع : 1672 ، و 1425-1426

وفيه ست مسائل

المسألة الأولى: قراءة عاصم ونافع ل: (أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ)

استدرك الإمام ابن الجزري على أبي عبيد القاسم بن سلام غلظه لما حكى عن عاصم ونافع أنهما قرأ (أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ) [التوبة:54] بالياء كحمزة والكسائي وخلف كما نبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه"، وهذا في قول ابن الجزري: "واختلفوا في: (أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ) [التوبة:54] فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التانيث وما حكاه الإمام أبو عبيد في كتابه من التذكير عن عاصم ونافع فهو غلط، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو"¹

وَنَصُّ الْحَافِظِ الدَّانِي هُوَ: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ (أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ) [التوبة:54] بِالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ حَكَى أَبُو عَبِيدٍ عَنِ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ بِالْيَاءِ وَهُوَ غَلَطَ مِنْهُمَا. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ."²

وممن ذكر ذلك لأبي عبيد عن نافع وعاصم أيضا الإمام أبو القاسم الهذلي في "الكامل" ولم يحكم عليه كعادته،³

والذي جعل الداني وابن الجزري يُغلطاً أبا عبيد هو أنّ كل الرواة عن نافع وعاصم يرون عنه بالتاء، ومنهم شيوخ أبو عبيد نفسه كإسماعيل بن جعفر عن نافع، ويحيى بن آدم عن شعبة عن عاصم.⁴

1 النشر ط المجمع:1724

2 جامع البيان: 1153

3 انظر الكامل : 562 وعبارته : (تُقْبَلُ) بالياء ... وكوفي غير عاصم إلا الجعفي عنه، وأبا عبيد عنه، وعن نافع.

4 انظر تنبيهات الإمام ابن الجزري:713

المسألة الثانية : قراءة ابن ذكوان بسكون التاء الثانية وفتح الباء مع تشديد النون في قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعَانَّ)

استدرك على أبي عمرو الداني تغليطه لابن مجاهد الذي انفرد عن ابن ذكوان بسكون التاء الثانية وفتح الباء مع تشديد النون في قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعَانَّ) [يونس:89] وهذا في قوله في "جامع البيان": " وكذلك ترجم ابن مجاهد عن ذلك في رواية ابن ذكوان، وقال قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان (وَلَا تَتَّبِعَانَّ) مخففة التاء الساكنة مشددة النون¹، وكذلك روى سلامة بن هارون عن الأخفش عن ابن ذكوان أداءً، قال أبو عمرو: وذلك غلط منه رحمه الله ومن سلامة²؛ لأن جميع الشاميين روى ذلك عن ابن ذكوان، وعن الأخفش سماعاً وأداءً بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذلك نصّ عليه الأخفش في كتابه، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً، قال: وقد روي عن هشام بتخفيف النون والتاء جميعاً.³"

لكن ابن الجزري استدرك على الداني وأثبت صحة هذه القراءة عنده عن ابن ذكوان من غير طريق ابن مجاهد، وسلامة بن هارون، وذكر من رواها وإن كانت كلها ليست من طريقه، فلا يُقرأ بها في العشر لابن ذكوان من طريق "الطيبة" وإن كانت صحيحة الإسناد، لأن ابن الجزري لم يقرأ بها ولم يسندها في "النشر" وكل هذا في قوله: "قلت: قد صحت عندنا هذه القراءة، أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة فرواها أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني عن هبة الله بن جعفر عن

1 انظر السبعة: 329، وعبارته: "قرأ ابن عامر وحده في رواية ابن ذكوان (وَلَا تَتَّبِعَانَّ) ساكنة التاء مُخَفَّفَةٌ مُشَدَّدَةٌ النون. " أي (ولا تتبعان)

2 أي سلامة بن هارون أبو نصر البصري، قرأ على الأخفش وعامر الموصلي صاحب البيهقي و معمر صاحب البيهقي (ت 282 هـ) أو في السنة التي بعدها. انظر غاية النهاية : 310/1

3 جامع البيان : 1188، 1189

الأخفش نص عليها أبو طاهر بن سوار¹. وصح أيضا من رواية التغلبي عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعا ووردت أيضا عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان وذلك كله ليس من طرقنا.²

المسألة الثالثة : قراءة ابن ذكوان (مُجْرَاهَا) بفتح الميم

استدرك على أبي العز غلظه في حكاية فتح الميم عن ابن ذكوان³ في قوله تعالى: (مُجْرَاهَا) [هود:41] وسبب هذا الغلط راجع إلى الخلاف الوارد عن ابن ذكوان في هذه الكلمة بين الفتح والإمالة، أي فتح الرء وإمالتها، فظنوا أن المراد بالفتح هو فتح الميم رغم أنه لم يرد فيها عنه خلاف من جميع طرقه .

قال ابن الجزري: " واختلفوا في: (مُجْرَاهَا) فقرأها حمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الميم، وقد غلط من حكى فتح الميم عن الداغوني عن أصحابه عن ابن ذكوان من المؤلفين، وشبهتهم في ذلك - والله أعلم - أنهم رأوا فيها عنه الفتح والإمالة فظنوا فتح الميم، وليس كذلك، بل إنما أريد فتح الرء، وإمالتها فإنه روى عن أصحابه عن ابن ذكوان فيها الفتح والإمالة فالإمالة روايته عن الصوري، والفتح روايته عن غيره، وقد تقدم ذكرنا له في الإمالة، وهذا مما ينبغي أن يُنْتَبَهَ له، وهو مما لا يعرفه إلا أئمة هذه الصناعة العالمون بالنصوص والعلل المطلعون على أحوال الرواة، فلذلك أضرب عنه الحافظ أبو العلاء⁴، ولم يعتبره مع روايته له عن شيخه أبي العز، الذي نص عليه في كتبه، وبهذا يعرف مقدار المحققين، وكذا فعل

1 انظر المستنير: 2/ 194، 195

2 النشر ط المجمع: 1739

3 انظر الكفاية الكبرى: 191، وممن وقع في هذا الغلط أيضا صاحب المصباح ولم يذكره ابن الجزري مع أبي العز، والذي ذكره د . أحمد الرويثي ورجعت للمصباح فوجدته كما ذكر . انظر تبيهات ابن الجزري: 718

والمصباح: 431/3

4 أضرب عنه : أي ألغاه وأهمل ذكره في كتابه رغم أنه رواه عن شيخه أنظر غاية الاختصار: 519، 520

سبط الخياط،¹ وهو أكبر أصحاب أبي العز وابن سوار،² وأجلهم،
وقرأ الباقر بضم الميم.³

المسألة الرابعة : قراءة الحلواني عن هشام لقوله تعالى: (هَيْتَ لَكَ) بكسر الهاء وهمزة ساكنة وفتح التاء

استدرك على أبي علي الفارسي، والدني تبعاً له حكمهما على قراءة الحلواني عن هشام لقوله تعالى: (هَيْتَ لَكَ) [يوسف:23] بكسر الهاء وهمزة ساكنة وفتح التاء (هَيْتَ) بأنها مما وَهَمَ فيه الحلواني ، بسبب اعتقادهم أن هذه التاء هي ضمير الفاعل الذي أُسْنِدَ إليه الفعل فلا يجوز فيها إلا الضم إذا همزت لأنها أصبحت من التهيؤ .⁴

قال أبو عمرو الداني بعد ما روى رواية الداجوني عن هشام بضم التاء مع الهمز وكسر الهاء : " وهذا هو الصواب ، وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وَهَمَّ منه لكون هذه الكلمة إذا هُمُزَت من التهيؤ ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل ، فلا يجوز غير ضمّها ."⁵

وقال أبو علي الفارسي: " يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وهماً من الراوي؛ لأنّ الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهياً لها بدليل قوله: (وَرَأَوْدَتَهُ) [يوسف:23] ."⁶

فجاء ردّ ابن الجزري على هذا بتوثيق الحلواني خصوصاً فيما رواه عن قالون وهشام، ونفي الانفراد عنه، وإثبات موافقتها للغة

1 انظر المبهج لسبط الخياط: 550

2 انظر المستنير لابن سوار: 201/2

3 النشر ط المجمع: 1742

4 انظر النشر ط المجمع : 1752

5 جامع البيان : 1227 و النشر ط المجمع : 1752

6 انظر الحجة للقراء السبعة: 420/4 ، والنشر ط المجمع : 1753

العرب بأنّ هذه الكلمة ليست فعلا بل اسم فعل أمر بمعنى هلمّ ،
 والتاء فيها ليست ضميرا للمتكلم ولا المخاطب، وأنّ الإمام الشاطبي
 لما تبين له صحة هذا الوجه عن هشام ذكره في قصيدته مع وجه
 ضم التاء، رغم أنه أدى به إلى الخروج عن طرق "التيسير" طلبا
 للحق، وهذا بعد أن أرشد ابن الجزري إلى الكتب التي قطعت بذلك
 لهشام نصا ككتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني نفسه ، و"التبصرة"
 لمكي بن أبي طالب ، و " العنوان " ابن خلف الأنصاري وكل كتب
 المغاربة نصت عليه، وهو إجماع أهل العراق .¹ وهذا في قول ابن
 الجزري : "قلت: وليس الأمر كما زعم أبو علي، ومن تبعه،
 والحلواني ثقة كبير حجة خصوصا فيما رواه عن هشام وقالون على
 أنه لم ينفرد بها على زعم من زعم، بل هي رواية الوليد بن مسلم
 عن ابن عامر ... ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجهين عن هشام
 في قصيدته فخرج بذلك عن طريق كتابه لتحري الصواب²... وهي
 اسم فعل بمعنى هلمّ، وليست في شيء منها فعلا، ولا التاء فيها
 ضمير متكلم ولا مخاطب³، وقال: الفراء والكسائي، هيت لغة
 وقعت لأهل الحجاز فتكلموا بها ومعناها تعال.⁴"

فبهذا الاستدراك يكون ابن الجزري قد صحح هذا الوجه
 للحلواني عن هشام واختاره له، كما رجح في تعليل القراءات الواردة
 في: (هيتَ لَكَ) أنها لغات، وأنها اسم فعل بمعنى هلمّ، وليست في
 شيء منها فعلا، ولا التاء فيها ضمير متكلم ولا مخاطب، وبهذا

1 انظر: النشر ط المجمع : 1752 ، والتيسير للداني: 128 ، والتبصرة لمكي: 546، والعنوان لابن خلف :

110 ، والكافي لابن شريح : 132-133 والكفاية الكبرى لأبي العز : 196

2 وذلك في قوله : وهيت بكسر أصل كفو وهمزه ... لسان وضم التاء لواء خلفه دلا . واللام رمز هشام في (لوا)

3 انظر المحتسب لابن جني: 337 / 1 - 338

فيكون فيها خمس قراءات : - قرأ المدنيان وابن ذكوان بكسر الهاء وباء ساكنة وفتح التاء ، - وهشام بكسر الهاء
 وهمزة ساكنة إلا أن الحلواني بفتح التاء - - والداجوني بضمها ، - وابن كثير بفتح الهاء وباء ساكنة وضم التاء ،
 - والباقون مثل ابن كثير لكن بفتح التاء . انظر النشر : 2 / 293 - 294

4 النشر ط المجمع : 1753 - 1754 ، وانظر تحفة الأقران : 41 وفيها : وزعم الكسائي والفراء أنها لغة
 حورانية وقعت

يكون قد أجاب على الإشكال الذي أثاره أبو علي الفارسي من أن التاء لا تفتح مع الهمز لأنها هي من تهيات له كما سبق.

المسألة الخامسة: قراءة ابن ذكوان لـ: (وَلْيَجْزِينَ الَّذِينَ صَبَرُوا) بالنون

استدرك على أبي عمرو الداني غلطه في الحكم على عدم ثبوت قراءة: (وَلْيَجْزِينَ الَّذِينَ صَبَرُوا) [النحل:96] بالنون عن ابن ذكوان،¹ وذلك في قول ابن الجزري: "وقد قطع الحافظ أبو عمرو بتوهيم من روى النون عن ابن ذكوان، وقال: لا شك في ذلك لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه بالياء، وكذلك رواه عنه ابن شنبوذ وابن الأخرم وابن أبي حمزة وابن أبي داود وابن مرشد وابن عبد الرزاق وعمامة الشاميين، وكذا ذكره ابن ذكوان في كتابه بإسناده."²

لكن ابن الجزري في هذا الاستدراك أثبت صحة الوجهين عن هشام وابن ذكوان، إلا أنه لما نصت كل كتب المغاربة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان بالياء وجها واحدا في هذا الموضوع جعلهم يجزمون بتوهيم من روى النون عن ابن ذكوان الذي ثبتت صحته من طريق المشاركة وهذا في قول ابن الجزري: "قلت: ولا شك في صحة النون عن هشام وابن ذكوان جميعا من طرق العراقيين قاطبة، فقد قطع بذلك عنهما الحافظ الكبير أبو العلاء الهمداني³ كما رواه سائر المشاركة، نعم نص المغاربة قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعا بالياء وجها واحدا."⁴

وأثر هذا الاستدراك في اختيار ابن الجزري يتجلى في اختياره جواز الوجهين؛ النون، والياء لابن عامر، حتى أن الشيخ علي

¹ وهي قراءة ابن كثير وأبو جعفر وعاصم وابن عامر بخلفه والباقون بالياء . انظر النشر: 305/2

² النشر ط المجمع: 1775 وانظر جامع البيان: 1278، والتيسير: 138

³ انظر غاية الاختصار: 542، 543

⁴ النشر ط المجمع: 1775 ، 1776

الضباع في شرحه للشاطبية قال: "وقرأ ابن كثير وعاصم وابن ذكوان بخلفٍ عنه (وَلَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ) بنون العظمة، والباقون بياء الغيبة، وهو الوجه الثاني لابن ذكوان، وصححهما في النشر خلافاً لمن قال بتوهيم من روى الأول عنه كالداني وإن تبعه الناظم"¹

المسألة السادسة: قراءة شعبة:- (رَدْمًا - اَثُونِي) و (قَالَ اَثُونِي)

استدرك على رواية ابن غلبون في "التذكرة" ورواية "التيسير" ورواية ابن شريح في "الكافي"، كلهم عن أبي بكر شعبة بن عياش في قوله تعالى: (رَدْمًا - اَثُونِي) و (قَالَ اَثُونِي) [الكهف: 95، 96]، حيث ذكر في "التذكرة" عنه الوجهين في الحرف الأول، وهما: كسر التنوين وهمزة ساكنة بعده دون ألف، أو فتح همزة القطع وألف بعدها، وفي الحرف الثاني ذكر عنه وجه واحد، وهو فتح همزة القطع.²

وقطع له صاحب "التيسير" ووافق الشاطبي بهمزة الوصل في الحرف الأول، وبالوجهين في الثاني،³ وأطلق ابن شريح له الوجهين فيهما معاً.⁴

فبعد أن صدر ابن الجزري بالصواب عن شعبة، وذكر الخلاف الوارد عنه في هذين الحرفين بَيِّنَ أَنَّ هذه الأوجه كلها لم تصح عنده رواية ولم يقرأ بها على شيوخه إلاّ وجهاً وحداً للموضعين معاً

¹ إرشاد المرید إلى مقصود القصید للضباع: 286

² انظر التذكرة في الثمان : 338 - 339 . وذلك من طريق يحيى بن آدم ولا يوجد في التذكرة طريق العليمي ويوجد مكانه طريق الأعشى انظر : ص 16

³ انظر التيسير : 146
قال الشاطبي :

.....وَأَهْمَزُ مُسَكِّنًا ... لَدَى رَدْمًا اَثُونِي وَقَبْلُ اَكْسِرِ اَلْوَلَا
لِشُعْبَةَ وَالتَّانِي فَشَا صِفَّ بِخُلْفِهِ ... وَلَا كَسَرَ وَابْدَأُ فِيهِمَا اَلْيَاءُ مُبْدِلًا
وَرَدُّ قَبْلُ هَمْزِ اَلْوَصْلِ وَالْعَبْرُ فِيهِمَا ... بِقَطْعِهِمَا وَالمَدِّ بَدْءًا وَمَوْصِلًا .

والفاء في (فشأ) رمز حمزة ، والصاد في (صف) لشعبة انظر : إبرز المعاني : 577 - 578

⁴ انظر الكافي في السبع لابن شريح : 151

ولا يوجد في الكافي إلا طريق يحيى انظر ص : 32 من الكافي

من غير تفريق بينهما، وهذا في قوله: "واختلفوا في: (رَدْمًا - اَثُونِي) و (قَالَ اَثُونِي) فروى أبو حمدون¹ عن يحيى، وروى العُلَيْمِيُّ كلاهما عن أبي بكر بكسر التنوين في الأول، وهمزة ساكنة بعده، وبعد اللام في الثاني من (المجيء)، والابتداء على هذه الراوية بكسر همزة الوصل وإبدال الهمزة الساكنة، بعدها ياء، وافقهما حمزة في الثاني، وبذلك قرأ الداني أعني في رواية أبي بكر على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في "المفردات"، ولم يذكر صاحب "العنوان" غيره². وروى شعيب الصريفي عن يحيى عن أبي بكر بقطع الهمزة ومدّها فيهما في الحالين من (الإعطاء)، هذا الذي قطع به العراقيون قاطبة، وبذلك قرأ الباقر فيهما، وكذا روى خلف عن يحيى، وهي رواية الأعشى والبرجمي وهارون بن حاتم، وغيرهم عن أبي بكر، وروى عنه بعضهم الأول بوجهين، والثاني بالقطع وجها واحداً، وهو الذي في التذكرة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن وبعضهم قطع له بالوصل في الأول وجها واحداً، وفي الثاني بالوجهين، وهو الذي ذكره في التيسير وتبعه على ذلك الشاطبي وبعضهم أطلق له الوجهين في الحرفين جميعاً، وهو في الكافي، وغيره، قلت: والصواب هو الأول والله تعالى أعلم.³

وأثر هذا الاستدراك في اختياره يتجلى في قوله: "والصواب هو الأول والله تعالى أعلم" حيث لم يختار من كل هذه الأوجه الواردة في عدة كتب إلا وجها واحداً في كلا الموضوعين من غير تفريق لشعبة وأختار ليحيى بن آدم عن شعبة الوجهين، و تفصيل ذلك: قرأ شعبة وحده بخلفٍ عن يحيى بن آدم بكسر التنوين في الحرف الأول

1 أبو حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهلي البغدادي النقاش للخواتم ويقال له أيضاً حمدويه اللؤلؤي الثقب الفصاص مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على المسيبي والأزرقي ويعقوب الحضرمي ويحيى بن آدم توفي في حدود 240 هـ انظر: غاية النهاية: 1 / 343

2 انظر العنوان لابن خلف: 125، 124

3 النشر ط المجمع: 1793-1794

وهمزة ساكنة بعده دون ألف، والباقون بفتح الهمزة وألف بعدها وهو الوجه الثاني ليحيي، أما الحرف الثاني فوافق فيه شعبة حمزة بخلف عن يحيي بسكون الهمزة دون ألف، والباقون بفتح الهمزة وألف بعدها وهو الوجه الثاني ليحيي بن آدم والله أعلم.

المبحث الثاني:

استدراكات ابن الجزري في فرش النصف الثاني

من القرآن الكريم

ويحتوي هذا المبحث على مطلبين ، الأول لبحت استدراكاته في فرش حروف الربع الثالث في خمس مسائل ، و الثاني لبحت استدراكات فرش حروف الربع الأخير في خمس مسائل.

المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الثالث

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : قراءة روح ورويس لـ : (لَاهَبَ لَكِ)

استدرك الإمام ابن الجزري على وهم الحافظين: ابن مهران وأبي العلاء في قوله تعالى : (لَاهَبَ لَكِ) [مريم:19] في تخصيص الياء لرويس عن يعقوب دون روح بن عبد المؤمن عند ابن مهران، وخصص الثاني الياء لروح دون رويس، لأنّ في هذا التخصيص لأحدهما دون الثاني مخالفة لسائر الأئمة وجميع النصوص عن يعقوب، والصواب أنّ الياء في هذا الموضع ليعقوب بكماله وهذا في قول ابن الجزري : "وقد وهم الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس¹ كما وهم ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح² فخالفوا بذلك سائر الأئمة وجميع النصوص، بل الصواب أن الياء فيه ليعقوب بكماله."³

1 انظر غاية الاختصار لأبي العلاء: 563

2 لم أجد هذا في غاية ابن مهران ولا في المبسوط بل وجدت فيها الصواب الذي حققه ابن الجزري وهو الياء ليعقوب. انظر الغاية لابن مهران: 315 ، والمبسوط: 288

3 النشر ط المجمع: 1799

المسألة الثانية : قراءة روح ل: (الذي جعل لكم الأرض مهادًا)

استدرك على ابن مهران وهمه في نسبة قراءة (الذي جعل لكم الأرض مهادًا) ، [طه:53] و [الزخرف: 10] بفتح الهاء بدون ألف لروح عن يعقوب¹ في موضعي وهي من أغلاطه لمخالفته لسائر الرواة عنه، وهذا في قول ابن الجزري: " واختلفوا في: (الأرض مهادًا) هنا، وفي الزخرف فقرأ الكوفيون² بفتح الميم، وإسكان الهاء من غير ألف في الموضعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح وغلط فيه، وقرأ الباقر بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها فيهما³."

المسألة الثالثة :قراءة ابن جمار وابن وردان ل: (لنحرقنه)

استدرك على ابن سوار انفراده عن ابن جمار عن أبي جعفر قراءته لقوله تعالى: (لنحرقنه)⁴[طه:97] بفتح النون وسكون الحاء وضم وتخفيف الراء (لنحرقنه)، كذا قرأ ابن وردان عنه⁴، كما استدرك على ابن مهران انفراده بنسبة قراءة ابن جمار لابن وردان أيضا حيث قال: " قرأ أبو جعفر بضم النون وسكون الحاء وتخفيف الراء⁵."

قال ابن الجزري: " واختلفوا في: (لنحرقنه) فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وقرأ الباقر بفتح الحاء وتشديد الراء، وروى ابن وردان⁶ عنه بفتح النون وضم الراء، وهي قراءة علي بن أبي

1 انظر الغاية لابن مهران : 321، والمبسوط: 294.

2 وهم عاصم وحزمة والكسائي وخلف

3 النشر ط المجمع: 1804، 1803

4 انظر المستنير : 2 / 295 حيث نسب ذلك لأبي جعفر بكامله ، وهي رواية ابن وردان عنه

5 انظر : الغاية : 324 ، والمبسوط : 298 ، لكنه ليس في غاية ابن مهران إلا رواية ابن وردان عن يزيد (أبي جعفر) وليس فيه رواية ابن جمار، والمبسوط ليس من أصول النشر . انظر الغاية 37 - 40 وانظر إتحاف

البررة : 2 / 136

6 أبو الحارث عيسى بن وردان المدني الحذاء عرض على أبي جعفر وشيية ... وعرض عليه إسماعيل بن جعفر وقالون ... (في حدود 160 هـ) انظر غاية النهاية : 1 / 616 ، ومعرفة القراء : 66

طالب رضي الله عنه، وانفرد ابن سوار بهذا عن ابن جمار¹ ، كما انفرد ابن مهران بالأولى عن ابن وردان والصواب² كما ذكرناه.³ فال في الطيبة:نحرقن *** خفف ثنا وافتح لضمّ واضمن

كسرا خلا.....⁴

المسألة الرابعة : قراءة خلف ل: (لُنْحَرَقْنَهُ)

استدرك على الهذلي وأبي العلاء إسقاط اسم خلف القارئ ممن قرأ (قال) بالألف بعد القاف مع حمزة والكسائي وحفص في قوله تعالى: (قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ) [الأنبياء:4] وهكذا رسمت في مصاحف أهل الكوفة.⁵

قال ابن الجزري: "واختلفوا في: (قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ) فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (قال) بألف على الخبر، والباقون (قل) بغير ألف على الأمر، ووهم فيه الهذلي، وتبعه الحافظ أبو العلاء⁶ فلم يذكر (قال) لخلف والله أعلم."⁷

المسألة الخامسة : قراءة ورش ل: كلمة (تخرجون) الموضع الثاني في سورة الروم

استدرك على الإمام محمد بن جرير الطبري حكايته ضم التاء وفتح الراء عن ورش في كلمة : (تخرجون) الواردة في الموضع

1 أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمار المدني الزهري مولا هم قرأ على أبي جعفر وشيبة ... وعرض عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران (تبعه 170 هـ) انظر غاية النهاية : 315 /1
2 أي أنّ الصواب هو : ابن وردان قرأ (لُنْحَرَقْنَهُ) وابن جمار قرأ (لُنْحَرَقْنَهُ) أي المنقح عليه عن أبي جعفر هو سكون الحاء وتخفيف الراء، والباقون : (لُنْحَرَقْنَهُ)
3 النشر ط المجمع : 1807
4 حرف التاء في (ثنا) رمز أبي جعفر و الخاء في (خلا) لابن وردان : انظر شرح طيبة النشر لابن الجزري : 276 ، وشرح تلميذه النويري : 453 /2
5 انظر المقنع في رسم المصحف : 108
6 انظر الكامل : 589 وغاية الاختصار: 574
7 النشر ط المجمع : 1810

الثاني في سورة الروم من قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) [الروم: 25] وهذا الاستدراك ذكره استطراداً في سورة الأعراف بعد ذكر اختلافهم في موضع الأعراف، والموضع الأول من الروم وموضع الزخرف،¹ ذكر اتفاقهم على هذا الموضع أي الحرف الثاني من سورة الروم، ونقل كلام الداني باعتباره له السبق والفضل في التنبيه على هذا الغلط الفاحش من الطبري وأرجع سببه إلى غفلته وقلة إمعانه، وهذا في قول ابن الجزري: " واتفقوا على الموضع الثاني من الروم، وهو قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) أنه بفتح التاء وضم الراء حملاً على قوله تعالى في الإسراء: (يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ) [الإسراء: 52]، وهذا في غاية اللطف ونهاية الحسن فتأمله."2

ثم ذكر عبارة الداني في الرد على الطبري فقال: " قال الداني: وقد غلط فيه محمد بن جرير، قال: وذلك منه قلة إمعان وغفلة مع تمكنه ووفور معرفته غلطا فاحشا على ورش، فحكى عنه أنه ضم التاء وفتح الراء."3

وقد تبين لي بعد الرجوع إلى "جامع البيان" للداني سبب هذا الوهم من الطبري هو أن يونس بن عبد الأعلى روى هذه القراءة عن ورش لكن في الموضع الأول من سورة الروم وهو: (وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ) [19] لكن لم يقيده وإنما ذكر (تَخْرُجُونَ) مطلقة هذا الذي أوقع الإمام ابن جرير في الوهم وحكى فيها الخلاف عن يونس عن ورش وقيدها بالموضع الثاني⁴ الذي لا يعرف فيه خلاف البتة في

1 وردت بهذا المعنى (البعث والإخراج من القبور) في أربعة مواضع : ثلاثة مختلف فيها وهي الأعراف الآية : 25 والموضع الأول في الروم : 19 والزخرف : 11

2 النشر ط المجمع: 1702

3 النشر ط المجمع: 1702 ، وجامع البيان: 1085

4 وأنا هنا أتكلم عن الإسناد (يونس بن عبد الأعلى عن ورش) الذي أوقع ابن جرير في الوهم، لا عن كتاب الدني "جامع البيان في القراءات السبع" فابن جرير مات (310هـ) قبل أن يولد الدني (371 - 444هـ) وهو الذي نبه على غلظه

الباب الثاني

القراءات العشر،¹ وما ورد فيه عن ورش فهو وهم كما قال الحافظ
الداني.²

¹ وإن كان ابن الجزري ذكر فيها الخلاف في طرق غير طرق القراءات العشر: انظر النشر ط المجمع: 1702
² انظر جامع البيان: 1086

المطلب الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الأخير

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : قراءة هشام ل: (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ)

استدرك الإمام ابن الجزري على سبط الخياط، والحافظ أبي العلاء، حيث انفرد الأول في "المبهج" لهشام بقراءة: (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ) [غافر:20] بياء الغيب، أما أبو العلاء فجعل له الوجهين؛ بياء الغيب، وتاء الخطاب، والصحيح أنه يقرأ بتاء الخطاب وجها واحدا وهذا في قول ابن الجزري بعد أن بدأ بذكر من قرأ بالتاء وهم نافع وهشام، ثم أثبت الخلاف عن ابن ذكوان، والباقون بالياء قال: "وانفرد صاحب المبهج بذلك¹ عن هشام بكماله، وجعل الحافظ أبو العلاء فيها له وجهين، وقد نص الداني بعدم الخلاف له،² وهو الصحيح والله أعلم."³

وبعد أن رجعت إلى كتاب "المبهج" وجدت فيه ما قاله ابن الجزري⁴، ووجدت عكس ما قاله في كتاب "غاية الاختصار" حيث لم يذكر في هذا الحرف لهشام إلا الخطاب، وهو الصواب عنه، وعبارته: "(وَالَّذِينَ تَدْعُونَ) بالتاء: نافع وهشام. بالوجهين العُمري."⁵ وسبب هذا الوهم من ابن الجزري حسب محقق "غاية الاختصار" هو سبق نظره إلى كلمة بالوجهين فظنها لهشام، خاصة مع انعدام

¹ أي انفرد بالياء في هذا الموضع عن هشام

² انظر جامع البيان: 1551 وعبارته: قرأ نافع وابن عامر في رواية هشام بلا خلاف.....(والذين تدعون) بالتاء.

³ النشر ط المجمع: 1892

⁴ انظر المبهج لسبط الخياط: 721

⁵ غاية الاختصار لأبي العلاء: 643

علامات الترقيم، والحق أنها للعمري¹، وعليه لا يصح هذا الاستدراك على أبي العلاء والله أعلم.

المسألة الثانية: قراءة الحلواني عن هشام ل: (كَي لَا يَكُون دَوْلَةً)

استدرك على أبي عمرو الداني تغليطه وجه الياء والنصب، في (دولة) عن الحلواني عن هشام في قوله تعالى: (كَي لَا يَكُون دَوْلَةً) [الحشر:7] وهذا في قوله عن الداني: "وما رواه فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن الحلواني بالياء والنصب كالجماعة؛ قال الحافظ أبو عمرو: وهو غلط لانعقاد الإجماع عنه على الرفع."² ثم ردّ عليه ابن الجزري ببيان أنّ هذا الوجه صحيح لأنه رواية أبو بكر الداجوني عن أصحابه عن هشام، وقراءة الباقر عن أبي جعفر، وهو الوجه الذي ارتضاه الكثير من أصحاب الكتب لهشام، حتى أنهم لم يذكروا معه غيره. وهذا في قول ابن الجزري: "قلت: التذكير والنصب هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام، وبذلك قرأ الباقر، وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد، ولا من تبعه من العراقيين وغيرهم كابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، والحافظ أبي العلاء³، وكصاحب التجريد⁴، وغيرهم عن هشام سواه."⁵

ثم بعد أن بين صحة وجه التذكير والنصب عن هشام، استدرك أيضاً على بعض شُرّاح "الشاطبية" الذين توهموا من ظاهر كلام الشاطبي صحة وجه التأنيث والنصب أي: (كي لا تكون دولة)، وهو وجه لا يصح من جهة الرواية ولا من جهة المعنى، بقوله: "نعم لا

1 أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري راوي قراءة أبي جعفر عن قالون كان إمام جامع المدينة ولقبه سُمّنة ثقة تلقى الناس روايته عن أبي جعفر بالقبول مع ما فيها من غرائب التسهيل توفي بعد 270. انظر غاية النهاية: 293/1

2 النشر ط المجمع: 1937، وانظر جامع البيان: 1636

3 انظر المستنير لابن سوار: 482/2، وغاية الاختصار: 679، والكفاية الكبرى: 300، والإرشاد: 414

4 لم يتطرق ابن مجاهد في كتابه السبعة ولا صاحب التجريد لهذا الموضوع أصلاً في فرش سورة الحشر انظر

السبعة: 632، والتجريد لابن الفحام: 321

5 النشر ط المجمع: 1938

يجوز النصب مع التأنيث كما توهمه بعض شراح الشاطبية من ظاهر كلام الشاطبي رحمه الله لانتفاء صحته رواية ومعنى والله أعلم.¹

وبيت الشاطبية الذي وهم بعض الشراح فهمه هو:

.....*** وَمَعَ دَوْلَةٍ أَنْتَ يَكُونُ بِخُلْفٍ لَأَ2

حيث أنّ الخلاف يحتمل أن يعود على (دولة) وعلى (يكون) فأجروا له الوجهين، ويتفرع عنها وجهين آخرين، فينتج عنه أربعة أوجه بسبب هذا الوهم، والحق أن الخلاف عائد على (يكون) التي يجوز فيها لهشام التذكير والتأنيث مع رفع (دولة) في كليهما من طريق "الشاطبية"³ وأضاف من طريق الطيبة وجه ثالث وهو التذكير مع النصب كما سبق، وأما الوجه الرابع الذي ينتج عن الفهم غير الصحيح في عودة الخلاف على (دولة) فهو التأنيث مع النصب فهو غلط، نصّ ابن الجزري على منعه في طيبة النشر، لانتفاء صحته رواية إذ لم يوجد من قرأ بها، ولا من نصّ عليها صراحة، أمّا انتفاء صحته من جهة المعنى: "لأن الفاعل مذكر فلا يجوز تأنيث فعله، ولا يجوز إضمار الغنيمة؛ لعدم ذكرها." ⁴ قال في الطيبة:

.....*** وامنح مع التأنيث نصبا لو

وصف⁵

فالملاحظ على هذا الاستدراك : إضافة وجه ثالث في "الطيبة" زيادة على الشاطبية، وبناء عليه اختار ابن الجزري لهشام ثلاثة أوجه: الأول كأبي جعفر من طريق الحلواني (تكون دولة)، والثاني (يكون دولة)، والثالث كالجُمهور (يكون دولة).

1 النشر ط المجمع : 1938

2 متن الشاطبية : 38

3 انظر إبراز المعاني : 699، والوافي في شرح الشاطبية : 369

4 شرح الطيبة للنويري : 584/2

5 شرح الطيبة لابن الجزري : 318 ، واللام في (لو) رمز هشام

المسألة الثالثة : قراءة قالون وعاصم ل: (بَيْتِي مُؤْمِنًا)

استدرك على الإمام الدارقطني¹ غلظه في ياء الإضافة الواردة في قوله تعالى: (وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا) [نوح:28] حيث حكى فتحها لقالون من طريق الحلواني، وتسكينها لحفص، وهو مخالف لإجماع الرواة عنهما،² وقد سبقه لهذا الاستدراك الإمام الداني قال ابن الجزري: " (بَيْتِي مُؤْمِنًا) فتحها هشام وحفص، قال الداني: ورأيت الدارقطني قد غلط فيها غلطا فاحشا، فحكى في كتاب السبعة³ أن نافعا من رواية الحلواني عن قالون يفتحها، وأن عاصما من رواية حفص يسكنها. قال: والرواة وأهل الأداء مجمعون عنهما على ضد ذلك."⁴

والملاحظ في استدراك الإمام الداني على الإمام الدارقطني تهويل مبالغ فيه حيث وصف غلظه بالفاحش، ولعل هذا الذي حمل ابن الجزري على الاعتذار عنه بأن هذا الخطأ وقع منه سهوا جره إليه سبق قلمه خاصة إذا علمنا أن الصواب عكسه تماما، وهذا في قول ابن الجزري: " قلت: هذا من القلب، أراد أن يقول الصواب، فسبق قلمه كما يقع لكثير من المؤلفين."⁵

المسألة الرابعة: تقديم البسمة على التكبير عن قنبل من طريق نظيف

1 أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الإمام الحافظ الدارقطني البغدادي صاحب التصانيف وأحد الأعلام الثقات، عرض القراءات على أبي بكر النفاش سمع كتاب السبعة من ابن مجاهد، وتصدر للإقراء في أواخر عمره توفي 385. انظر غاية النهاية: 558/1

2 فتح ياء هذا الحرف هشام وحفص وسكنها الباقر انظر النشر ط المجمع: 1948

3 لعله هو المقصود من قول ابن الجزري: وألف في القراءات كتابا جليلا لم يؤلف مثله وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش ولم يعرف مقدار هذا الكتاب إلا من وقف عليه ولم يكمل حسن كتاب جامع البيان إلا لكونه نسج على منواله. غاية النهاية: 558/1

4 النشر ط المجمع: 1948 وانظر جامع البيان: 1662

5 النشر ط المجمع: 1948

استدرك على الإمام الهذلي الذي انفرد بتقديم البسمة على التكبير عن قنبل من طريق نظيف¹ قال الهذلي: "روى نظيف عن قنبل تقديم التسمية على التكبير." ² بأن هذا لا يصح عنه، لأن كل من روى هذه الطريق عن قنبل أسندها إلى أبي العباس بن هاشم عن ابن غلبون صاحب "الإرشاد"³ عن قنبل، ولم يذكر واحد منهم هذا التقديم غير الهذلي، ولذلك اعتبر ابن الجزري تقديم التكبير على البسمة أمر واجب لا يجوز مخالفته لورود الرواية به وثبوته عند أهل الأديان، وهذا في قوله: "وما ذكره الهذلي عن قنبل من طريق نظيف⁴ في تقديم البسمة على التكبير غير معروف، ولا يصح أيضا لأن جميع من ذكر طريق نظيف عنه سوى الهذلي أسند هذه الطريق من قراءته على أبي العباس بن هاشم عن أبي الطيب بن غلبون عنه، ولم يذكر ذلك ابن غلبون في إرشاده، ولا غيره، ولا ذكره أحد ممن روى هذه الطريق أيضا عن ابن غلبون المذكور، فعلم أن ذلك لم يصح والله أعلم."⁵

المسألة الخامسة : تكرر سورة الإخلاص عند الختم

استدرك على القاضي أبي عبد الله الهَرَوَانِي⁶ الذي انفرد عن الأعمش بتكرار سورة الإخلاص ثلاثا عند الختم، نصّ على هذا صاحب كتاب "حلية القراء وزينة الإقراء"⁷ وتعقبه بأن السنة مرة

¹ وهي ليست من طرق النشر كما قال ابن الجزري. انظر النشر: 418/2

² الكامل للهذلي: 476

³ وكتاب الإرشاد في السبع هو من أصول النشر المفقودة

⁴ أبو الحسن نظيف بن عبد الله، الكسروي نزيل دمشق مقرئ كبير مشهور، أخذ القراءة عرضا عن قنبل في قول جماعة من المحققين، وقيل: بل على البيهقي عن قنبل، وقراءته على قنبل تحتل قرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، كان من كبار القراء قال: ابن الجزري وقد انفرد عنه الهذلي بتقديم البسمة على التكبير، لم يروه أحد سواه. انظر غاية النهاية: 341

⁵ النشر ط المجمع: 2027

⁶ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله يحيى بن خالد، الجعفي الكوفي القاضي الفقيه الحنفي، نحوي مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضا عن محمد بن الحسن بن يونس النحوي وحماد بن أحمد الكوفي، أخذ القراءة عنه عرضا أبو علي البغدادي وأبو علي غلام الهراس ومحمد بن علي بن الحسن العلوي تـ في رجب 402هـ. انظر معرفة القراء: 206 وغاية النهاية: 177 / 2

⁷ أبو الفخر حامد بن علي بن حسويه الجاجاني القزويني مؤلف كتاب (حلية القراء وزينة الإقراء) الذي أتى فيه بفوائد إمام بارع وأسند القراءات عن أبي بكر محمد بن حامد الأصبهاني وروى كثيرا من كتب القراءات، قال ابن

واحدة بقوله: "والقراء كلهم قرأوا سورة الإخلاص مرة واحدة غير الهرواني عن الأعشى فإنه أخذ بإعادتها ثلاث دفعات والمأثور دفعة واحدة انتهى."¹

كما استدل بأن كل من قرأ عن الهرواني رواية الأعشى لم يذكرها هذا، ولو ثبت عندهم لرووه، فعلم أن هذا كان اختياراً منه لا يتابع عليه لمخالفته للسنة، وهذا في قول ابن الجزري: "والهرواني قرأ برواية الأعشى² على محمد بن الحسن بن يونس عن قراءته بها على أبي الحسن علي بن الحسن بن عبد الرحمن الكسائي الكوفي صاحب محمد بن غالب صاحب الأعشى، والظاهر أن ذلك كان اختياراً من الهرواني فإن هذا لم يعرف في رواية الأعشى، ولا ذكره أحد من علمائنا عنه، بل الذين قرأوا برواية الأعشى على الهرواني هذا كأبي علي البغدادي صاحب الروضة، وأبي علي غلام الهراس³ شيخ أبي العز، وكالشمقاني⁴، والطار شيخ ابن سوار وكأبي الفضل الخزاعي لم يذكر أحد منهم ذلك عن الهرواني، ولو ثبت عندهم رواية لذكروه بلا شك، فلذلك قلنا: إنه يكون اختياراً منه والرجل كان فقيهاً عالماً أهلاً للاختيار فلعله رأى ذلك وصار العمل على هذا في أكثر البلاد عند الختم في غير الروايات، والصواب ما عليه السلف، لئلا يعتقد أن ذلك سنة ولهذا نص أئمة الحنابلة على أنه

الجزري ولم أعرف من قرأ عليه إلا أنه كان بعد الستمائة. انظر غاية النهاية: 1 / 202 . ولم أعثر على كتابه "حلية القراء" فلعله مفقود، وهو مذكور في معجم المؤلفين: 3/180.

1 النشر ط المجمع: 2048

2 أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال، الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة وهو أجل أصحابه، روى القراءة عنه عرضاً وسامعاً محمد بن حبيب الشموني. وخلف بن هشام وعمرو بن الصباح، وكان أبو بكر النقاش لا يقدم عليه أحداً في القراءة على أبي بكر شعبة، توفي في حدود 200هـ. انظر معرفة القراء: 95، وغاية النهاية: 2 / 390.

3 أبو علي الحسن بن القاسم بن علي الواسطي شيخ القراء ومسند العراق قرأ على الهرواني والأهوازي توفي 468هـ: انظر معرفة القراء: 238، وغاية النهاية 1 / 228

4 أبو علي الحسن بن أبي الفضل الشيخ الشمقاني وشمقان من قرى نسا أستاذ مشهور ثقة حاذق قرأ على الحمامي وابن العلاف وقرأ عليه ابن سوار (ت 451هـ) انظر معرفة القراء: 229، وغاية النهاية: 1 / 227

الباب الثاني

لا يكرر سورة الصمد، وقالوا: وعنه يعنون عن أحمد لا يجوز والله
الموفق.¹

هذا ما تيسر لي جمعه من استدراكات الإمام ابن الجزري، في
هذا الباب والله الهادي إلى سواء السبيل .

¹ النشر ط المجمع : 2048 - 2049

الباب الثالث :

استدراكات ابن الجزري في قسم أصول القراءات

ويحتوي على فصلين :

الفصل الأول: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الإدغام إلى
نهاية باب الهمز

الفصل الثاني: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة
وبين اللفظين إلى نهاية قسم الأصول

الفصل الأول:

استدراكات ابن الجزري من بداية باب الإدغام إلى نهاية باب الهمز

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري في أبواب الإدغام وأحكام
النون الساكنة والمد والقصر

المبحث الثاني: استدراكات ابن الجزري في باب الهمز

المبحث الأول :

استدراكات ابن الجزري في أبواب الإدغام و أحكام النون الساكنة والمد والقصر

يقوم هذا المبحث على عرض المسائل التي استدرک فيه ابن الجزري في باب الإدغام الكبير وإدغام المتقاربين وباب أحكام النون الساكنة والتنوين وباب المد والقصر في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في باب الإدغام الكبير وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: إثبات الإدغام الكبير مع الهمز لأبي عمرو

استدرک على الهذلي، والقاضي أبي العلاء الواسطي إثباتهما لأبي عمرو طريق الإدغام الكبير مع الهمز، حيث روى هذا الوجه وقرأ به على شيخه تاج الأئمة ابن هاشم، على الحسن بن سليمان الأنطاكي، على أحذق أصحاب ابن مجاهد وهو أحمد بن عبد العزيز ابن بُدْهَن، على شيخ الصنعة وإمام السبعة ابن مجاهد على أبي الزّعراء¹ على الدّوري² على اليزيدي على أبي عمرو البصري. قال ابن الجزري: "كذا ذكره الهذلي، وهو وَهْمٌ منه على ابن هاشم المذكور"³.

لأنّ شيوخ ابن هاشم مشهورين بالضبط والإتقان وروى عنهم خلق كثير من الحذاق الثقات ولم ينقل ذلك أحد عنهم فعلم أنّ هذا وهْمٌ توهمه من شيخه تاج الأئمة ليس له شاهد ولا متابع، فانحصر عنده لم يتجاوزه.

1 أبو الزعرار عبد الرحمن بن عبدوس من أجل أصحاب الدوري قرأ عليه ابن مجاهد قراءة نافع والكسائي وحمة (ت280هـ) انظر غاية النهاية 373/1

2 أبو عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الضرير أول من جمع القراءات ثقة ثبت ضابط (ت246هـ) انظر غاية النهاية: 255/1

تصحفت في النشر (منه على) إلى (عنه عن). النشر ط المجمع: 698³

أمّا طريق القاضي أبي العلاء التي قرأ بهذا على شيخه أبي القاسم بن اليسع الأنطاكي بسنده عن اليزيدي عن أبي عمرو فقد حكم ابن الجزري عليها بالغرابة فقال: "وكذلك أغرب 1 القاضي ... " كما حكم عليه بان لا يتابع على هذا مستندا على نفي أبي علي الأهوازي لهذا الوجه وهو من هو في الإمامة وسعة القراءة وكثرة الشيوخ 2.

قال في "الإقناع": قال أبو علي الأهوازي: "ما رأيت أحدا ممن قرأت عليه يأخذ عنه بالهمز مع الإدغام، والناس على ما ذكر الأهوازي، إلا أن شريح بن محمد أجاز لي الإدغام مع الهمز، وما سمعت ذلك من غيره." 3

ثم إن ابن الجزري صرح بأن بعض شيوخه أقرأه بذلك كابن اللبان الذي أخذ عنه "الكنز" لابن مؤمن الواسطي، وأبي بكر بن الجندي الذي قرأ عليه كتاب "المبهج" حيث أن هذا الأخير تمسك بعبارة في "المبهج" يتطرق إليها الاحتمال وهذه العبارة هي: "اعلم أيديك الله أنني قرأت على شيخنا الشريف الإمام أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام بن علي العباسي رضي الله تعالى عنه لأبي عمرو ... ومن رواية السوسي بالإدغام، والإظهار وبالهمز وتركه." 4

قال ابن الجزري: "وليس في هذا تصريح بذلك، بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح." 5

1 الإغراب: (الإتيان بالغريب). يُقال: أغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب. تاج العروس: 472/3

انظر النشرط المجمع: 700 2

الإقناع لابن الباش: 723 3

4 المبهج لسبط الخياط: 135/1، وانظر النشرط المجمع: 701

النشرط المجمع: 701 5

وأثر هذا الاستدراك في الاختيار واضح في ترك هذا الوجه الشاذ، والرجوع إلى الصحيح المنصوص عليه من أصحاب أبي عمرو.

المسألة الثانية: إظهار الواو المتحركة التي قبلها هاء ساكنة في

مثلها لأبي عمرو

استدرك على الأهوازي وابن سوار روايتهما الإظهار لأبي عمرو¹ في الواو المتحركة في مثلها إذا سبقت بهاء ساكنة في أربعة مواضع وهي: (وهو وليهم) [الانعام: 127] و(فهو وليهم) [النحل: 63] و(وهو واقع بهم) [الشورى : 22] و(مِّنَ اللَّوْهِ وَمِنَ التِّجَارَةِ) [الجمعة: 11] بأنه لا فرق بينه وبين الواو التي سبقت بحرف ساكن غير الهاء في موضع الأعراف (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ) [199]

بقوله: " فلم يعتد بهذا الخلاف لضعف حجته وانفراد راويه عن الجادة، فإن الذي ذكر في (هو) المضموم الهاء مفقود هنا، وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو: [فَهِيَ يَوْمَئِذٍ] [الحاقة : 16] وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق.

قال القاضي أبو العلاء: " قال ابن مجاهد: إدغامهن قياس مذهب أبي عمرو ; لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في [خُذِ الْعَفْوَ وَآمُرْ] و[مِّنَ اللَّوْهِ وَمِنَ التِّجَارَةِ] قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار.

ووقع في تجريد ابن الفحام أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار وصوابه أن عبد الباقي يروي إدغامهن، وأن شيخه الفارسي يروي إظهارهن فسبق القلم سهواً، والسهو قد يكون في الخط، وقد يكون في

¹ انظر المستنير لابن سوار: 439 / 1 والإقناع: 94 ، لكن الذي في المستنير لابن سوار رواية الإظهار عن أبي عمرو بلا خلاف في ثلاثة مواضع فقط وهي المذكورة أعلاه إلا موضع الجمعة انظر المستنير : 439 / 1

اللفظ، وقد يكون في الحفظ، والصحيح أن لا فرق بين (وهو وليهم [وبين [خذ العفو وأمر] وبين [فهي يومئذ] إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه، وما روي عن ابن جبير وابن سعدان عن اليزيدي من خلاف ذلك فلا يصح ، والله أعلم.¹

المسألة الثالثة: التفريق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو

استدرك على أبي شامة تفريقه بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو، حيث أجرى الأوجه الثلاثة في عروض السكون بسبب الوقف، وخصّ الإدغام بالمد ملحقا له بالمد اللازم،² والصواب أن إدغامه عارض كعروض السكون بالوقف ولا أدلّ على ذلك من جواز إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان والروم والإشمام ، أضف إليه نص الإمام الجعبري الذي نقله ابن الجزري: "ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد كالوقف، ثم مثله، وقال: نص عليها أبو العلاء³. قال: والمفهوم من عبارة الناظم يعني الشاطبي في باب المدّ المدّ.⁴

قال ابن الجزري: "ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه المسكن للوقف من حيث إن سكون كل منهما عارض له؛ ولذلك أجري فيه المد وضده الجاريان في سكون الوقف.⁵"
وأثر هذا الاستدراك واضح في اختياره عدم التفريق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير لأبي عمرو،

النشر ط المجمع: 714، 715¹

² انظر ابراز المعاني: 120- 121

³ وقد تقدم نص ابو العلاء في : المسألة السابقة

⁴ انظر النشر ط المجمع: 829، وكلمة المد الثانية سقطت من طبعة دار الكتب العلمية : انظر النشر: 336/1

⁵ النشر ط المجمع: 748 . و751

المسألة الرابعة : إظهار [جَاوَزَهُ هُوَ] لأبي عمرو

استدرك على أبي حاتم السجستاني والكارزيني¹ الذين انفردا بإظهار [جَاوَزَهُ هُوَ] [البقرة : 249] عن أبي عمرو دون سائر الباب الذي ورد فيه خمسة وتسعون حرفاً في "النشر" ، وثلاثة وتسعون في "الإقناع" ، والصواب إدغام كل ما في الباب بلا استثناء وهو ما أجمع عليه أهل الأداء ، ولم يأت نص بخلافه² .

وذكر ابن الجزري أنّ الذي حكى هذا الانفراد هو سبط الخياط ولما رجعنا لكتابه "المبهج" وجدنا أنه حكى عنه الإدغام إلا إذا كان نقل عنه هذا من غير "المبهج" وعبارته فيه: "أما قوله : [جَاوَزَهُ هُوَ] [البقرة : 249] فقرأت بالإدغام على أصحاب ابن مجاهد وهذا على قول الكارزيني"³.

وأثر هذا الاستدراك يتجلى في اختياره لأبي عمرو إدغام كل ما في الباب من غير استثناء .

المسألة الخامسة: إدغام الضاد في الشين في: [لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ]

عن أبي عمرو

استدرك على أبي عمرو الداني قوله في إدغام الضاد في الشين في موضع: [لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ] [النور: 62] المختلف فيه عن أبي عمرو حيث قال: " روى ذلك منصوصاً عن اليزيدي أبي شعيب السّوسي، ولم يرويه غيره، وبذلك قرأت. وبلغني عن ابن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقاً، وقياس ذلك قوله تعالى في النحل : [والأرض شييناً] [73] ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا

1 أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن آذر بهرام الكارزيني الفارسي، إمام مقرئ جليل، انفرد بعلو الإسناد في وقته، أخذ القراءات عرضاً عن الحسن بن سعيد المطوعي وهو آخر من قرأ عليه في الدنيا، و الشنبوذي قرأ عليه أبو القاسم الهذلي وأبو معشر الطبري قال الذهبي: مسند القراء في زمانه، تنقل في البلاد وجاور بمكة وعاش تسعين سنة أو دونها، لا أعلم متى توفي إلا أنه كان حياً في سنة (440هـ). غاية النهاية 132/2

انظر النشر ط المجمع: 717²

انظر المبهج³: 155

فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر.¹

قال ابن الجزري معقبا على قول الداني "ولم يرويه غيره" :
"قلت : يعني منصوصا، وإلا فروى إدغامه أداءً ابن شيطا، عن ابن أبي عمر، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء، عن الدوري وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي، ورواه أيضا شجاع والأدمي²، عن صاحبيه، وبكران، عن صاحبيه والزهرري، عن أبي زيد والفحام، عن عباس، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام"³
والملاحظ أن ابن الجزري استدرك على الحافظ الداني بذكر من روى الإدغام عن أبي عمرو أداء وهم ابن شيطا صاحب كتاب "التذكار"، وابن سوار صاحب "المستنير"، وشجاع⁴ والأدمي وبكران⁵ والزهرري⁶ عن أبي زيد سعيد بن أوس، و أبو محمد الفحام⁷ عن أبي القاسم عباس بن الفضل بن شاذان.⁸

المسألة السادسة : إدغام قالون لموضع : [لا تَأْمَنًا]

جامع البيان 442/1 ، وانظر التيسير :231

² أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي ويعرف بالحمزي لأنه كان عارفا بحروف حمزة وهو حاذق متقن ثقة، قرأ على سليمان بن يحيى الضبي وهو من أجل أصحابه (ت 327 هـ) غاية النهاية: 106/1 ، ومعرفة القراء 155:

النشر ط المجمع³ 740

⁴ أبو نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي ثم البغدادي الزاهد ثقة كبير، سئل عنه الإمام أحمد فقال بخ وبخ وأين مثله اليوم، وعرض على أبي عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه ، روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو عمر الدوري، مات ببغداد سنة 190 غاية النهاية 324/1

⁵ أبو محمد بكران بن أحمد بن سهل السراويلي مقرئ متصدر، نزل (سر من رأى) وأقرأ بها، قرأ على أبي عمر الدوري وأبي أيوب الخياط قرأ عليه جعفر بن أحمد بن عباد. غاية النهاية 178/1

⁶ عبد الله بن عمر الزهرري، روى القراءة عن أبي زيد سعيد بن أوس عن أبي عمرو، روى القراءة عنه عرضا إبراهيم بن يحيى الأشعري. غاية النهاية 438/1

⁷ أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن داود الفحام المقرئ الفقيه البغدادي السامري شيخ مصدر بارع، قرأ على أبي بكر النقاش وابن مقسم قرأ عليه نصر بن عبد العزيز الفارسي وأبو علي غلام الهراس (ت340هـ). غاية النهاية 132/1

⁸ أبو القاسم العباس بن الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي أستاذ متقن مشهور روى القراءة عرضا عن أبيه الفضل روى القراءة عنه محمد بن الحسن النقاش وأحمد بن محمد العجلي شيخ الأهوازي و ابن مجاهد، بقي إلى سنة 310. غاية النهاية 352/1

استدرك على ابن مهران صاحب كتاب "الغاية في القراءات الإحدى عشرة" الذي انفرد فيه عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع في موضع يوسف [لَا تَأْمَنَّا] [يوسف:11] وهي رواية أبي عون محمد بن عمرو¹ عن أبي الحسن الحلواني² وأبي سليمان المؤدب³ وغيره، عن قالون بقوله: "والجمهور على خلفه، والله أعلم."⁴

وبما أن هذا الاستدراك كان عن انفراد لابن مهران لم يسهب ابن الجزري في الرد، واكتفى بعبارة: "والجمهور على خلفه" بعد أن بين من رواها عن قالون وليست من طرقه .

1 أبو عون محمد بن عمرو بن عون بن أوس بن الجعد الواسطي، مقرر محدث مشهور ضابط متقن، عرض أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون قال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق وقال الداني: هو من المشهورين بالضبط والإتقان، مات قبل 270هـ . النهاية 221/2

2 أبو الحسن أحمد بن يزيد بن ازداذ الصفار الأستاذ الحلواني إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام، قرأ على أحمد بن محمد القواس وقالون وخلف وخلاد قرأ عليه الفضل بن شاذان وابنه "العباس" ومحمد ابن بسام ومحمد بن عمرو بن عون غاية النهاية 149/1

3 أبو سليمان سالم بن هارون بن موسى بن المبارك الليثي المؤدب بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم، عرض على قالون، عرض عليه أبو الحسن محمد بن أحمد بن شنيوذ. غاية النهاية 301/1
النشر ط المجمع : 764 وانظر الغاية لابن مهران : 285⁴

المطلب الثاني: استدراكات ابن الجزري في باب احكام النون الساكنة وإدغام المتقاربين

وفيه ثمان مسائل

المسألة الأولى : إدغام الغنة عند حرف الميم

استدرك الإمام ابن الجزري على من روى إدغام الغنة وإذهابها عند الميم¹ حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم، بأنه خلاف لما عليه أهل الأداء والإجماع وفوق الطاقة وهذا في قوله: "وأما ما رُوي عن بعضهم إدغام الغنة وإذهابها عند الميم فغير صحيح، إذ لا يمكن النطق به ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القراء، والنحويين."²

وأثر هذا الاستدراك في اختياره أنه بعد أن بيّن خلاف العلماء في الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم هل هي غنة النون المدغمة ؟ أم غنة الميم المقلوبة للإدغام ؟ فاختار الثاني الذي هو مذهب الجمهور وهذا في قوله: "وذهب الجمهور إلى أنّ تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانقلابهما إلى لفظها وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح."³

1 أهملهم ابن الجزري لأنهم ليسوا من طريقه وذكر الداني أن الذي روى ذلك هما : محمد بن يونس عن ابن غالب عن الأعشى، والحسن ابن داود عن محمد بن لاحق، عن سليم انظر جامع البيان : 680

2 النشر ط المجمع : 1194

3 النشر ط المجمع : 1194

المسألة الثانية : إدغام لام هل لهشام

استدرك على سبط الخياط الذي نصّ في "المبهج" على الإدغام لهشام عن ابن عامر من طريقي الحلواني والداجوني في (لام) (هل) مع ثلاثة حروف وهي : (التاء) و (الثاء) و(النون) في جميع القرآن باستثناء (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [الرعد:16] 1
أمّا في (لام) (بل) فقد نصّ له على الإدغام مع ستة حروف وهي :
(التاء والثاء والزاي والسين والطاء والظاء) من طريقي الحلواني والأخفش عن هشام.

و هذا في قوله في المبهج عن (لام) (بل) : "تابعهما 2 الأخفش والحلواني جميعا عن هشام إلا في (النون والضاد) فإنهما أظهرهما." 3

ومن المعلوم أنّ الأخفش 4 هو الراوي صاحب الطريق عن ابن ذكوان لا عن هشام وهذا محل الاستدراك الذي تعقبه ابن الجزري بحسن أدبه المعهود من حامل القرآن العامل به بقوله: "ولعله سبق قلم من الداجوني إلى الأخفش، والله أعلم." 5

أي بدل أن يكتب الداجوني سبقه قلمه إلى الأخفش

1 لكن هذا الحرف مستثنى في الكامل والمستنير للحلواني فقط ، وحكى الداني عن شيخه أبي الفتح الإدغام للحلواني فيه ، ونص على الإدغام الحلواني نفسه ، مما يلزم صحة الوجهين ، خلافا للتيسير الذي نص فيه على الإظهار لهشام بكماله . انظر الكامل : 343 ، والمستنير : 460 / 1 ، وجامع البيان : 644 ، والنشر : 8/2 ، والتيسير : 43

2 أي الأخفش والحلواني تابعا آخر مذكورين وهم ابن محيصة والكسائي في حكم الإدغام . أنظر المبهج : 160
3 المبهج : 160

4 أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي الأخفش مقرئ مصدر ثقة نحوي شيخ قراء دمشق أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ابن ذكوان وأخذ الحروف عن هشام وقرأ باختيار أبي عبيد القاسم بن سلام . (ت 292هـ) غاية النهاية 1 / 347 ، وله عن ابن ذكوان 57 طريقا

5 النشر ط المجمع : 1160 .

المسألة الثالثة : إظهار خلف في اختياره الباء مع الميم في :

وَيُعَدُّبُ مَنْ يَشَاءُ)

استدرك على الهذلي، وسبط الخياط قولهما إنّ الإمام خلف بن هشام في اختياره يقرأ (وَيُعَدُّبُ مَنْ يَشَاءُ) [البقرة:284] 1 بإظهار الباء مع الميم، وهو ظاهر "المبهج" للكسائي أيضا. 2

قال ابن الجزري بعد أن ذكر اختلاف القراء في هذا الموضوع الدائر بين الإدغام والإظهار : "وقرأ الباؤون من الجازمين بالإظهار وجها واحدا وهو ورش وحده، ووقع في الكامل أنه لخلف في اختياره وهو وهم، وكذلك ظاهر المبهج للكسائي وهو سهو قلم والله أعلم . 3"

قوله : " وقرأ الباؤون من الجازمين " أي الجازمين لحرف الباء وهم : (نافع وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف) فهؤلاء جميعا يدغمون الباء في الميم ؛ إدغاما صغيرا إلا ورش عن نافع فإنه يظهره، وممن قرأ بضم الباء لم يدغم منهم إلا أبا عمرو، فهي عنده من الإدغام الكبير، مع العلم أنه اختلف عن قالون وحمزة وابن كثير من أصحاب الجزم بالسكون . 4

ولذا نبّه على وُرُود خلف بن هشام في اختياره، والكسائي مع من يُظهر هذا الموضع في "الكامل" و"المبهج" بأنه وهمّ أو سبق قلم من المؤلف أو من النُساخ، وسجلتُ عدم تعقبه على ذكر حمزة مع من يظهر في "الكامل" و"المبهج" مراعاة للخلاف، وإّما نبّه على ما لا خُلف فيه وهذا من دقة علمه رحمه الله.

1 وقدت وردت في خمسة مواضع غير هذا لكنها كلها من الإدغام الكبير إلا هذا الحرف فهو من الصغير.

2 انظر النشر ط المجمع : 1164-1166 ، والكامل : 344 - 345 ، والمبهج : 164

3 النشر ط المجمع : 1167

4 انظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري: 110

المسألة الرابعة: قراءة عاصم لـ: (اَزَكَبَ مَعْنًا)

استدرك على من قطع للإمام عاصم بالإظهار، وعلى من قطع له بالإدغام مطلقاً من غير تفصيل في قوله تعالى: (اَزَكَبَ مَعْنًا) [هود:42]، والصحيح أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما على حسب رواية كل طريق عنه، وذلك في قوله: "وأما عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، والأكثر بالإدغام، والصواب إظهاره من طريق العُلَيْمِي عن أبي بكر شعبة، ومن طريق عمرو بن الصباح عن حفص، كما نصّ عليه الداني في جامعه، ورواه ابن سوار عن الطبري¹ عن أصحابه عن عمرو عن حفص،² ولم يذكر الهذلي في كامله³ الإدغام لغير الهاشمي عن عبيد، وقد روى الإظهار نصاً عن حفص هبيرة⁴ وكلاهما صحيح والله أعلم."⁵

وأثر هذا الاستدراك في اختياره في هذا الموضع من سورة هود، أنه اختار الإظهار من طريق العُلَيْمِي عن شعبة، ومن طريق عمرو بن الصباح عن حفص فقط، أما رواية شعبة من طريق يحيى بن آدم، ورواية حفص من طريق عبيد بن الصباح فاختر لهما الإدغام.

المسألة الخامسة: إظهار (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) من طريق أحمد بن

صالح عن قالون

1 أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري المالكي البغدادي قرأ على ابن بُويان، و الولي .. وقرأ عليه الشرمقاني

والعطار والاهوازي وهو مؤلف كتاب الاستبصار (تـ 393 هـ) انظر غاية النهاية : 5 / 1

2 من طريق الفيل انظر إتخاف البررة : 91 / 2

3 انظر جامع البيان: 654 ، 656، والمستنير : 465 / 1 ، 202 / 2 ، والكامل : 344

4 أبو عمر هبيرة بن محمد التمار الأبرش البغدادي، أخذ القراءة عرضاً عن حفص عن عاصم، قرأ عليه حسنون

بن الهيثم وهو أضبط أصحابه وأحذقهم، وأحمد بن علي الخزاز. انظر غاية النهاية: 353 / 2، ومعرفة القراء:

استدرك على الهذلي الذي انفرد بإظهار (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) [المرسلات:20] عن شيخه أبي الفضل الرازي¹ من طريق ابن الأخرم² عن ابن ذكوان ، ومن طريق أحمد بن صالح عن قالون³ بأنه لا يُرادُ به إظهار القاف وإنما المراد إظهار صفة الاستعلاء، لعدم صحة الإظهار المحض روايةً.

وهذا في قوله: "وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكي عن أحمد بن صالح عن قالون ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز."⁴

أمّا إظهار الصفة فقد أنكر جوازه الحافظ أبو عمرو الداني بل وحكى الإجماع على أنه غلط.

قال الداني: "وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبيها كفا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله: (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية."⁵

وهذا ما لم يُسلّم به ابن الجزري للداني بل استدرك عليه بأن النصوص قد استفاضت على جوازه وبه قرأ على بعض شيوخه، وهذا في قوله: "قلت: فإن حمل الداني الإظهار من نصهم على إظهار الصوت وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر، فقد نصّ عليه غير واحد من الأئمة... قال ابن مهران: وقرأناه بين الإظهار والإدغام

1 أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار الرازي العجلي الإمام المقرئ شيخ الإسلام الثقة الورع الكامل مؤلف كتاب "جامع الوقوف" وغيره، وبينه وبين الأخرم رجل وهو علي بن داود الداراني لأنه هو الوحيد

الذي قرأ عليه الرازي وقرأ على الأخرم (تـ 454هـ) ومولده (371 هـ) انظر غاية النهاية 1/ 361

2 أبو الحسن محمد بن النضر بن مرّ من أجل أصحاب هارون الأخفش وأضبّطهم وهو الواسطة بينه وبين ابن

ذكوان تـ 341هـ انظر غاية النهاية: 2/ 270

3 انظر الكامل: 445

4 النشر ط المجمع: 1183 ، وانظر النشر: 1/ 221

5 جامع البيان: 665 ، النشر ط المجمع: 1184

قال : وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام فأما إظهار بَيِّن فقيح. وأجمعوا على أنه غير جائز انتهى." 1

وقال ابن الجزري أيضا "ولا شك أن من أراد بإظهاره الإظهار المحض فإن ذلك غير جائز إجماعا وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح عندنا نصا وأداء، وقرأت به على بعض شيوخه ولم يذكر مكي في "الرعاية" 2 غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية، وأوجه قياسا، بل لا ينبغي أن يجوز البتة في قراءة أبي عمرو في وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يُدغم المتحرك من ذلك إدغاما محضا فإدغام الساكن منه أولى وأحرى." 3

وأثر هذا الاستدراك في اختياره أنه اختار في هذا الموضع لابن ذكوان الوجهان هما : إدغام القاف في الكاف مع إظهار صفة الاستعلاء ، والإدغام الخالص وهو أصح من الأول من جهة الرواية ومن جهة القياس.

المسألة السادسة: إدغام النون والتنوين في الياء بغير غنة في رواية قنبل من طريق الشطوي
استدرك على سبط الخياط انفراده بإدغام النون والتنوين في الياء بغير غنة عن قنبل من طريق الشطوي 4 عن ابن شنبوذ، في قوله: "وانفرد صاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ فخالف سائر المؤلفين." 5

1 هكذا في النشر ط المجمع : 1184 أنه قرأ بذلك لجميع القراء لكن في المبسوط تخصيص برواية ورش فقط حيث قال : وعن نافع برواية ورش قرأناه انظر المبسوط : 102 ، وفيه أن النقاش كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار ولم يوافقهم إلا البخاري المقرئ في رواية ورش فقط .

2 انظر الرعاية لتجويد القراءة لمكي : 172

3 النشر ط المجمع : 1185

4 أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي الشطوي ثقة حافظ ضبط من أئمة هذا الشأن قرأ عن ابن مجاهد وابن شنبوذ (ت 388هـ) .. انظر غاية النهاية : 50 / 2

5 النشر ط المجمع : 1192

وقال في "المبهج": "وأما إن لقياً¹ (الواو والياء) فأدغم الغنة عندهما قنبل من رواية ابن شنبوذ من طريق المطوعي، ورؤي عن قنبل من غير هذا الطريق إدغامها عند الياء حَسْبُ".²

وردّ ابن الجزري على السبط بأن ما ذهب إليه رواية شاذة انفرد بها لم يتابعه عليها أحد إلاّ ابن نشوان، في شرحه لكتاب "العنوان" ناقلاً عنه كما ذكر الدكتور سالم الشنقيطي.³

وبعد المقارنة بين عبارة "النشر" وعبارة "المبهج" تبين لي أنه ليس في "المبهج" المحقق ما ادعاه ابن الجزري غير أنّ كتابه "النشر" يُعد مرجعاً بديلاً عن كل أصوله المفقودة وغيرها عند التناقض لأنه قرأ بها على شيوخه وعليه يمكن أن يكون هذا مما صُحِّفَ أو سقط بسبب النُسخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ في "النشر" عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، وفي "المبهج" قنبل من رواية ابن شنبوذ من طريق المطوعي، وليست من طرق "النشر"، إلاّ أن يكون قصدُ ابن الجزري الطريق الثانية التي أبهمها "المبهج" وضعفها بقوله: "ورؤي عن قنبل من غير هذا الطريق إدغامها عند الياء حَسْبُ".

فعمل ابن الجزري على إيصال هذه الطريق وبيّن بأنّ المُبهم هو الشطوي وهي من طُرُقهِ، وعليه تُحمل كلمة (حَسْبُ) على غير الواو وغير الغنة، فينتظم المعنى ويصح الاستدراك من غير حاجة إلى التّأويل بالتصحيح وغيره. والله أعلى وأعلم.

المسألة السابعة: عدم عدّ النون مع حروف الإدغام

¹ يقصد النون الساكنة والتنوين

² المبهج: 176/1

³ انظر النشر ط المجمع: 1192 هامش رقم 1: وشرح ابن نشوان لا يزال مخطوطاً

استدرك على من ذهب إلى عدم عَدِّ النون مع حروف الإدغام وعلى رأسهم الحافظ أبو عمرو الداني الذي استدرك بدوره على بعض المصنفين ممن زعم أن ابن مجاهد جمع حروف الإدغام الستة في (يرملون) بقوله: "وذلك غير صحيح عنه؛ لأن محمد بن أحمد¹ حدّثنا عنه في كتاب "السبعة" أن النون الساكنة والتنوين مدغمان في (الراء واللام والميم والياء والواو) ولم يذكر النون²؛ إذ لا معنى لذكرها معهنّ؛ لأنها إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بدّ من إدغامها فيها ضرورة. وكذلك التنوين كسائر المثليين إذا التقيا وسكن الأول منهما"³.

وَرَدَّ ابن الجزري عليه بعد ما نقل كلامه: "ولا يخفى ما فيه، والتحقيق في ذلك أن يقال إن أريد بإدغام النون والتنوين في غير مثلها فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام. وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بد من ذكر النون فيها وعلى ذلك مشى الداني في تيسيره والله أعلم."⁴

أي إنّ عدم ذكر النون مع حروف الإدغام بدعوى أنّ ذكرها تحصيل حاصل، فإدغامها إذا سبقت بنون ساكنة أو تنوين لا بدّ منه ويندرج في إدغام المثليين، مجرد دعوى عللها غير خفية على الناقد البصير، وتحقيق المسألة أنه لا بد من ذكرها معها، لقيام الفارق بين أن يكون المراد بإدغامها في غير مثلها فلا داع لذكرها حينئذ، لكن إن أريد بإدغامها مطلقاً ما يدغم فيها فيتعين وجوب ذكرها، ويجزم

¹ وهو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي الكاتب قرأ على ابن مجاهد وهو من أجل شيوخ الداني سمع منه الحروف فقط كما في الجامع، وكتاب ابن مجاهد (ت 399هـ) انظر غاية النهاية: 73/2، وجامع البيان:

28

² انظر: السبعة: 126

³ جامع البيان: 669، ونقل ابن الجزري كلام الداني بتصريف ليرد عليه. انظر: النشر ط المجمع: 1193

⁴ انظر: النشر ط المجمع: 1193

ابن الجزري بأن مراد العلماء من ذكرها هو الثاني حتى أن الداني في "التيسير" مشى عليه والله أعلى وأعلم.

وذلك في قوله في "التيسير": "فصل واجتمعوا على إدغام النون الساكنة والتنوين في الراء وَاللَّامِ بِغَيْرِ غِنَاءٍ وَأَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِهَا فِي الْمِيمِ وَالنُّونِ بِغِنَاءٍ وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ."¹

فقوله هنا في "التيسير" يدل على تراجعه عن رأيه في "الجامع" ، أو أنه كان يقصد إدغامها في غير مثلها ، وفي "التيسير" يقصد إدغامها مطلقاً. والله أعلم .

المسألة الثامنة: إظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين

استدرك على من أظهر الميم المقلوبة من النون والتنوين كما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة كصاحب "القصد النافع" حكاية عن أبي عمرو الداني.²

والصواب أنه لا بد من إظهار الغنة وإخفاء الميم من غير ما خلاف، وأمّا الخلاف الذي حكاه صاحب "التيسير" فينطبق فقط على الميم الساكنة التي قبل الباء، لا على الميم المقلوبة، واختار بعد حكاية الخلاف الإخفاء.³

وهذا في قول ابن الجزري: "إلا أنه لم يُختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فَوَهُمْ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء. والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري⁴ في قراءة

¹ التيسير للداني: 45

انظر القصد النافع للشريشي: 237²

انظر النشر 2 / 26، والنشر ط المجمع: 1194³

⁴ وهو أبو الحسن علي بن محمد التازي الرباطي (ت 715 هـ) صاحب القصد النافع على الدرر اللوامع انظر الأعلام للزركلي: 156/5 ، وانظر القصد النافع: 237

نافع حكى ذلك عن الداني. وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا
المقلوبة واختار مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان ذلك في كتاب
التمهيد والله أعلم.¹

المطلب الثالث : استدراكات ابن الجزري في باب المد والقصر وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى: مراتب المد المتصل في كتاب التيسير

استدرك على ظاهر لفظ كتاب "التيسير"² أن مراتب المد المتصل
خمسة وأن بعض شيوخه أقرأه بذلك تبعاً لهذا الظاهر بقوله: "وليس
ذلك بصحيح، بل لا يصح أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب كما
نص عليه صاحب التيسير في غيره".³

ثم لما بين اختياره للمذهب الصحيح قال وهو مذهب أبي الحسن
طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني وأبو علي الحسن بن
بليمة وأبو جعفر بن البادش، وغيرهم إلى أنها أربع مراتب: إشباع؛
ست حركات، ثم دون ذلك؛ خمس حركات، ثم دونه؛ أربع حركات،

¹ النشر ط المجمع : 1194 - 1195 ، وانظر التمهيد في علم التجويد لابن الجزري : 144

² انظر التيسير في القراءات السبع : 30، 31

ويقصد (بغيره) كتاب المفردات: انظر النشر ط المجمع³ 792

ثم دونه؛ ثلاث حركات، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر، وهو ترك المد العرضي.¹

وأثر هذا الاستدراك ظاهر في اختياره لأربع مراتب للمد المتصل

المسألة الثانية : مراتب المد عند حمزة

استدرك على ما ورد عن خلف² عن سُلَيْم أن مراتب المد عند حمزة ثلاثة ؛ أطولها ما كان سببه مفتوحا سواء كان متصلا أم منفصلا نحو: [تلقاء أصحاب] [الأعراف: 47] و [جاء أحدهم] [المؤمنون: 99] و [يا أيها] وما كان سببه مجرورا دونه نحو: [خائفين] [البقرة: 114] و [الملائكة] و [يا بني إسرائيل] وأقصره نحو : [أولئك] وقد فُرى على أبي القاسم خلف بن إبراهيم عن خلف عن سليم عن حمزة بهذا و أبو جعفر بن البادش يسمع ولم يفهم ، ولذا علق ابن البادش على هذه الرواية بقوله : " وهذه الحكاية غير مفهومة لأن الذي رواه أهل الأداء كالخزاعي والبزار عن حمزة أن المد عنده كله سواء وهذا الذي قرأ به ، وقرأ به ابن مجاهد،"³

وبه أخذ ابن الجزري و به قرأ، وأكد أن العمل عليه جرى بقوله عن مذهب التفريق بين المدود تبعا لحركة سببه : " وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه؛ إذ النظر يرده، والقياس يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين [أولئك] و [خائفين] فإن الهمزة فيهما بعد الألف مكسورة." ⁴

المسألة الثالثة : استثناء كلمات من المد المنفصل من البتر في

قراءة ابن كثير

انظر النشر ط المجمع :7921

² أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب الأسدي الإمام العلم البغدادي، أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن سليم عن حمزة ، وخالفه في اختياره في 120 حرفا،(ت 229هـ) ببغداد. غاية النهاية 272/1

³ انظر الإقناع: 225، والسبعة: 135 ، والكامل: 423/1، وجامع البيان 475/1

⁴ النشر ط المجمع :794

استدرك على الحلواني استثناءه لثلاث كلمات من المد المنفصل من البتر¹ في قراءة ابن كثير المكي وهذا بعد قوله: "وروى الأهوازي عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير البتر في المد المنفصل، غير أنّ الحلواني عنه استثنى حرف الألف ومدّها مداً متوسطاً في ثلاث كلمات فقط وهي: [يَأَيُّهَا] و [يَاءَادَم] حيث وقعتا و [يَأُخْت هَارُونَ] [مريم: 28]

ثم بين ابن الجزري سبب هذا الوهم في قوله: "استثناء الحلواني هذه الكلمة ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل من حيث أنها اتصلت رسماً، فمثّل في "جامع البيان" المتصل بـ (السماء)، و (ماء)، و (نداء)، و (يأ أخت)، و (يأ أيها)، و (يأ آدم) قال الداني: وقد غلط في ذلك."²

ثم بين أن البتر ليس انفراداً انفرد بها الأهوازي وإنما حكاة الداني بغرض نسفه وبيان عدم صحته في قوله: "وليس البتر مما انفرد به الأهوازي فقط، حكاة أيضاً الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القواس، عن الخزاعي عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل، عن ابن شنبوذ، عنهم، ثم قال الداني: وهذا مكروه قبيح، لا عمل عليه، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به، قال: ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها، فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً."³

وقد نحا ابن الجزري منحى الداني في التماس العذر بل رافع عنهم في قوله: "ومما يدل على أنهم أرادوا حذف الزيادة كما قال الداني: قول الحلواني فيما رواه الأهوازي، عنه، عن القواس حيث

¹ والبتر هو: حذف حرف المد أصلاً

² النشر ط المجمع: 800 وجامع البيان للداني: 18

³ النشر ط المجمع: 800 وجامع البيان: 18

استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مداً وسطاً كما قدمنا، والله أعلم.¹ أي أنه لو كانوا يقصدون بالبتير غير حذف الزيادة للزمّ القصر في الكلمات المستثنات.

المسألة الرابعة: مراتب المد المنفصل عند الهذلي

استدرك على الهذلي الذي جعل مراتب المد المنفصل سبعة والصواب أنها خمسة وهي: الأولى: قصر المنفصل، الثانية: فوق قصر المنفصل قليلاً وقدرت بألفين، الثالثة: وهي التوسط وقدرت بثلاث ألفات، الرابعة: وقدرت بأربع ألفات، الخامسة: قدرت بخمس ألفات، وقيل بأربع ونصف، وقيل بأربع على حسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، أما السادسة: فقدرها الهذلي بخمس ألفات وقيل بأقل، والصواب أنها على حسب ما تقدم، والسابعة: فوقها وهي الإفراط قدرها في الكامل بست ألفات.

وقد أثبت الهذلي المرتبة السادسة لحمزة من رواية رجاء، وابن قلوفا،² وابن رزين، وخلف من طريق إدريس، والمحفي وغيرهم من أصحاب السكت عن حمزة وغيره.

غير أنها ليست من طرق النشر إلا طريق إدريس الحداد، أما رواية ابن قلوفا فهي منقطعة ولا يصح اسنادها كما أثبتته ابن الجزري في "نشره"، و"غايته"³، وذلك لأن الهذلي رواها عن أحمد الفرضي⁴ عن زيد بن علي⁵ عن ابن يونس عن الضبي عن رجاء

1 النشر ط المجمع : 800

2 عبد الرحمن بن قلوفا ويقال أقلوقا الكوفي راو معروف ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة وعرض أيضاً على سليم عن حمزة، وروى القراءة عنه عرضاً رجاء بن عيسى الجوهري وأحمد بن محمد بن حنبل فيما ذكره الهذلي وروايته في الكامل منقطعة. انظر غاية النهاية: 376/1

3 انظر: النشر 255/1 و غاية النهاية: 376/1

4 ابو بكر أحمد بن محمد بن الفتح الفرضي شيخ الهذلي توفي بعد 430هـ. انظر: غاية النهاية 104/1

5 أبو القاسم زيد بن علي بن أبي بلال الكوفي شيخ القراء في بغداد إمام حاذق ثقة (ت 358هـ) انظر: غاية النهاية: 298/1

بن عيسى عن ابن قلوفا عن حمزة، حيث أن الفرضي لم يقرأ على زيد وأتى له ذلك¹

قال ابن الجزري في معرض رده عن الهذلي: "وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم، فالأداء عنهم مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة."²

ثم بين ابن الجزري اختياره بعد حكايته لنصوص وإجماع أهل الأداء³.

قال ابن الجزري: "ثم إنني أخذ في الضربين⁴ بالمد المشبع من غير إفراط لحمزة وورش من طريق الأزرق على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه كما قدمنا من مذهب العراقيين، وأخذ له من الطريق المذكورة أيضا ومن غيرها، ولسائر القراء ممن مد المنفصل بالتوسط في المرتبتين، وبه أخذ أيضا في المتصل لأصحاب القصر قاطبة. وهذا الذي أجنح إليه وأعتمد غالبا عليه، مع أنني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أردده، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي، وصح عندي نصا وأداء عن قدمته من الأئمة، وإذا أخذت به كان القصر في المنفصل لمن ذكرته عنه كابن كثير وأبي جعفر وأصحاب الخلاف كقالون وأبي عمرو، ومن تبعهما، ثم فوق القصر قليلا في المتصل لمن قصر المنفصل، وفي الضربين لأصحاب الخلاف فيه. ثم فوقها قليلا للكسائي وخلف ولابن عامر سوى من قدمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلا لعاصم. ثم

1 انظر: الكامل 288/1، وغاية النهاية 104/1، 299

2 النشر ط المجمع : 811

3 وقد استهل حكاية نصوصهم بقوله: وها نحن نذكر من نصوص الأئمة ما حضرنا كما وعدنا ... انظر النشر ط

المجمع من ص : 813 إلى ص: 824

4 أي المتصل والمنفصل

فوقها قليلا لحمزة وورش والأخفش، عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، وليس عندي فوق هذه مرتبة إلا لمن يسكت على المد كما تقدم...¹

المسألة الخامسة : المراد بالوجهين في بيت في الشاطبية

استدرك على من فهم من كلام الشاطبي أن عين فواتح السور في (كَهَيْعَصَ) و (عَسَق) فيها الوجهان أن المراد بالوجهين المد والقصر وذلك في قول الشاطبي :

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا *** وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلًا²

والصواب أن مراده الطول والتوسط وهما الوجهان المتقدمين في ساكن الوقف، وأل التعريف في (الوجهان) للعهد السابق المتعدي للاحق بدليل قوله: (والطول فضلا) يعني الإشباع ولو أراد القصر لقال: والمد فضلا وَلَمَّا اخْتَلَّ النِّظْمُ، لأنَّ المد يشمل الطول والتوسط وهذا ما نص عليه الإمام السخاوي تلميذ الشاطبي وهو الأخير بكلام شيخه ومراده من غيره عند التعارض³.

¹ النشر ط المجمع: 825

² وهو البيت رقم: 177 من الشاطبية

³ ومن أقوى طرق الترجيح الترجيح بالخبرة . انظر النشر ط المجمع: 830

المبحث الثاني:

استدراكات ابن الجزري في باب الهمز

ويحتوى على ثلاثة مطالب جمعت في الأول منها استدراكاته في باب الهمزتين في سبع مسائل، و في المطلب الثاني استدراكاته في الهمز المفرد في ست مسائل أيضا، وخصت المطلب الثالث لاستدراكاته في الهمز المفرد في قراءة الإمام حمزة الزيات في خمس مسائل.

المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في باب الهمزتين

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: إبدال الهمزة ال ثانية لورش في (ءَأَنْذَرْتَهُمْ)

استدرك على الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الذي حكى في كتابه "الإيجاز" في باب الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة إبدال الهمزة الثانية لورش في (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) في موضعي البقرة، وسورة يس، بأنه وجه ليس بسديد وَوَهُمْ ممن سمع بعض الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر، وظن أن ذلك على وجه البديل، وليس كذلك، بل هي رواية الأصبهاني، عن أصحابه، عن ورش، ورواية أحمد بن صالح¹، ويونس بن عبد الأعلى²، وأبي الأزهر، كلهم عن ورش يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، أمّا أصحاب الأزرق فاتفقوا كلهم على تسهيلها بين بين دفعا لالتباس الاستفهام بالخبر عند حذف إحدى الألفين المجتمعتين بسبب الإبدال³، وهذا في قول ابن الجزري: "وأما ما حكاه في " الإيجاز " وغيره من إبدال الثانية لورش فهو وجه قال به بعض من أبدلها في (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) ونحوه، وليس بسديد؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي (ءَالِهْتُنَا) [الزخرف:58] فيما تقدم، إذ لا فرق بينهما، ولعل ذلك وَوَهُمْ من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر؛ وظن أن ذلك على وجه البديل، ثم حذفت إحدى الألفين؛ وليس كذلك، بل هي رواية الأصبهاني، عن أصحابه، عن ورش، ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبي

1 أبو جعفر أحمد بن صالح الإمام الحافظ المصري قرأ على ورش وقالون روى عنه القراءة الحسن بن أبي مهران والحسن بن علي الأسناني (ت 248هـ) انظر غاية النهاية: 62/1
2 أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة الصدي المصري، فقيه كبير ومقرئ محدث ثقة صالح، أخذ القراءة عرضا عن ورش وغيره وانتهت إليه رياسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسنة (ت 264هـ). انظر غاية النهاية: 406/2

3 انظر النشر ط المجمع: 883 - 884 - 895

الأزهر، كلهم عن ورش؛ يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص.¹

وقال الداني في جامع البيان: " والإبدال على غير قياس إلا أنه سُمع ورُوي، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير." ²

المسألة الثانية: التسهيل والإبدال عن قالون والبيزي في موضع (بالسوءِ إلّا)

استدرك عليه أيضا زعمه في "المفردات" ³ عدم جواز غير وجه التسهيل عن قالون والبيزي في موضع (بالسوءِ إلّا) [يوسف:53] وقد نص ابن الجزري على جواز الإبدال فيها أيضا؛ إبدال الهمزة الأولى واوًا، وإدغام الواو التي قبلها فيها، وهو اختيار جمهور المغاربة والعراقيين عنهما، وهذا الذي دفع ابن الجزري إلى التعجب من كبوة هذا الجواد مع الاعتراف له بالفضل والسبق فقال: " وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنما يكون إذا كانت الواو زائدة." ⁴

وأثر هذا الاستدراك يبدو في اختيار ابن الجزري لقالون والبيزي وجه إبدال الهمزة الأولى واوًا، وإدغام الواو التي قبلها فيها، إضافة لوجه التسهيل، في قوله: " وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس." ⁵

المسألة الثالثة: حذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الواو قبلها وتحقيق الثانية في: (بالسوءِ إلّا)

1 النشر ط المجمع : 895

2 جامع البيان : 507

3 ولاحظ د : سالم الشنقيطي في رجوعه إلى المفردات أنه ذكر هذا عن البيزي فقط . خلافا لما في النشر وهو المعتمد لأن ذلك في نسخة ابن الجزري التي قرأ بها على شيوخه ، وعدم ذكر قالون في النسخة التي اعتمدها الشنقيطي لا يلزم عدم وجودها في الأصل خاصة وأن المفردة لا تزال مخطوطا .

4 النشر ط المجمع : 921

5 النشر ط المجمع : 921

استدرك على صاحب "التبصرة" قوله فيها: عن موضع سورة يوسف السابق: "والأحسن الجاري على الأصول إلقاء¹ الحركة. ثم قال: ولم يرو عنه يعني عن قالون.²"

ويقصد بإلقاء الحركة: حذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الواو قبلها وتحقيق الثانية،³ بقول ابن الجزري: "قد قرأت به عنه⁴، وعن البزي من طريق الإقناع وغيره، وهو مع قوته قياساً، ضعيف روايةً، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه.⁵"

ونسجل أن المؤلف صرح بعدم صحة هذا الوجه رواية ولذلك لا تجد لكتاب الإقناع أي طريق في "النشر" أصلاً لا في رواية قالون ولا في غيرها لأنه ليس من طرقه بل حتى صاحب الإقناع بعد حكايته لهذا الوجه ضعفه رواية في قوله: "هكذا أخذ علينا أبي رضي الله عنه وهو القياس ولا أعلمه روي.⁶"

وعليه فإن هذا الاستدراك لا يستقيم إذا كان قصد مكى نفي الرواية الصحيحة، أما إذا كان قصده نفي الرواية مطلقاً فنعم، ولعل هذا الذي فهمه ابن الجزري من قوله: "ولم يرو عنه"، فأثبت رواية هذا الوجه وحكم عليه بالضعف.

المسألة الرابعة: قراءة قالون ل: (لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ) و (بَيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ)

1 إلقاء تصحفت في ط الضباع إلى الغين المعجمة وكذا محقق التبصرة تبعاً للنشر . انظر هامش ط المجمع :

922 ، والتبصرة : 548 ، وإبراز المعاني : 142/1 ، والإقناع : 378 /1 .

2 النشر ط المجمع : 922 ، التبصرة : 548

3 انظر الإقناع : 378 /1

4 يعني عن قالون

5 النشر ط المجمع : 922

6 الإقناع : 378/1 - 379

استدرك على أبي العز محمد القلانسي ذكره التسهيل بين بين
لقالون في موضعي الأحزاب¹ (لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ) [50] (بُيُوتَ النَّبِيِّ
إِلَّا) [53] بقوله : "وهذا ضعيف جداً، والصحيح قياساً ورواية ما
عليه الجمهور من الأئمة قاطبة، وهو الإدغام، وهو المختار عندنا
الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم."²

وأثر هذا الاستدراك يتجلى في اختياره الإدغام لقالون في كلا
الموضعين بعد تضعيفه لوجه التسهيل في قوله: "والصحيح قياساً
ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة، وهو الإدغام، وهو
المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره."

ولذا قال في الدرر اللوامع:

وسهل الأولى لقالون ومــــا *** أدّى لجمع الساكنين
أُدْغِما

في حرفي الأحزاب بالتحقيق *** والخلف في بالسوء في الصديق³

المسألة الخامسة : إسقاط الهمزة الأولى في الهمزتين المتفتحتين
وتحقيق الثانية للبيزي

استدرك على أبي الفرج الشنبوذي انفراده عن النقاش عن أبي
ربيعة⁴ عن البيزي، و كذا رواية أبي العز القلانسي عن ابن الفحام
السامري عن النقاش عن أبي ربيعة عن البيزي، بإسقاط الهمزة
الأولى في الهمزتين المتفتحتين كسراً وفتحاً وضماً وتحقيق الثانية⁵

1 لم أجد هذا في الكفاية الكبرى ولا في الإرشاد كليهما لأبي العز.

2 النشر ط المجمع: 923

3 النجوم الطوالع: 57

4 أبو ربيعة محمد بن إسحاق مؤذن المسجد الحرام بعد شيخه البيزي قرأ عليه أبو بكر النقاش وأبو محمد بن بُنان

(ت 294 هـ) انظر غاية النهاية : 99 / 2

5 انظر الكفاية الكبرى لأبي العز: 115

بأن ما ذكره أبو العز هو وَهْمٌ منه، وصوّب ذلك بما رواه ابن سوار بأنها رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة عنه، ولهذا لم يعول على ذلك الحافظ أبي العلاء في "غاياته"، حيث قال في معرض حديثه عن الهمزتين المتفتحتين: "وحذف الأولى وحقق الثانية من جميعها أبو عمرو وأبو الطيب عن رويس".¹

كما ذكر أن البزي وافقهما في المفتوحتين فقط.²

أمّا رواية ابن سوار فهي في "المستتير" هي: "والبزي من طريق السامري عن ابن فرح... يحذفون الأولى في جميع ذلك من غير عوض ويحققون الثانية".³

قال ابن الجزري: "فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها وتحقيقتها، فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابن شنبوذ، عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيب، عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي، وكذا ذكره أبو العز عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة عنه⁴، فوهم في ذلك.

والصواب أن ذلك رواية السامري عن ابن فرح⁵، عن أبي ربيعة كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء، والله أعلم.¹

1 غاية الاختصار لأبي العلاء : 239

2 انظر غاية الاختصار : 239

3 المستتير لابن سوار: 556 / 1

4 في كفاية أبي العز طريق الحسن بن الحباب عن البزي وليس من طرق الطيبة : انظر إتحاف البررة : 1 /

108

5 أبو جعفر أحمد بن فرح بن جبريل الضرير البغدادي المفسر ثقة كبير، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات وعلى البزي قرأ عليه زيد بن علي ابن أبي بلال وأبو بكر بن مقسم وابن مجاهد وأبو الحسن بن شنبوذ .

توفي 303 هـ انظر غاية النهاية : 95 / 1

فانظر كيف أن ابن الجزري صحح سند هذا الوجه، رغم أنه ليس من طريقه، ورغم أن السامري أدرك النقاش وروى عنه² لكن هذا الوجه ليس عنه وإنما عن ابن فرح عن أبي ربيعة عن البيزي، هذا الذي يؤكد لنا دقة ضبط الأئمة للأسانيد وتمحيصهم للروايات .

المسألة السادسة: أوجه قراءة الهمزتين المتفتحتين عند ابن شنبوذ

استدرك على ابن سوار روايته عن شيخه أبي تغلب³ قوله "قال: ابن شنبوذ في الهمزتين المتفتحتين إذا لم تحقق الهمزتين فاقراً كيف شئت. قال ابن سوار فيصير له يعني ابن شنبوذ ثلاثة ألفاظ: أحدها: كأبي عمرو وموافقيه⁴، والثاني: كالبيزي وموافقيه⁵، والثالث: كأبي جعفر وموافقيه⁶. قال ابن الجزري:

"وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل، ثم قال: "ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه."⁷

والملاحظ عن هذا الاستدراك أنه بحاجة إلى استدراك إذ أن ما ذكره الداني في "الجامع" كان في معرض كلامه عن الهمزتين المضمومتين في حرف الأحقاف فقط (أولياً أو لئك) [32] فبعد أن أثبت لابن كثير من رواية البيزي⁸ وجه تسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والواو الساكنة قال الداني: والقراء يقولون: كالواو

1 النشر ط المجمع : 920 - 921

2 انظر ترجمته ص 231 من هذا البحث

3 أبو تغلب عبد الوهاب بن علي بن الحسين بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن داوود أبو تغلب الملجمي المؤدب مقروء مصدر عارف إمام معروف زاهد، أخذ القراءات عرضاً عن المعافى بن زكريا ، قرأ عليه أبو طاهر بن سوار، قال عنه ابن سوار الشيخ الثقة الإمام الحافظ الزاهد قرأت عليه بمكتبته سنة 435هـ انظر غايه النهاية

479/1:

4 حذف الهمزة الأولى بلا عوض وتحقيق الثانية

5 تسهيل الأولى من المكسورتين والمضمومتين بين وبين وحذفها في المفتوحتين

6 تحقيق الأولى وتسهيل الثانية . المستنير : 557/1، النشر ط المجمع: 924

7 النشر ط المجمع: 924

8 كما أثبتته لنا من غير رواية ورش

المضمومة المختلصة الضمة وتحقيق الثانية، وبعد أن حكى ابن مجاهد هذا الوجه ، عن قنبل عن القواس، قال: ولم أقرأ به، ولا رأيت أحدا من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه.¹

وعليه فالوجه الذي ردّ به رواية ابن سوار ليس الذي قصده أعلاه، إضافة وأنّ طريق ابن مجاهد ليس هو طريق ابن شنبوذ .

وظاهر "النشر" أنّ في رواية ابن سوار انقطاع فأبي تغلب الذي توفي (435هـ) لم يدرك ابن شنبوذ الذي كانت وفاته سنة (328هـ) ولم يذكر في تلاميذه وبعد تخريج هذه الرواية من أصلها وجدتها متصلة والرجل الذي بينهما هو المعافى بن زكريا كما نص عليه ابن سوار.²

المسألة السابعة: تسهيل الهزمة الثانية كالواو إذا وقعت الأولى مضمومة والثانية مكسورة

استدرك على أبي عبد الله بن شريح الأشبيلي صاحب "الكافي" حكايته تسهيل الهزمة الثانية كالواو في القسم الخامس من أقسام الهزمتين المختلفتين وهو أن تأتي الأولى مضمومة والثانية مكسورة وعبارة "الكافي" هي: وبعضهم يجعلها إذا انضمت الأولى بين الهزمة والواو ، ومنهم من يجعلها واواً والأول أحسن .³

وجاء الإمام ابن الجزري وتعقب قوله بعدم الصحة نقلاً، وعدم إمكانه لفظاً، ووصفه بالغرابة لما فيه من البشاعة اللفظية ، حيث لا يتمكن من أداء هذا الوجه إلا بعد تحويل كسرة الهزمة ضمة أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح وهذا في قوله: " وقد

¹ جامع البيان للداني: 538/2

² انظر المستنير: 557/1

³ الكافي لابن شريح: 46 ، وإبراز المعاني: 146

أبعد وغرّب¹ ابن شريح في كافيهِ، حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمّة، أو تكلف إشمائها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم.²

المطلب الثاني : استدراكات ابن الجزري في باب الهمز المفرد

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: المستثنى من الإبدال في رواية ورش من طريق الأصبهاني

استدرك على ما انفرد به كل من ابن مهران والهدلي والصفراوي في باب الهمز المفرد وفي رواية الإمام ورش من طريق الأصبهاني الذي يُبدل كل همزة ساكنة حرف مدّ يناسب حركة ما قبلها باستثناء

¹ غرّب: وفي النشر أغرب . الإغرابُ: الإثيانُ بالعريبِ يقال غرب فأغرب إذا أتى بغرائب الكلام وعجائبه ونوادره ومنه التُّعريبُ . انظر تاج العروس: 472/3
² النشر ط المجمع : 932 ، وانظر الدر النثير للمالقي: 25/3

عشر كلمات منها خمسة أسماء وخمسة أفعال كيفما وأينما وقعت وهي معلومة بالضرورة عند أهل هذا الفن،¹ حيث شذ وانفرد ابن مهران في غايته عن هبة الله فلم يستثن من الإبدال سوى (دَرَأْنَا) [الأعراف:179] و (تَبَرَّأْنَا) [القصص:63] 2 وحكى الخلاف فيهما، وانفرد الهذلي في " الكامل " باستثناء الأسماء الخمسة دون الأفعال التي أبقاها على أصلها وهو الإبدال،³ وأما أبو القاسم الصفراوي صاحب "الإعلان في القراءات السبع"⁴ فانفرد باستثناء (يَشَأُ) 5 (تَسُوهُمْ)⁶ وحكى الخلاف في حرف (وَرِيًّا) [مريم: 74] حيث تعقب ابن الجزري رواية أحمد ابن مهران بأنها وهَمُّ منه وهي مما انفرد به عن هبة الله عن الأصبهاني دون سائر الرواة، وعطف هذا الحكم على أبي القاسم الهذلي البسكري فهو مما انفرد به في "الكامل"، ثم تعقب قول صاحب "الإعلان" بأنه أخطأ في فهم كلام من نقل عنه وهو أبو معشر الطبري الذي نصَّ على إبدالها وجميع بابها ثم أتى ابن الجزري بعبارة الطبري التي أوهمت الصفراوي وهي قوله: " والهمز أظهر إن شاء الله".⁷

لكنني وجدت في "تلخيص" أبي معشر الطبري (إِنْ نَشَأُ) 8 و (اللُّؤْلُؤُ) (9 مكان (يَشَأُ)) و(وَرِيًّا) وذكر سبع عشرة كلمة يُترك فيها

¹ وقد جمعها ابن الجزري في طَيِّبَتِه فقال: والأصبهاني مطلقا لا كاس ... ولؤلؤا والرأس رثيا باس

تؤوى وما يجيء من نبات ... هبئ وجئت وكذا قرأت

شرح طيبة النشر لابن الجزري: 89، و انظر تحديد المباني لسمير زوجي: 33 وما بعدها

² انظر الغاية لابن مهران : 157

³ انظر الكامل: 370/1

⁴ وهو من أصول النشر المفقودة

⁵ وقعت في عشر مواضع في كتاب الله

⁶ آل عمران : 120 - التوبة: 50، وفي المائدة تسؤكم : 101

⁷ النشر ط المجمع: 939

⁸ في ثلاثة مواضع : الشعراء: 4 - سبأ: 9 - يس: 43

⁹ رغم أنها من الأسماء المستثنات من الإبدال أي أنها تهمز

الهمز بعد قوله : "وترك الأسيدي¹ في قوله أي قول الله تعالى ثم يذكر الكلمة ويقول : وبابه، أي حيث وكيفما وقعت حتى أنه قال وبابه فيما لا ثاني له في القرآن نحو (امتلات) و(ذراناً)² ثم قال بعد أن ذكر (اللؤلؤ) : "والهمز أظهر فيه."

وهو مخالف لعبارة "النشر" السابقة التي ينقصها (فيه) وتزيد عليها بالتعليق على المشيئة ، ثم عمد ابن الجزري على شرح تلك العبارة الموهمة بقوله: " وهذا لا يقتضي أنه يتحقق فيها سوى الإبدال، والله أعلم."³

ولو تأملنا عبارة "التلخيص" لوجدنا أنّ كلمة (فيه) عائدة على أقرب مذكور وهو كلمة (اللؤلؤ) لأنه لو أراد كل ما ذكر لقال : (فيها) ولم يقل ، والله أعلى وأعلم .

والخلاصة أنّ كل هذه الانفرادات لا تصح ولها حكم الشاذ ولذا قال الشيخ سمير بن علي زبوجي بعد عرضه للمستثنيات العشر، ولبعض هذه الانفرادات وظاهر كتاب المصباح قال: " والصحيح الإبدال فقط في كل ذلك وعليه العمل فاعلمه واعمل به ولا تلتفت لغيره." ⁴

المسألة الثانية: المراد بالإدراج في كلام الداني

استدرك على من فهم من (الإدراج) في كلام الحافظ أبي عمرو في "التيسير" بأنّ معناه الوصل؛ ضد الوقف، وذلك في قوله: "اعلم

¹ وهو الأصبهاني أبو بكر محمد بن عبد الرحيم بن شبيب بن يزيد بن خالد الأسيدي، ضابط ثقة أخذ عن أصحاب

ورش (ت296هـ) غاية النهاية: 170/2

² ونظن أنه من النساخ

³ النشر ط المجمع: 939

⁴ تحديد المباني لسمير زبوجي: 34

أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج قراءته، أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة سواء كانت فاء أو عينا أو لاما. ¹ في حين أن المعنى الصحيح للإدراج هو الإسراع ضد التحقيق، والأثر الناتج على هذا الفهم الغلط هو أن أبا عمرو يبديل الهمز حال الوصل، ويحققها إذا وقف، وهذا قول لا يستند لرواية ولا لقياس .

قال ابن الجزري رحمه الله: والمقصود بالإدراج هو الإسراع، وهو ضد التحقيق، لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذي هو ضد الوقف، وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبديل الهمز في الوصل فإذا وقف حقق، وليس في ذلك نقل يتبع ولا قياس يستمع. ²

المسألة الثالثة: إبدال همزة (بَارِكُمْ) ياء ساكنة في قراءة أبي عمرو

استدرك على أبي الحسن بن غلبون لما انفرد وشدَّ بإبدال همزة (بَارِكُمْ) [البقرة: 54] ياء ساكنة في قراءة أبي عمرو وذلك بإحالة كسرة الهمزة إلى السكون تخفيفاً لأجل توالي الحركات مُلْحَقاً ذلك بقاعدته: إبدال كل همز ساكن إلا خمسة عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً. ³

وردّ ابن الجزري عليه بقوله: "وذلك غير مرضي؛ لأنَّ إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى وأيضاً: فلو اعتدَّ بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها يخالف أصل أبي عمرو، وذلك

¹ النشر ط المجمع: 940، والتيسير: 36

² النشر ط المجمع: 941، وقد سبقه في هذا الاستدراك الإمام المالقي الذي شرح مشكلات وحل مقفلات التيسير في كتابه: الدر النثير انظر: 46/3، بل أن الداني نفسه شرح كلمة في جامع. انظر جامع البيان: 2/566-567

³ انظر التذكرة في القراءات الثمان: 97-99، والنشر ط المجمع: 942-945

أنه كان يشتبه بأن يكون من (البَرا) وهو التراب، وهو فقد همز (مؤصدة) ولم يخفها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم.¹

فوجد ابن الجزري يعقب على ابن غلبون بأن السكون في الهمز يصبح حينئذ عارض لا أصلي ومن المقرر أن العارض غير معتبر عند أبي عمرو ثم إنه لما كان لا يعتد بالسكون اللازم حال الجزم نحو: (أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ) [النجم: 36]، أو السكون اللازم حال الأمر وهو البناء نحو: (أَنْبِئْهُمْ) [البقرة: 33] فالسكون العارض وهو أمر مسكوت عنه أولى بحكم عدم الاعتبار ووجوب الهمز من المنطوق به، ومن جهة أخرى فإن إبدال الهمزة في: (بَارِئُكُمْ) والاعتداد بسكونها وإجرائها مجرى اللازم يعتبر خرقاً لأصل الإمام أبي عمرو لأنه يشتبه أن تكون مشتقة من (البَرا) وهو التراب ، ولذا همز ولم يبدل (مُوصدَّة) في حرفي البلد والهمزة²، رغم أن السكون أصلي فيها ليُعلم أن أصل الكلمة عنده الهمزة ولئلا يخرج من لغته إلى لغة من عنده غير مهموزة بمعنى أطبقت³.

وللإشارة فإن الإمام الشاطبي أثبت وجه الإبدال لأبي عمرو لكن من غير رواية السوسي في قوله :

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ * وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا**

وهو الذي رَجَّحَهُ أَبُو شَامَةَ وَأَبْرَزَهُ فِي "إِبْرَازِ الْمَعَانِي" بقوله:" قلت: والإبدال عندي أوجه من القراءة بهمزة ساكنة، وإليه مال محمد بن شريح في كتاب التذكرة. والضمير في قوله: تبدلا للهمز ومما

¹ النشر ط المجمع: 945 - 946

² من الأيتين: 20 و8

³ انظر التذكرة لابن غلبون: 99 ، والنشر ط المجمع : 946

يقوي وجه البديل التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة البرية فأجرى ما هو مشتق من ذلك مجراه والله أعلم.¹

إلا أنّ ابن الجزري وغيره كمكي بن أبي طالب لم يرتض وجه الإبدال ولم يقرأ به ولم يصح عنده لِمَا تقدم، وإن كان مكي روى الوجهين وأختار الهمز² والصحيح المختار عند ابن الجزري في هذه الكلمة أن تقرأ من طريق طيبة النشر بإسكان الهمزة من غير إبدال واختلاس كسرة الراء ،³

المسألة الرابعة: تسهيل همزة (هَآنْتُمْ) في رواية رويس

واستدرك عليه أيضا وعلى من تبعه تسهيل همزة (هَآنْتُمْ) في رواية رويس عن يعقوب⁵ بأنها رواية شاذة فيها المخالفة الصريحة لكل أصحاب رويس، وهي وَهْمٌ منه رحمه الله، والصحيح الثابت عن يعقوب وابن كثير وابن عامر والكوفيون: هو تحقيق الهمزة بعد الألف⁶.

قال ابن الجزري بعد أن أثبت ليعقوب تحقيق الهمزة بعد الألف من غير خلاف: " وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بتسهيل الهمزة، عن رويس، فخالف سائر الناس، وهو وهم، والله أعلم."⁷

المسألة الخامسة: رواية ابن مجاهد عن قنبل في: (هَآنْتُمْ)

1 إبراز المعاني لأبي شامة: 152

2 انظر التبصرة لمكي: 303 - 305 وإبراز المعاني لأبي شامة: 152

3 الاختلاس: هو إخفاء الحركة حيث يكون ما يترك منها أقل مما يؤتى به وحده بعضهم أن تأتي بثلاثي الحركة.

انظر النشر ط المجمع: 946

4 وردت في أربعة مواضع: موضعين في آل عمران: الآية 66 و119، النساء: 109 ومحمد: 38 وفيها

أربعة قراءات: تحقيق الهمزة، تسهيلها، إبدالها وحذف الألف. انظر النشر ط المجمع: 963

5 انظر التذكرة: 220

6 انظر النشر ط المجمع: 964

7 النشر ط المجمع: 964

استدرك عليّ أبي بكر الزينبي¹ رده لرواية ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير وهي حذف الألف مع تحقيق الهمزة في الموضع السابق أي (هأنتم) وَوَهُمْ ابن مجاهد في هذه الرواية بل وأدعى الإجماع على عدم جواز حذف الألف نقلاً أوسماعاً عن العرب.²

والصحيح أنّ الزينبي هو الذي وَهَمَ فيما ادعاه خاصة حين قال: " أجمعوا عليّ أنّ هذا لا يجوز ولا يصح في كلام العرب. قال: ولو جاز في (ها أنتم) ، (هانتم) مثل (هعنتم) لجاز في (هاذا) (هذا)، فيصير حرفاً بمعنى آخر." ³

ولذا لزم ابن الجزري أن يرد عليه ويثبت صحة رواية حذف الألف من جهة النقل أولاً، ثم من جهة القياس.

قال ابن الجزري: " وفيما قاله من ذلك نظر، وحذف الألف في (هانتم) فقد صحّ من رواية ورش كما ذكرنا⁴، ومن رواية من ذكرنا، عن قنبل، وعن شيخه القواس، وصح أيضاً عن أبي عمرو من رواية أبي حمدون، وإبراهيم وعبد الله ابني اليزيدي، ثلاثتهم عن اليزيدي، ومن رواية أبي عبيد، عن شجاع، كلاهما عن أبي عمرو، وزاد العباس بن محمد بن يحيى اليزيدي، عن عمه إبراهيم قال: عليّ معنى (أنتم) فصيرت الهمزة هاء، وزاد أبو حمدون عن اليزيدي قال: قال أبو عمرو: إنما هي (أنتم) ممدودة، فجعلوا مكان الهمزة هاء، والعرب تفعل هذا." ⁵

¹ أبو بكر محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، الزينبي نسبة لجده زينب بنت سليمان مقررئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي ربيعة وسعدان بن كثير وقنبل، قال الداني: وهو إمام في قراءة المكيين، (ت- 318هـ) انظر غاية النهاية: 267/2

² انظر النشر ط المجمع : 966

³ النشر ط المجمع : 966

⁴ وهو أحد الأوجه الثلاثة عن الأزرق لكن مع حذف الألف تسهيل الهمزة بعد الهاء

⁵ النشر ط المجمع : 966

ثم بعد أن أثبت صحة الرواية شرع في إثبات صحتها من جهة القياس، وأنّ العرب الذين أنزل القرآن على لغتهم كانت تعرف مثل هذا وتستعمله في كلامها .

قال ابن الجزري "وأما قوله: إن هذا لا يصح في كلام العرب. فقد رواه عن العرب أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش وقالوا: الأصل (أنتم) فأبدل من همزة الاستفهام (ها)؛ لأنها من مخرجها، واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس، وهم حجة كلام العرب، وأما قوله: لو جاز في (هانتم) مثل (هعنتم) لجاز في (هاذا) (هذا) - فكلاهما جائز مسموع من العرب، قال الشاعر:

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي *** منح المودة غيرنا وجفانا¹

أنشده الحافظ أبو عمرو الداني، وقال: يريد (أذا الذي)، فأبدل الهمزة هاء.²

وقد حاول ابن مهران في كتابه "المبسوط في القراءات العشر" الطعن في رواية وقراءة الزينبي على قنبل وأن هذا من الحروف التي وَهَمَ فِيهَا.

قال ابن مهران: "وبهذا الحرف وحروف غيره كان يحتج ابن شنبوذ وغيره رحمهم الله، على أن هذا الشيخ لم يقرأ تمام القرآن لفظاً على قنبل فوهم في حروف، ويمكن أن يكون كذلك والله أعلم. لأنه زعم أنه قرأ عليه في يوم واحد والله أعلم بما قال في رواية القواس وحده." ³

¹ وهذا البيت لجميل بن معمر وهو من البحر الكامل وهو شاهد على أنّ الأصل في «هذا» إذا الذي؟ فقلبت همزة

الاستفهام هاء. ولذلك تضبط «هذا» بفتحيتين متوالييتين في البيت. انظر شرح الشواهد الشعرية: 242 /3

² النشر ط المجمع: 966-967، جامع البيان: 964-970

³ المبسوط: 164-165

لكن الإمامان الداني وابن الجزري عدّوه ووصفوه بالمحقق الضابط إلا في حروف يسيرة وَهَمَّ فيها وهذه منها¹.

قال الداني: "وأهل مكة لا يثبتون قراءته على قنبل وهو إمام في قراءة المكيين، قلت: صحت قراءته من غير وجه على قنبل."²

وقال ابن الجزري في "غايته": "وهو مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير"³.

المسألة السادسة: وجه قراءة الساكن المنفصل عن الهمز رسماً إذا كان حرف لين

استدرك على ابن سوار وأبي العلاء الهمداني وغيرهما حكايتهما في الساكن المنفصل عن الهمز رسماً إذا كان حرف لين⁴ الوجهان: النقل كما تقدم، والآخر أن يقلب الساكن حرف لين من جنس ما قبل الهمز ويُدغم الأول في الثاني فيصبح حرف لين مُشَدِّداً.⁵

إلا أن ابن سوار، والحافظ أبي العلاء لم يقتصر في التمثيل على المنفصل رسماً بل ذكرا حتى المتصل نحو: (كَهَيْتَ)⁶ ونحوها، أضف إلى هذا أنه في "غاية الاختصار" اختار الوجه الأول وهو التسهيل بالنقل بقوله بعد أن نصّ عليه: "وهو الاختيار."⁷

لكن ابن الجزري بعد حكايته لقول ابن سوار والحافظ أبي العلاء ضعف الوجه الثاني لكونه لم يقرأ على شيوخه إلا بالنقل، وهذا ما يدل على شهرة الوجه الأول قال ابن الجزري: "قلت: والصحيح

1 يمكن لهذه الحروف التي وهم فيها الزينبي أن تفرد بالبحث جمعا ودراسة

2 جامع البيان: 1753،

3 غاية النهاية: 267/2

4 نحو: (خَلُّوا إِلَيَّ)

5 انظر النشر ط المجمع: 1038، والمستنير: 496/1، غاية الاختصار: 252/1

6 في موضعين: آل عمران: 49، المائدة: 110

7 انظر: المستنير: 496/1، غاية الاختصار: 252/1

الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ
بغيره على أحد من شيوخي، ولا آخذ بسواه والله الموفق . " 1
وفي قوله : عن وجه النقل في مثل هذا النوع "ولا آخذ بسواه"
دليل على أثر هذا الاستدراك في اختياره.

المطلب الثالث : استدراكات ابن الجزري في الهمز المفرد في
قراءة حمزة
وفيه خمس مسائل:

1 النشر ط المجمع: 1038

المسألة الأولى : وجه تخفيف الهمز حالة كون الساكن قبلها حرف

مد

استدرك على الحافظ أبي العلاء إطلاقه تخفيف الهمز حالة كون الساكن قبلها حرف مد سواء كان (ألفاً أو ياءً أو واواً) .

قال ابن الجزري بعد أن بين مذاهب القراء في الهمز بعد حروف المد الثلاثة في قراءة حمزة والتي لا تخرج عن وجهين وهما : التسهيل سواء بين بين، أو التسهيل بالنقل والإدغام ، والوجه الثاني هو : تحقيق الهمزة : "وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم (يعني الهمزة الواقعة بعد الواو والياء المديتين) مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة ، (أي كتخفيف الهمزة بعد حرف متحرك) كأنه يلغي حروف المد ويُقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك، فتخفف بحسب ما قبلها على القياس. (أي إذا كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً ، أو مضموماً قلبت واواً ، أو مكسوراً قلبت ياءً)¹

ثم قال معقبا على الحافظ أبي العلاء: "وذلك ليس بمعروف عند القراء ولا عند أهل العربية، والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك، ولكنني أخذ في الياء والواو بالنقل، إلا فيما كان زائدا صريحا لمجرد المد والصلة فبالإدغام²، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله بن الصائغ المصري³، وكان إمام زمانه في العربية والقراءات، والله تعالى أعلم."⁴

1 انظر: النشر ط المجمع: 1041، و المستنير: 493 /1، وغاية الاختصار 1/ 255

2 مثل : (به أحد) [سورة الجن: 20]

3 أبو عبد الله الصائغ، تقي الدين، المصري الشافعي، مسند عصره ورحلة وقته وشيخ زمانه وإمام أوانه ازدهم الناس عليه لعلو سنده وكثرة مروياته وله قصة بلغت درجة التواتر هي أنه قرأ يوما في صلاة الصبح (وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدد) وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه، فإذا هو هددهد، (ت 725هـ) بمصر . انظر غاية النهاية: 65/2 - 67 ، والنشر: 213/1

4 النشر ط المجمع: 1041

أمّا إذا وقعت الهمزة وسطاً متحركة وما قبلها متحرك فلها تسع صور : تسهل الهمزة في صورة واحدة بإبدالها (واوا)¹، وفي الأخرى بإبدالها (ياء)²، وتسهل بين بين في السبع الباقية نشرها ابن الجزري في "النشر" في باب وقف حمزة على الهمز.³

غير أنّ أبا العز صاحب "الكفاية"⁴ حكى أنّ حمزة يُبدل الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد فتح ألفاً وعزا هذا القول للآلكي⁵ والعلويّ، وابن نفيس⁶، وذكره أيضاً صاحب "الكافي" ، و"التبصرة".⁷

وعبارة ابن شريح : " ويجوز أن تبدلها ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة نحو : (سأل) وليس بالقياس والبدل غير مستعمل إلا في الساكنة ، والمفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر."⁸

وعبارة مكي بن أبي طالب : "ويحسن أن تبدل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها وليس بالمطرد".⁹

وقال ابن الجزري معقبا على أبي العز ، وتجويز ابن شريح ، وتحسين مكي ابن أبي طالب: "قلت : وهذا مخالف للقياس، لا يثبت إلا بسماع."¹⁰

1 وهي صورة الهمزة المفتوحة بعد ضم

2 وهي صورة الهمزة المفتوحة بعد كسر

3 انظر النشر ط المجمع : 1041- 1042

4 لم أجده في الكفاية الكبرى في باب وقف حمزة على الهمز وإنما وجدت له في هذا النوع التسهيل وجها واحداً، ولعله يوجد في نسخة آخر لم يشملها التحقيق أنظر الكفاية : 90

5 أبو عبد الله العجلي للآلكي المقرئ صاحب الرائية التي عارض بها قصيدة أبي مزاحم الخاقاني ، شيخ الأهوازي . انظر غاية النهاية : 2 / 85- 86

6 أبو العباس أحمد بن سعيد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن سليمان المعروف بابن نفيس الطرابلسي الأصل ثم المصري أمام ثقة كبير انتهى إليه علو الإسناد، قرأ على أبي عدي عبد العزيز بن علي صاحب بن سيف وعبد المنعم بن غلبون، قرأ عليه الهذلي وابن الفحام وابن بليمة (ت453هـ) أنظر غاية النهاية : 56/1

7 انظر النشر ط المجمع : 1043

8 الكافي في القراءات السبع : 50

9 التبصرة في القراءات السبع : 214

10 النشر ط المجمع : 1043

حيث لم يثبت هذا الوجه ولم يقرأ به ابن الجزري على أحد من شيوخه رغم كثرتهم وتثبتهم، والقراءة سنة متبعة .

وذكر ابن الجزري في موضع آخر أن ممن نصّ على البديل في هذا النوع الإمام الهذلي.¹ وردّ عليه بعدم توفر شرط صحة القراءة فيه، وإن وافق لغة العرب بوجه ما، فكم من لغة اندثرت لعدم نزول القرآن بها، وهذا في قوله: " وقد نص على البديل فيه الهذلي، وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض، لكنه لم ترد به القراءة."²

وأثر هذا الاستدراك في اختيار ابن الجزري في الهمز الواقع بعد حروف المد هو أنه يأخذ بالنقل إذا سبقت بواو أو ياء ، إلا إذا كانت هذه الواو أو الياء من الزوائد بسبب مد الصلة الكبرى فإنه يأخذ بالإدغام وهذا الاختيار هو اختيار شيخه ابن الصائغ

المسألة الثانية وجه تسهيل الهمز المتحرك الساكن ما قبله بالنقل
شرط أن يكون السكون صحيحا فيما انفصلت فيه الهمزة عن السكون رسماً ، وما ترتب عليه

استدراك على من نسب وجه تسهيل الهمز المتحرك الساكن ما قبله تسهيلا بالنقل لأبي الفتح³ في قراءة حمزة شرط أن يكون السكون صحيحا فيما انفصلت فيه الهمزة عن السكون رسماً نحو: (قَدْ أَفْلَحَ) فترتب عن هذا، الظنُّ أنّ هذا التسهيل من زيادات القصيد على الداني من غير طريقه، والصحيح أنها على طريقه لأنّ الداني لم

1 انظر : الكامل : 430

2 النشر ط المجمع : 1130

3 ولم يذكر المؤلف اسمه ولعله محمد بن علي بن موسى الإمام، شمس الدين أبو الفتح الأنصاري الدمشقي الذي له شرحا متوسطا على الشاطبية وهو من أصحاب السخاوي (ت 675هـ) انظر معرفة القراء : 360 .

يذكر عن حمزة في هذا النوع سوى وجه التحقيق وعوّل عليه وأخذ به.¹

لكن ثبت عند ابن الجزري الوجهين وبهما قرأ وأثبت أن هذه الزيادة في الشاطبية لا تخرج بحال عن طرق الداني في غير "التيسير" لأنّ رواية التسهيل جاءت منصوصا عليها من طريق أبي سلمة² عن أصحابه الكوفيين وهي في "الإرشاد" للقلانسي و"الكامل" و"الكافي" لابن شريح وهي من طرق الداني في "الجامع"³، قال الداني: "وروى أبو سلمة عن رجاله الكوفيين أنهم كانوا يقفون على (قَدْ أَفْلَحَ) و (مِنْ أَجْلِ) [المائدة: 32] ونحوهما بغير همز."⁴

وبهذا استدرك ابن الجزري رحمه الله على من ظن أن هذه الزيادة خرج بها الشاطبي عن طرق الداني، ولم يخرج، قال الإمام ابن الجزري: "وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبي وظن أن تسهيله من زيادات الشاطبي على التيسير لا على طرق التيسير، فإن الصواب أن هذا مما زاد الشاطبي على التيسير، وعلى طرق الداني، فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت، وقال في "جامع البيان": "وما رواه خلف وابن سعدان نسا عن سليم، عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة وعامة أهل

1 انظر جامع البيان: 601، والنشر ط المجمع: 1038

2 أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي مقرئ معروف، أخذ القراءة عرضا عن الحسن بن عمرو بن القاسم بن نصر المازني وسليمان الضبي ومحمد بن أبي الروس، روى القراءة عنه عرضا أحمد بن نصر الشاذلي ومحمد بن أحمد بن علي الباهلي وصالح بن إدريس. انظر غاية النهاية: 365/1.

3 انظر مثلا في جامع البيان للداني: 412 - 589 - 592 - 599 - 601

4 جامع البيان: 601

الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلا
ووقفا فهو الصحيح المعمول عليه والمأخوذ به.¹

وبناء عليه أفصح ابن الجزري عن اختياره في هذه المسألة
بقوله: " قلت : والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما،
وبهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم." ²

فعبارة : (وبهما آخذ) تدل على اختياره للوجهين بعدما ثبتا عنده
وقرأ بهما عن شيوخه.

أمّا إن كان هذا الساكن المنفصل عن الهمز رسماً حرف لين
نحو: (خَلُوا إِلَى) [البقرة: 14] ففيه النقل وجها واحداً عن حمزة .³

المسألة الثالثة: وجه وقف حمزة على (مُسْتَهْزِئُونَ) وبابها بحذف
الهمزة وضم ما قبلها

استدراك على أبي الحسن السخاوي⁴ ومن وافقه كأبي عبيد الله
الفاصي، لمّا ضعفا وجه وقف حمزة على (مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة: 14]
وبابها بحذف الهمزة وضم ما قبلها كأبي جعفر⁵ الذي تلقاه أهل
الأداء عنه بالقبول، وجاء منصوصاً عليه حيث رواه أضببط الناس
لقراءة حمزة والموصوفين بالبراعة والإتقان كمحمد بن سعيد البزاز
⁶ ، وإسماعيل بن شداد⁷ عن شجاع قال: كان حمزة يقف (

1 انظر جامع البيان : 601 ، النشر ط المجمع : 1038

2 النشر ط المجمع : 1037- 1038

3 انظر النشر ط المجمع : 1038

4 انظر فتح الوصيد في شرح القصيد: 361

5 وفقاً لحمزة ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة ، حذفها وضم الزاي ، كأبي جعفر ، ابدال الهمزة ياء (مستهزئون)

انظر: قراءة حمزة الزييات : 56

6 أبو جعفر محمد بن سعيد البزاز الكوفي الضرير مقرئ بارع أخذ القراءة عرضاً عن خلف وخلاد وله اختيار

عنهما . انظر غاية النهاية : 2 / 144 - 145

7 قال عنه الخطيب في تاريخه : يقال : إنه كان أضببط الناس لقراءة حمزة ، قرأ على سليم ، وروى عن سفيان بن

عبيدة. تاريخ بغداد : 260 / 6

مُسْتَهْزِءُونَ) برفع الزاي من غير همز، وكذلك (مَتَّكُونَ) برفع الكاف و (الخاطُونَ) برفع الطاء و(مألُونَ) برفع اللام و (ليطفُوا) برفع الفاء بغير همز في هذه الأحرف كلها.¹

وهذا القول من الإمام السخاوي كان نتيجة فهم خاطئ لبيت في الشاطبية وهو :
وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَدْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ * وَضَمُّ
 وَكَسْرُ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمَلًا²**

حيث أخل³ الوجهين معا؛ وجه ضم ما قبل الواو، ووجه كسر ما قبلها، فظن السخاوي أنّ الألف في (أخملا) للثنائية، وليس هذا مراد الناظم وإنما الوجه الحقيقي بالإخمال هو الثاني لانعدام النظير له في لغة العرب ، وهذا الذي يدل عليه عبارة (قيل) ولو أراد الناظم ما فهمه السخاوي لقال (قيلا) التي تفيد الثنائية ولمّا لم يقل مع أنّ الوزن يُسغفه دلّ على أنّ وجه كسر ما قبل الواو هو الذي حكم عليه الناظم بالإخمال لا الوجهين، فتكون الألف في (أخملا) للإطلاق لا للثنائية .⁴

قال ابن الجزري رحمه الله بعد أن نص على صحة الوجه الأول:" قلت : وهذا نص صريح بهذا الوجه مع صحته في القياس والأداء، والعجب من أبي الحسن السخاوي، ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي...والصواب أن الألف من أخملا للإطلاق، وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممن نص على صحته صاحب التيسير في كتابه جامع البيان ، وتبعه على ذلك

1 النشر ط المجمع : 1053 - 1054

2 وهو البيت 247 من متن الشاطبية ، وهو من زيادات الحرز على التيسير

3 الخامل : الساقط الذي لا نباهة له حيث لا يعرف ولا يذكر . انظر تاج العروس : 28 / 437

4 انظر إبراز المعاني لأبي شامة: 176- 177 ، والوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي: 121 ،

وغيث النفع للصفاسي: 57

الشاطبي وغيره، وإنما الخامل الوجه الآخر، وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسورا على حاله على مراد الهمز كما أجازهم بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: وهذا لا عمل عليه. قلت : فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال لا يصح رواية ولا قياسا، والله أعلم.¹

وهذا الوهم من الإمام السخاوي رحمه الله في "فتح الوصيد" كبوة من جواد يُعذر عليها كيف لا وهو أول من شرح الشاطبية واقتحم غمارها بل هو سبب شهرتها في الأفاق وهو الذي أشار إليه ناظمها وشيخه بقوله: يُقيض الله لها فتى يشرحها ، وكما قيل :
الفضل بعد الله تعالى للمتقدم.²

المسألة الرابعة: وجه تحقيق الهمز المتوسط في كلمة في قراءة حمزة

استدرك على ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهداوي ، وابن شريح وابن الباذش إضافتهم وجها ثانياً عن حمزة في مسألة الهمز المتوسط بكلمة، واستدرك أيضا على أبي شامة إضافته عن طريق الاستنباط وجها ثالثا في المسألة: في نحو قوله تعالى : (الَّذِي أُوتِيَ مِنَ) [البقرة: 283] و (الْهُدَى أَيْتِنَا) [الأنعام: 71]

وأما ابن سفيان فقد شدّ ومن تبعه بتحقيق الهمزة بناءً على أن الهمزة مبتدأة، غير أن صاحب الإقناع روى الوجهين ونسب وجه

¹ النشر ط المجمع : 1054 - 1055 ، وجامع البيان : 598

² انظر ترجمته في غاية النهاية : 3 / 569 - 570

التحقيق لابني غلبون؛ أبي الطيب وابنه، ولا يوجد في التذكرة غير الإبدال كما قال ابن الجزري بلا خلاف بعد أن أبدى تعجبه.¹

والحق أنّ الثابت في المسألة وجه واحد وهو: إبدال الهمزة بحركة ما قبلها؛ إن كان قبله ضم أبدل (واوا)، وإن كان قبله كسر أبدل (ياء)، وإن كان قبله فتح أبدل (ألفا).

أما ابن سفيان فقد وهمّ وجانب الصواب لأنّ هذه الهمزات لهن حكم المتوسطات، وإن كنّ أوائل الكلمات لاستحالة ثبوت السكون فيهن إلاّ باتصالهن بما قبلهن، ومما يبين هذا أنّ من وافق حمزة في تخفيف الهمز الساكن المتوسط بالإبدال كأبي عمرو وأبي جعفر وورش فإنهم أبدلوا الباب كله من غير خلاف ومن غير فرق بينه وبين غيره.²

ومما قوى به ابن الجزري رده إعماله للقياس حيث قال: "ألا ترى أن الهمزة في: (فأؤوا) [الكهف: 16] و(وأمر) [طه: 132] و(قال) [يونس: 59] كالدال في (فأذع) [البقرة: 61] والسين في (فأسنقم) [هود: 112] والراء في (قال أرجع) [يوسف: 50] فكما أنه لا يقال: إن (الدال) و(السين) و(الراء) في ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات، وإن وقعن فاء من الفعل، إذ ليس كل فاء تكون مبتدأة، أو جارية مجرى المبتدأ."³

فلاحظ على ابن الجزري اختياره للعبارة المفهومة في هذا الاستدراك إيضاحاً للمحجة، وسعيًا لإقامة الحجة، مما يدل على سعة

1 انظر: التذكرة: باب مذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمز: 105، وأجيب عن تعجب ابن الجزري بأن يمكن أن ابن الباذش رواه عن ابن غلبون رواية، أو أخذه من كتابه (وقف حمزة) وهو مفقود وأشار إليه ابن الجزري. انظر: هامش: 1 من النشر ط المجمع: 1029 وانظر: الإقناع في القراءات السبع: 432-433

2 انظر النشر ط المجمع: 1029، 1028

3 النشر ط المجمع: 1029

علمه، وسرعة استحضاره، وحسن أدبه في الرد ، فاختر في هذا النوع من الهمز وجها واحدا وهو إبدال بجنس حركة ما قبلها.

المسألة الخامسة: أوجه قراءة حمزة لـ : (هُزُؤًا) و (كُفُؤًا) وقفا

استدرك على أبي العباس المهداوي صاحب "الهداية في القراءات السبع" حين ضعف الوجه الثاني في قراءة حمزة وقفا في كلمتي (هُزُؤًا) في جميع القرآن، و (كُفُؤًا) في الإخلاص، وله فيها وقفا وجهان:

أحدهما : حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الزاي، والفاء، وهو القياس أي (هُزَا) و (كُفَا).

والثاني : إبدال الهمزة واوا مع إسكان الزاي والفاء .

والأول مذهب ابن غلبون، واختيار المهداوي، ولم يذكر في "العنوان" غيره.¹

والثاني هو مذهب الجمهور، وهو الذي ضعفه المهداوي زاعما أنّ الآخذين به احتجوا له بموافقة الرسم حيث رسمتا بالواو خلافا لـ (جُزُؤًا)² التي ليس له فيها إلاّ النقل لكونها رسمت بغير واو فكانت غايتهم إتباع رسم المصحف ، وعقّب ابن الجزري على هذا بقوله : " ... وجه آخر أنّ (هُزُؤًا) و (كُفُؤًا) لم يكتبتا في المصاحف على قراءة حمزة، وإنما كتبا على قراءة من يضم الزاي والفاء لأنّ الهمزة إنما تصوّر على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبا على قراءة حمزة لكتبا بغير واو كـ (جُزُؤًا) فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا به من

¹ انظر النشر ط المجمع : 1127 ، التنكرة : 108 ، العنوان : 177

² وردت في موضعين : البقرة : 260 ، الزخرف : 15

خط المصحف، غير أن الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به ، لا من جهة القياس. انتهى.¹

مع العلم أن محل النزاع يكمن في صحة هذا الوجه من جهة القياس، لا من جهة الرواية فالمهداوي ينفي ثبوته قياسا وابن الجزري يُثبت ذلك .

واستدل الإمام ابن الجزري على صحة وجه الإبدال في الموضوعين من جهة القياس بأن الإبدال بالضم مُجمع على صحته من جهة القياس والسماع، وإسكان الزاي والفاء دافعه التخفيف الذي تجنح إليه العرب كثيراً، فيكون هذا الإبدال وارداً على مقتضى القياس غير خارج عنه،² وعلى كلِّ فاللزام من الحكم بصحة الوقف بالواو رواية، الحكم بصحة هذا الوجه قياساً أيضاً، هذا إن سلّمنا مخالفته للقياس مادامت القراءة سنةً متبّعة، وهذا في قوله: "وقد رجحه في الكافي و التبصرة، وهو ظاهر التيسير والشاطبية ، وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه، وقال الداني في جامعه: وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح،³ وكذا رواه منصوصاً خلف، وأبو هشام، عن سليم، عنه."⁴

وبعد هذه المناقشة العلمية يُصحح ابن الجزري الوجهين، ويُضيف عليهما ثلاثة أوجه ضعفها بفيه، واعتمد على أحد هذه الأوجه الضعيفة في تقوية وجه الإبدال مع الإسكان من جهة القياس

1 النشر ط المجمع : 1127 - 1128

2 وهذا ما يعرف عند الأصوليين باستصحاب حال الإجماع في محل النزاع، وفي كونه حجة خلاف . انظر

روضة الناظر لابن قدامة : 149/1

3 أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة،

قرأ على عبد الباقي بن الحسن و عبد الله بن الحسين قرأ عليه ولده عبد الباقي و الحافظ أبو عمرو الداني (ت

401هـ) انظر غاية النهاية : 5/2 - 6

4 النشر ط المجمع : 1127. وانظر تأكيدا لقوله في: الكافي : 49، التبصرة : 344، جامع البيان : 591

وهذا في قوله: "والوجهان صحيحان أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم الإبدال، وفيهما وجه ثالث، وهو بين بين كما قدمنا ووجه رابع وهو تشديد الزاي على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس وهو ضم الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واوا اتباعا للرسم ولزوما للقياس، وهو يقوي ما قلناه من وجه الإبدال مع الإسكان".¹

وأثر هذا الاستدراك يتجلى في اختياره لحمزة وقفها في هذين الحرفين الوجهان ؛ النقل والإبدال خاصة بعد أن أثبت صحة وجه الإبدال من جهة القياس ولم يلتفت لمن ضَعَفَه.

¹ النشر ط المجمع : 1128. والوجه الأخير ضعيف قال عنه الداني : والعمل بخلاف ذلك. انظر جامع البيان :

الفصل الثاني:

استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة وبين اللفظين
إلى نهاية قسم الأصول

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة
وبين اللفظين إلى نهاية باب تغليظ اللامات

المبحث الثاني: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الوقف على
أواخر الكلم إلى نهاية قسم الأصول

المبحث الأول:

استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى نهاية باب تغليظ اللامات

وجملة مسائل هذا المبحث عشر مسائل في مطلبين ، جعلت الأول منهما لبحث استدراكاته في باب الفتح وإمالة وبين بين ، والمطلب الثاني لبحث استدراكاته في باب ترقيق الراءات وتفخيمها وتغليظ اللامات في خمس مسائل .

المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: إمالة الهمزة في رواية شعبة في : (رَاءًا) استدرك ابن الجزري على الإمام الشاطبي الذي انفرد بالخلاف في إمالة الهمزة عن أبي بكر شعبة بن عياش عن عاصم في كلمة: (رَاءًا) مطلقا ؛ من غير تفريق بين ما بعده ساكن أو متحرك بعد الاتفاق على إمالة الراء عنه.

حيث روى الإمالة عنه خلف عن يحيى بن آدم وهو الذي أخذ به ونصّ عليه ابن مجاهد في كتابه حيث قال: " وَذَكَرَ خَلْفٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَكْرٍ أَنَّ الشَّامِيَّ (رَاءَ الْقَمَرِ) وَ(رَاءَ الشَّمْسِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةَ مَعًا." ¹

¹ السبعة لابن مجاهد: 261

وصحح الداني في "التيسير" الإمالة في الراء والهمزة من طريق خلف فقال: "وقد روى خلف عن يحيى عن أبي بكر، وغير واحد عن أبي شعيب¹ بإمالة فَتْحَةُ الرَّاءِ والهمزة في ذَلِكَ كالأول قَالَ أبو عمرو وَقَدْ قَرَأَتْ بِذَلِكَ فِي روايتيهما وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بإمالة فتحة الهمزة في ذَلِكَ كالأول أيضا وكل صَحِيحٌ معمولٌ به ."²

قال ابن الجزري في معرض رده على وجه الإمالة في الهمزة من هذا الطريق مستدركا أولاً على ابن مجاهد بقوله: "وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهمما ونص على ذلك في كتابه، وخالفه سائر الناس فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة ."³

ثم استدرك على الشاطبي بأنه أخذ ذلك من "التيسير" وليست من طرقه طريق خلف عن يحيى عن شعبة عن عاصم، وإنما ذكرها الداني للفائدة، فظن الشاطبي أن ذلك من طرقه فحكى فيها الخلاف فقال:

وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلْ فِي صَفَا يَدٍ *** بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الهمزِ خُلْفٌ
يَقِي صِلَا⁴

ومعنى البيت إذا وقع (رَاءًا) قبل ساكن فأملها (في صَفَا يَدٍ ... بِخُلْفٍ) (الفاء) في (في) رمز حمزة، و(الصاد) لشعبة، و(صفا) رمز لشعبة وخلف إذا اجتمعا، و(الياء) في كلمة (يد)

¹ وهو السوسي الراوي عن أبي عمرو

² التيسير للداني: 104

³ النشر ط المجمع : 1241

⁴ وهو البيت : 648 من الشاطبية

⁵ لأن البيت مرتبط بما قبله : وَحَزَفِي رَأَى كَلًّا أَمِلْ مَزْنَ صُحْبَةٍ ... وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ ... مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكَلِّ قَلِيلًا

للسوسي و(بخلف) تعود على أقرب مذكور وهو السوسي الذي له الخلاف في إمالة الراء وأما إمالة الهمزة ففيها الخلاف عن السوسي ورمزه (الياء) في (يقي) وعن أبي بكر الذي رمزه (الصاد) في (صلا)؛ والقاعدة عند الشاطبي إذا قدم ذكر الخلف وأطلقه كان لجميع من يأتي بعده من القراء، وإن قدم ذكر القراء: اختص الخلف المطلق بالأخير منهم كما تقدم في الشطر الأول من البيت والله أعلم¹.

ولذلك نجد الإمام الحافظ محمد بن الجزري يحكم على طريق خلف عن يحيى بالصحة وإن كانت ليست من طرق "النشر"، وقد صحت عنده تبعا لكتابي "التيسير" و"السبعة"، وإن كانت ليست من طرق "التيسير" ولا "الشاطبية"، لأن من عاداته ومنهجه التمييز بين ما ثبت وصحّ من طرقه من عدمها لا يتخطاه ولا يخلطه بسواه²، فهو يستدرك على الشاطبي وهمه وظنه أنها من طرق "التيسير" وهذا لا يلزم منه عدم صحة هذه الطريق، والأثر المترتب عن هذا الوهم من الشاطبي هو أن يقرأ قارئ رواية شعبة بمضمن الشاطبية دون علم بهذا الوهم فيميل الهمزة في هذا الموضع ولا يخفى ما في ذلك من الخطأ في الرواية عند أهل الأداء، قال ابن الجزري رحمه الله: "والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق الشاطبية، والتيسير، وأما من غير هذه الطرق فإن إمالتها لم تصح عندنا إلا من طريق خلف³ حسبما حكاه الداني، وابن مجاهد فقط وإلا

1 انظر: إبراز المعاني لابي شامة: 446- 447

2 انظر: النشر: 1/ 334

3 فيه إشارة إلى أنها رويت من طرق أخرى منها ما قاله ابن الباناش: قال الخزاعي: وهي رواية الشذائي عن أبي عون، وأبي حمدون عن يحيى. وذكر الأهوازي أنها رواية المعلى وحسين الجعفي عن أبي بكر. الإقناع: 309 فطريقي الشذائي عن أبي عون والمعلى عن أبي بكر ليستا من طرق النشر أما طريقي أبي حمدون عن يحيى وحسين الجعفي عن أبي بكر فهي من طرقه لكن المؤلف لم يقرأ بهذا الوجه عن شعبة عنهما ولو صح عنده وقرأ به لحكم عليه بالصحة والله وأعلم.

فسائر من ذكر رواية أبي بكر شعبة من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك.¹

أمّا ما رواه خلف من التسوية بين (رَءَا) التي بعدها ساكن أو متحرك فالصحيح إثبات الفرق رواية وقياسا قال في طيبة النشر

حرفي رأى من (صحبة) لنا اختلف ... وغير الاولى الخلف صف والهمز حرف²

والمعنى : أمال حرفي رأى يعني الراء والهمزة محضا إذا لم يكن بعده ساكن نحو (رأى كوكبا)، (رأى أيديهم)، (رأه)، (رأها)³ ابن ذكوان ورمزه حرف (الميم) في (من) وحمزة والكسائي وخلف وشعبة ورمزهم (صحبة) حال اتفاقهم وهشام ورمزه (اللام) في (لنا) بخلاف عنه، ولنا أي عندنا في كتبنا التي رويناها قوله: (وغير الأولى) أي اختلف عن شعبة في إمالة حرفي رأى في غير الأولى وهي التي في الأنعام (رأى كوكبا) فأماله عنه يحيى بن آدم وفتحه العليمي ورمز شعبة (الصاد) في (صف) قوله: (والهمز حرف) أي أمال أبو عمرو الهمز وحده، يعني وفتح الراء ورمزه (الحاء) فيصير فيها ثلاث قراءات وبين بين للأزرق فتكون أربعا، قوله (والهمز حرف) من الحيف: وهو الجور، يريد المبالغة في الإمالة.⁴

المسألة الثانية : وجه تقليل كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة مطلقا في رواية الكسائي

1 النشر ط المجمع : 1241

2 شرح الطيبة لابن الجزري: 123

3 هذه الآيات بالترتيب في الأنعام: 77، هود: 69، (رأه) في النمل: 40 وفاطر: 8 والصفوات: 55 والنجم: 13

والتكوير: 23 والعلق: 7، و (رأها) في النمل: 5 والقصص: 31

4 انظر : شرح طيبة النشر لابن الجزري: 123

استدرك على أبي طاهر السرقسطي صاحب "العنوان في القراءات السبع" انفراده دون سائر الناس في روايته عن أبي الحارث الليث بن خالد عن الكسائي التقليل بين بين كالأزرق لكل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة مطلقا ؛ سواء أكانت الألف أصلية أو زائدة، وهذا في قوله في كتاب العنوان في السبع: "فأما ما كان في آخره راء مكسورة قبلها ألف من الأسماء على أي وزن كان مفردا أو جمعا نحو: (عَلَى أَبْصَارِهِمْ) و(مَنْ أَنْصَار) و(بالاسحار) و (مع الأبرار) و (النار) و(الغار) و(آثارهم) ونحو ذلك، فقرا أبو عمر والدوري عن الكسائي جميع ذلك بالإمالة كيف تصرف، وقرأه نافع¹ وحمزة وأبو الحارث بين اللفظين."²

حيث اكتفى ابن الجزري بتعقب رواية أبي الحارث عن الكسائي بقوله: "إلا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرفنا، ولا على شرطنا والله أعلم."³

وهذا يعني أن روايته عن حمزة من طرق النشر لكن هذا الوجه لم يصح عنده رواية ، وكذا روايته عن الأزرق لم تصح عنده في جميع الباب⁴ لأن هناك تسع أحرف ورد فيها الخلاف عن الأزرق بين التقليل والفتح عنده، وبين الإمالة والفتح عند غيره⁵، ومن المعلوم أن الانفراد بعدم ذكر الخلاف في كتاب "العنوان" يلزم منه عدم جواز الفتح المنصوص عليه في هذه الأحرف مع شيء من

¹ من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش عن نافع

² العنوان لابن خلف: 61

³ النشر ط المجمع: 1258

⁴ انظر النشر: 108 /1 - 161 - 192 - 193

⁵ قال ابن الجزري : وخرج من الباب تسعة أحرف، وهي (الجار) في موضعي النساء و(حمارك) في البقرة و(الحمار) في الجمعة، و(الغار) في التوبة، و(هار) فيها أيضا و(البوار) في إبراهيم، و(القهار) حيث وقع، و(جبارين) في المائدة والشعراء، و(أنصاري) في آل عمران والصف فخالف بعض القراء فيها أصولهم المذكورة. النشر: 55/2

التفصيل في كل من " التيسير " و "الجامع" وغيرها وهو طريق ابن
غلبون واختياره والله أعلم.¹

المسألة الثالثة : وجه فتح الرء في (الر) عن هشام من طريق الحلواني

استدرك على الهذلي حكايته فتح الرء في (الر)² عن هشام
من طريق ابن عبدان عن الحلواني عنه عن ابن عامر، وتبعه أبو
العز القلانسي وأبو العلاء الهمداني وابن سوار وابن فارس غير أنهم
زادوا عليه الفتح من طريق الداجوني، وأما ابن الفحام فلم يذكر عن
هشام بطريقه الإمامة البتة.³

حيث استدرك ابن الجزري على هؤلاء جميعاً خطأ ما ذهبوا إليه
وأنّ الثابت عن هشام بجميع طرقه في هذا هو الإمامة وجهاً واحداً
من غير خلاف وهو ما نصّ عليه هشام نفسه في كتابه "الإمامة"⁴،
وأسند ذلك عن ابن عامر حتى أنّ أهل الأداء لا يعرفون عن هشام
غيرها، كما استدلل بنص للحافظ أبي عمرو الداني، وهذا ما يدل على
أنّ الإمام ابن الجزري لم يغتر بنصوص هؤلاء الأعلام الكبار
الفضلاء، وإنما كان ملتزماً للتحريير والتصحيح والتضعيف
والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد.⁵

قال ابن الجزري "قلت : والصواب عن هشام هو الإمامة من
جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في كتابه أعني على الإمامة،
ورواه أيضاً منصوحاً عن ابن عامر بإسناده فقال: أبو الحسن ابن

¹ انظر النشر ط المجمع : 1258، التيسير : 49، جامع البيان : 724 - 725 ، المستنير : 1 / 534

² في ست مواضع : أول يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر و(المر) في الرد

³ انظر النشر ط المجمع : 1283 ، غاية الاختصار لأبي العلاء : 273/1 و 513/2 ، المستنير لابن سوار 2 /

187، والتجريد لابن الفحام : 172

⁴ لم أجده ولعله مما فقد ويعتبر النشر بديلاً عنه فيما نقله المؤلف عنه

⁵ انظر لتأكيد هذا النشر : 56/1

غلبون حدثنا عبد الله بن محمد يعني ابن الناصح نزيل دمشق¹ قال:
حدثنا أحمد بن أنس يعني أبا الحسن² صاحب هشام وابن ذكوان قال:
حدثنا هشام بإسناده عن ابن عامر (الر) مكسورة الراء، قال الحافظ
أبو عمرو: الداني، وهو الصحيح عنه يعني عن هشام، ولا يعرف
أهل الأداء عنه غير ذلك انتهى.³

المسألة الرابعة: إمالة فتحة (الياء) الواقعة في فواتح السور في
حرف: (كَهَيَّعَصَ) في رواية السوسي

استدرك على الحافظ أبي عمرو الداني إبهامه في "التيسير"
لرواية إمالة فتحة (الياء) الواقعة في فواتح السور في حرف: (كَهَيَّعَصَ)
في رواية أبي شعيب السوسي وذلك في قول الداني: "قرأ
ابو بكر والكسائي بإمالة فتحة الهاء والياء من (كَهَيَّعَصَ) وكذا
قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته".⁴

فلاحظ ابن الجزري أنّ هذه العبارة تُوهم أنّ الرواية من طريق
أبي عمران⁵ عن السوسي هي من طرق "التيسير"، وليس كذلك فإنه
قرأ بذلك عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد من غير طريق موسى
بن جرير وهو أبو عمران وعليه صارت من غير طريقه في
"التيسير" لذلك وجب عليه البيان في كتابه "التيسير" كما بين ذلك في
كتابه "الجامع" الذي صرح فيه: "وبإمالة فتحة (الهاء) و(الياء) (

¹ أبو أحمد الدمشقي الشافعي المعروف بابن المفسر عبد الله بن محمد بن الناصح نزيل مصر شيخ مشهور فقيه،
روى الحروف عن أحمد بن أنس عن هشام، روى عنه الحروف عمر بن حفص الإمام وأبو الطيب بن غلبون

وابنه أبو الحسن (توفي في رجب 360 هـ) انظر : غاية النهاية : 452 / 1 وسير الأعلام : 282/16

² أبو الحسن أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي، قرأ على هشام وبن ذكوان روى عنه القراءة ابن الناصح وأبو بكر
النقاش وغيرهم (تـ 284 هـ) انظر غاية النهاية 40 / 1 وسير أعلام النبلاء : 560/13

³ النشر ط المجمع : 1283 - 1284

⁴ التيسير للداني : 147

⁵ أبو عمران موسى بن جرير الضرير الرقي مقرئ نحوي مصدر حاذق مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن
السوسي وهو أجل أصحابه، وهو من خلفه بعد موته بالرقعة هو وأبو معصوم ابن السوسي (تـ 310 هـ) انظر :
غاية النهاية : 317 / 2، ومعرفة القراء : 141

قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه
على أبي الفتح عن قراءته.¹

فلو لم يُنبه على هذا في "الجامع" لما ظن أحد أنها من غير
طريق أبي عمران ولتبعه على هذا إمام المحققين ابن الجزري كما
تبعه على ذلك الإمام الشاطبي فزاد وجه الفتح للياء فأثبت الخلاف
عن السوسي ويُعد هذا من زيادات الشاطبية عليه ، حيث قال في
الشاطبية:

وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ وَالْخُفُّ يَاسِرٌ *** وَهَا صِفَ رِضَى حُلُومًا وَتَحْتِ
جَنَى حَلَا²

ومعنى البيت : الكاف في (كم): رمز ابن عامر كأنه قال: وابن
عامر ومعنى (صحبة) : شعبة وحمزة والكسائي وخلف على إمالة
(الياء) التي في أول سورة مريم، وعبر عنها بقوله: (كاف)؛ لأنه
أولها وظاهر البيت: وكم صحبة أمالوها؛ أي: أمالها كثير من القراء،
لأن البيت متعلق بسابقه وهو : وَإِضْجَاعٌ... وهو الإمالة ثم قال:
والخلف في إمالتها عن السوسي، ورمزه (الياء) في (ياسر)، والياسر
في اللغة: هو اللاعب بقداح الميسر، وكان لا يتعاطاه من العرب في
الجاهلية إلا الكرماء، فكأنه قال: والخلف خلف كريم؛ أي: هو صادر
عن نقل صحيح، ثم قال: (وها)؛ أي: وإمالة (الهاء) لأبي بكر
ورمزه (الصاد) في (صف) والكسائي (الراء) في (رضي) وأبي
عمرو (الحاء) في (حلو)، ثم تحدث عن (ها طه) وهي السورة التي
تلي مريم.³

¹ انظر جامع البيان للداني: 1336

² وهو البيت رقم 739 من الشاطبية

³ انظر : إبراز المعاني لأبي شامة : 503

ولعل سبب وقوع الإمام الشاطبي في هذا الوهم هو عدم رجوعه إلى كتاب "الجامع"، واقتصاره على "التيسير" فظنّها من طريق أبي عمران لعدم وجود غير هذه الطريق للسوسي في "التيسير" لأنّ الداني لم يقرأ برواية السوسي إلّا على شيخه أبي الفتح فارس قال: "وقال لي قرأت بها كذلك على عبد الله بن الحسين المقرئ وقال لي قرأت بها كذلك على أبي عمران موسى بن جرير النحوي وقال قرأت على أبي شعيب، وقال قرأت على اليزيدي وقال قرأت على أبي عمرو: 1"

ولذلك نجد ابن الجزري يلتمس العذر للشاطبي لأنّ الخطأ يتحمّله من ترك البيان أو أخره عن وقت ومكان الحاجة إليه، ومكمن الخطأ أن يُقرأ بإمالة (الياء) عن السوسي من طريق الشاطبية وهي ليست من طرقها ولا طرق أصلها، فالغلط في الإسناد لا في الرواية، لأنّ هذا الوجه ثبت وصح عن ابن الجزري بطرق أخرى لكن ليست من طرق "النشر" ولا من طرق "التيسير" أو "الشاطبية" وذلك في قوله: "وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا وليس ذلك في طريق التيسير، والشاطبية، بل ولا في طرق كتابنا، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا: 2"

وهذه الطرق التي ذكرها وصحت عنده وليست من طرقه لأنها ليست على شرطه هي :

1 : طريق كتاب التجريد من قراءته³ على عبد الباقي بن فارس¹ يعني من طريق أبي بكر القرشي² عن السوسي.

1 ويوجد طرق أخرى قرأ بها الحروف أشهرها طريق النسائي صاحب السنن عن شيخه خلف ابن ابراهيم ، أضف إليه إن طريق أبي عمران لم يقرأ بها الداني أي رواية أخرى في السبع ولا يوجد في التيسير كله إلا هذه الطريق بهذا الاسم. والله أعلم . انظر : التيسير : 12- 13

2 النشر ط المجمع : 1290

3 الضمير عائد على أبي القاسم بن الفحام وهو صاحب التجريد

2: طريق كتاب أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي³ عن السوسي نصاباً.

وفيهما ابن رشيق وهو لين الإسناد كما قال الحافظ عبد الغني بن سعيد

3 : طريق كتاب جامع البيان من طريق أبي الحسن علي بن الحسين الرقي⁴ وأبي عثمان النحوي⁵ فقط من قرأته⁶ على فارس بن أحمد⁷. وفيها الرقي وهو مجهول، وأبو عثمان اختل حفظه، وقلّ من ضبط عنه قراءة أبي عمرو.

والخلاصة: أنّ (الهاء) و(الياء) من (كَهَيْعَصَ) أمالهما معا الكسائي وأبو بكر شعبة، وأبو عمرو من طريق من ذكر عنه في روايته، وأمالهما بين بين نافع في أحد الوجهين ، وأمّال الهاء وفتح الياء أبو عمرو في المشهور عنه ، وفتح الهاء، وأمّال الياء حمزة وخلف وابن ذكوان وهشام في المشهور عنه، وفتحهما الباقر وهم ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب وحفص ونافع في الوجه الآخر، وهشام

1 أبو الحسن عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي، ثم المصري المقرئ، جود القراءات على والده، وقرأ لورش على عمر بن عراق، قرأ عليه القراءات ابن الفحام ، وأبو علي بن بليمة، وجماعة (ت في حدود 450هـ) انظر : غاية النهاية 357/1 ومعرفة القراء: 236

2 أبو بكر محمد بن إسماعيل القرشي، مقرئ حاذق ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن علي بن الجندی. انظر غاية النهاية: 102/2

3 أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي الحافظ الكبير، روى القراءة عن السوسي وأحمد بن نصر روى الحروف عنه محمد بن أحمد بن قطن الطحاوي والحسن بن رشيق المعدل، والعلّة في هذا الإسناد في بن رشيق الذي لينه الحافظ عبد الغني بن سعيد. (ت 303هـ) انظر : غاية النهاية 61 /1 - 212 - 213-

4 أبو الحسن علي بن الحسين بن الرقي الوزان البغدادي، قال الحافظ أبو عمرو شيخ ثقة أخذ القراءة عرضاً عن أبي شعيب السوسي وقنبل وهو مجهول ما ذكره إلا محمد بن الحسن بن الفحام السامري وألقى عليه ابن الجزري العهدة ولذا لم يجعل ابن الجزري هذه الطريق من طرق كتابه رغم علو إسناده منها. انظر : غاية النهاية 1/ 435

5 أبو عثمان النحوي الرقي، عرض على السوسي، روى القراءة عنه عبد الله بن الحسين ، وابن الحسين أختل حفظه وقلّ من ضبط عنه رواية أبي عمرو، ولذا ليست من طرق النشر . انظر : غاية النهاية : 1/ 618 - 415

6 الضمير عائد على الداني وهو صاحب الجامع
7 انظر :النشر ط المجمع: 1289

من طريق من ذكر عنه، وكذلك الأصبهاني عن ورش في المشهور عنه، والعلمي عن أبي بكر شعبة من طريق الهذلي.¹

المسألة الخامسة : وجه فتح الاسم المنون مطلقاً لمن يميل أو يقلل من القراء

استدرك على الإمام الشاطبي وتلميذه السخاوي حكايتهما الفتح في الاسم المنون مطلقاً؛ سواء كان مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً عن يميل أو يقرأ بين بين من القراء، نحو (هُدَى لِلْمُتَّقِينَ) [البقرة:2] و(في قُرَى مُحَصَّنَةٍ) [الحشر:14] و (قُرَى ظَاهِرَةً) [سبأ:18]

قال الشاطبي:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَفُفَاً وَرَقَّقُوا *** وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعِ
أَشْمَلًا 2

وقال أبو الحسن السخاوي : "وقال قوم يفتح ذلك كله ."³

قال ابن الجزري مستدركاً عليهما: "قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية."⁴

ثم بين ابن الجزري سبب ذلك وأرجعه إلى اختلاف النحاة في الألف التي تلحق الأسماء المقصورة حالة الوقف إلى ثلاثة مذاهب،

1 انظر: النشر ط المجمع: 1295

2 وهو البيت رقم: 337 من الشاطبية انظر شرحه في ابراز المعاني: 240 وأن المراد بالتفخيم الفتح وفي إطلاقه تجوز لأن التنوين لا يوصف بفتح ولا إمالة لعدم قبوله لهما فهو على حذف مضاف تقديره: ذا التنوين.

3 هذه عبارة أبي شامة: وفيها قال الشيخ: ... وعبارة النشر: وقد فتح قوم ذلك كله. انظر: ابراز المعاني:

240، والنشر 75/2

4 النشر ط المجمع: 1305

وهذا بعد إجماعهم على سقوطها حالة الوصل بسبب التقاء الساكنين؛
سكون الألف ، وسكون التنوين .

وهذه مذاهب النحاة وأدلتهم وثمره الخلاف في هذه المسألة:

المذهب الأول: قالوا هذه الألف هي بدل من التنوين مطلقا ،
حُكي عن أبي عثمان المازني، ودليله: إنّ التنوين يبذل ألفا متى كان
بعد الفتحة دون مراعاة كون هذه الفتحة للنصب أو لا .

المذهب الثاني : هي بدل من (لام) الكلمة ، حُكي عن الكسائي
ونسبه أبو عمرو الداني إلى الكوفيين ، وبعض البصريين، ودليلهم:
سقوطها حالة الوصل لالتقاء الساكنين ؛ سكون الألف وسكون
التنوين، فإذا وقف عليها زال التنوين وعادت الألف، فتقدير إبدالها
من حرف أصلي وهو (لام) الكلمة أولى من تقدير إبدالها من زائد
وهو التنوين .

المذهب الثالث: مركب من القولين، حيث خصّ الأول: إذا كانت
هذه الأسماء منصوبة، وخصّ الثاني إذا كانت مرفوعة أو مجرورة،
مراعاة واعتدادا بالأسماء الصحيحة الأواخر والتي لا يبذل فيها
الألف من التنوين إلا حالة النصب، وهو قول أبو علي الفارسي،
وأكثر البصريين ومنهم سيبويه¹.

وثمره الخلاف تتجلى حالة الوقف على هذه الأسماء، فأصحاب
الإمالة يلزمهم الوقف عليها بالإمالة مطلقا على المذهب الثاني،
والمذهب الثالث إن كان الاسم غير منصوب، وأن يوقف عليها بالفتح
مطلقا على مذهب المازني (المذهب الأول)، وعلى المذهب الثالث
إن كان الاسم منصوبا لأنّ الألف المبدلة من التنوين لا تمال عند

¹ انظر النشر ط المجمع : 1305

النحويين، لكن لم ينقل فتحها عن واحد من أئمة القراءات إلا حكاية لا رواية.¹

وممن حكى فيها الفتح أيضا : مكي بن أبي طالب، وابن شريح عن أبي عمرو، وطريق الأزرق، وذكر الفتح عنهما في المنصوب، والإمالة لأبي عمرو في المرفوع والمجروح، وبين بين للأزرق فيهما؛ في المنصوب والمرفوع.

وبالرجوع إلى ابن شريح في "الكافي" وجدت أنه يقول عن الفتح في المنصوب: "والأشهر هو الفتح وبه أخذ".² وعليه يكون الأمر تجاوز حدّ الحكاية إلى القراءة والله أعلم.

وقال مكي: "إن القياس هو الفتح لكن يمنع من ذلك نقل³ القراءة ، وعدم الرواية ، وثبات الياء في السواد".⁴

وقصد مكي (بثبات الياء في السواد): ثبوتها في خط المصحف.

وتحقيق القول في المسألة أنّ الموقوف عليه من إحدى الألفين في نحو: (فُرِيَ ظَاهِرَةً) [سبأ:18] هي الألف الأولى المنقلبة عن الياء، لا الثانية المبدلة من التنوين فإنها هي المعنية بالحذف، وإلا لم ترسم (ياء) في خط المصحف، ففي هذا الموضع الإمالة إذا وقفت على الألف المبدلة من الياء قال الداني "وهو الأوجه وعليه العمل وبه أخذ".⁵

1 انظر النشر ط المجمع : 1306، و انظر الفرق بين الحكاية والرواية في : منهج ابن الجزري في كتابه النشر

هامش : 6 ص: 1381

2 انظر : الكافي : 64

3 في الدر النثير: ط دار الكتب العلمية 2003 : ص 504 ، بالثناء الثلاثية المعجمة (ثقل) وأظنها الأقرب للمعنى وفي التبصرة والنشر المحقق بالنون الموحدة ومحقق النشر د الشنقيطي اعتمد على الدر النثير ط جدة ولذا لم ينتبه لهذا .

4 النشر ط المجمع : 1307 ، التبصرة : 396 - 397، الدر النثير : 504 وكلمة السواد حرفت في النشر ط

الضباع إلى (السواد) انظر النشر: 76/2

5 الدر النثير للمالقي : 3/ 241 نقلا من المفردات

واستدل الداني في جامعہ بأدلة قاطعة نلخص أهمها:

1 - إجماع الصحابة على رسم هذه الألفات ياء في كل المصاحف، مع أن منهجهم مراعاة اختلاف القراءات في رسم بعض المصاحف، فما رسموا (الصلاة) (بالواو) رغم أن أصلها (ياء) إلا للدلالة على عدم الإمالة فيها، وما رسموا (الضحى) و(سجى) بالياء وأصلها واو إلا للدلالة على إمالتها في بعض الأحرف التي نزل بها القرآن.

2 - كما أنه ورد النص عن العرب وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات وقفا، ولا اجتهاد مع النص.

ولذلك قال الإمام الداني: والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول يعني الإمالة قال: وبه أقول لورود النص به، ودلالة القياس على صحته.¹

وبعد أن أتى ابن الجزري بأقوال الداني وأدلتها التي كان يرد بها على من حكى الفتح في هذا في زمانه أو قبله ليرد بها عليهم وعلى الشاطبي ومن تبعه ختم هذا المسألة بنفس الفكرة التي بدأ بها فكان هذا عود على بدء، وذاك في قوله: "فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراء به والله أعلم."²

وفي قوله: "... أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراء به" بيان لاختياره.

¹ جامع البيان : 22 - 761 ، النشر ط المجمع : 1309

² النشر ط المجمع : 1309

المطلب الثاني : استدراكات ابن الجزري في باب ترقيق الراءات وتفخيمها وتغليظ اللامات

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : ترقيق الراء لجميع القراء في : (قَرِيَّة) و (مَرِيْم)

استدرك الإمام ابن الجزري على من نصّ على ترقيق الراء لجميع القراء في كلمتي: (قَرِيَّة) و (مَرِيْم)¹ حيث وقعتا، بسبب سكونها ومجيء الياء بعدها، وهم: أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني صاحب "الهادي في القراءات السبع"، وأبو محمد مكي ، وأبو العباس أحمد المهداوي، وأبو عبد الله محمد بن شريح الاشبيلي صاحب "الكافي"، وابن الفحام ، وأبو علي الحسن بن علي الأهوازي، وأبو الحسن الحُصْرِي الذي بالغ في تغليظ من فخمها ، فقال في قصيدته :

¹ وقد وقعت (قريّة) في 33 موضع في القرآن أولها في البقرة : 58 ، وآخرها في الطلاق : 8 ، وكلمة (مريم) في 35 موضع في 31 آية أولها في البقرة : 87، وآخرها في التحريم : 12.

وإن سكنت والياء بعد كمریم*** فرقق وغلط من يفخم عن قهر¹

وذهب أبو علي بن بليمة إلى ترقيقها لورش من طريق أبي يعقوب الأزرق وبالتفخيم للجميع.²

فبالرغم من أهمية هذه الكتب ومكانة مؤلفيها ، والحملة التي شنّها بعضهم على من قال بتفخيمها ، إلا أن ابن الجزري لم ينجر وراء كل هذا فنجدّه ينتصر للحق، وقّافاً عنده، بعد التمحيص والتحقق من توافر أركان القراءة وفقّ ضوابطه، حيث طالبهم بنص لواء على الأقل من الأئمة المتقدمين فلم يستطيعوا الوقوف عليه، وهذا لعلمه المسبق بنصوصهم³، و نجدّه ينسب التفخيم في هذين الموضوعين للمحققين من أهل الأداء والإتقان، ويؤكد جريان العمل عليه، وهو ما يوافق القياس الذي يعتدّ بما قبل (الراء) لا بما بعدها في الترقيق والتفخيم ، خلافاً للإمالة ، كما ردّ على تغليب الحصري للقائلين بالتفخيم في هذين الموضوعين بقوله: "وذهب المحققون، وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه ... والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش، وغيره في ذلك والله أعلم."⁴

1 النشر ط المجمع : 1368

2 انظر النشر ط المجمع : 1368 ، وتلخيص العبارات لابن بليمة : 51 والتبصرة : 408 ، والكافي : 73

3 قال الشاطبي : وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ فَمَا لَهُمْ ... بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْتَلَأُ = وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ ... فَذَوْنُكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً

4 النشر ط المجمع : 1368 - 1369 ، وجامع البيان : 783 ، والدر النثير : 97 / 4 غير أنه لم نعثر على تغليب الداني لمخالفه ولعله أخذها ابن الجزري من كتاب الرءاءات للداني وهو مفقود . ووجدنا في فهرسة ابن خير ط . دار الغرب : 70 و586 أن أبا الحسن شريح بن محمد وهو ابن صاحب الكافي رد على الداني في كتاب الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني المقرئ رحمه الله في ردّه ترقيق (راء) مريم وقرية .

وأثر هذا الاستدراك في اختياره في هذين الحرفين يتجلى في اختياره للصواب وما عليه العمل لجميع القراء وهذا في قوله: "والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع"

المسألة الثانية : ترقيق الراء الساكنة لجميع القراء في:
(المرء)

استدرك على من قطع بترقيق الراء الساكنة لجميع القراء لكسرة الهمزة بعدها في كلمة: (المرء) في موضعي البقرة والأنفال وهو مذهب الأهوازي، ومكي وابن شريح في "الكافي" والحصري في قوله: " وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش وهو مذهب أبي بكر الأذفوي،¹ وأبي القاسم بن الفحام، وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في "جامع البيان" و"التبصرة" و"الكافي"، إلا أنه قال في "التبصرة": "إن المشهور عن ورش الترقيق."²

وقال الحصري:

ولا تقرأ راء المرء إلا رقيقة * لدى سورة الأنفال أو قصة
السحر³**

والملاحظ أن بعض من ذهب إلى ترقيق الراء في (قرية) و(مريم) ذهب إلى ترقيقها هنا كالأهوازي ومكي لجميع القراء، وابن الفحام، ومكي، والحصري لورش، لأن تأثير الكسرة بعد (الراء) كتأثير (الياء) باعتبارها أصل لها، أما من رققها قبل (الياء) دون

¹ هو أبو بكر، محمد بن علي بن أحمد بن محمد، المصري، الأذفوي، أستاذ، نحوي، مقرئ، مفسر، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن المظفر بن أحمد بن حمدان، قال الداني: انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع رواية ورش، مع سعة علمه، وبراعة فهمه، وتمكنه من علم العربية. وبينه وبين ابن هلال رجل وهو المظفر بن أحمد (ت 388هـ) انظر غاية النهاية : 198 / 2.

² التبصرة لمكي: 408

³ النشر ط المجمع : 1369، والمقصود (بقصة السحر) قصة هاروت وماوت في البقرة الآية: 101

الكسرة كمّكي، وابن شريح فباعثبار أن تأثير الياء أقوى من تأثير الكسرة .

فوجد ابن الجزري يستدرك على أصحاب الترقيق بأنّ أهم الكتب التي ذكرت الوجهين رجحت واختارت التفخيم لجريان العمل به، ومجيء الرواية به، وموافقة القياس له، وهو قول المحققين من أهل الأداء ، فقال رحمه الله وهو يعرض نصوص من سبقه : "وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن.¹ وقال الداني: وقد كان محمد بن علي² وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال،³ وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله (بين المرء) حيث وقع من أجل جرة الهمزة، وقال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت ."⁴

ثم ختم رده ببيان اختياره والراجح عنده وفق ما قرأ به عن شيوخه عن ورش وغيره، وذكر الكتب الأصول التي رجحت التفخيم، أو لم تذكر غيره ، بقوله : " والتفخيم هو الأصح والقياس لورش، وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية، والتيسير، والكافي، والهادي، والهداية، وسائر أهل الأداء سواه."⁵

المسألة الثالثة : وجه ترقيق الراء الواقعة بعد حرف استعلاء من طريق الأزرق

1 الكافي : 76

2 وهو أبو بكر الأذفوي تقدمت ترجمته في الصفحة السابقة:

3 أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال الأزدي المصري، أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على النحاس، وعنه الشعراني وابن الأصبغ وعتيق بن ما شاء الله وابن حمدان، وبينه وبين الأذفوري رجل وهو المظفر بن أحمد (ت 310 هـ) غاية النهاية : 74-75 / 1

4 جامع البيان للداني: 784

5 النشر ط المجمع : 1370 ، وانظر إبراز المعاني لأبي شامة: 257-257، والوافي شرح الشاطبية للقاضي :

استدرك على ابن شريح وابن بليمة حكايتهما ترقيق الراء الواقعة بعد حرف استعلاء عن ورش من طريق أبي يعقوب في أحد الوجهين عنه، نحو: (الصِّرَاطُ) حيث اكتفى بالحكم على حكايتهما بالشذوذ، ومجانبة الصواب، ما دام الأمر يدور في دائرة الحكاية ولم يصل لدرجة الرواية، وما دام ذكرا فيه الخلاف لروش، خاصة وأن ابن شريح يأخذ بالتفخيم لورش وصرح بذلك بعد حكايته لهذا الوجه حيث قال: فإنّه فخم ذلك كله.¹

قال ابن الجزري: "وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي، وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين²، وهو غَلَطٌ والصواب ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم."³

المسألة الرابعة : وجه تفخيم في : (مَرَفِقًا) [الكهف:16] في قراءة من كسر الميم

استدرك على من فخم الراء في (مَرَفِقًا) [الكهف:16] في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء وهم: أبو عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة والكسائي وخلف لأجل عروض كسرة الميم لزيادتها وهو ما قطع به ابن الفحام⁴، وحكاه ابن شريح عن كثير من القراء من غير ترجيح لوجه منهما⁵، وهذا في قول ابن الجزري: "وأما (مَرَفِقًا)، فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في التجريد وحكاه في الكافي أيضا عن كثير من القراء، ولم يرجح شيئا

1 الكافي لابن شريح: 75

2 انظر تلخيص العبارات لابن بليمة: 50 إلا أنّ فيه وجه الترقيق فقط، وليس فيه الوجهين كما قال ابن الجزري.

3 النشر ط المجمع : 1371

4 انظر التجريد لابن الفحام: 177

5 انظر الكافي لابن شريح: 73

والصواب فيه الترقيق وأن الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة
1".

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر ثمرة الخلاف في قراءة هذه
الكلمة مبينا اختياره: "والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق (
المِحْرَابِ) [آل عمران:37] و (إِحْرَاجًا) [نوح:18] لورش، وأنّ تفخيم (
مِرْصَادًا) [النبأ:21] و (لِبَالِمِرْصَادِ) [الفجر:14] من أجل حرف الاستعلاء
بعْدُ ، لا من أجل عروض الكسرة قبلُ. " 2

المسألة الخامسة : وجه ترقيق اللام من اسم الجلالة بعد الفتح
والضم في روايتي السوسي، وروح

استدرك على أبي علي الأهوازي حكايته ترقيق اللام من اسم
الجلالة بعد الفتح والضم في رواية السوسي، وروح بن عبد المؤمن
، وتبعه على ذلك ابن الباذش، كما قال ابن الجزري في "النشر" ،
إلا أنّ الأستاذ أبو جعفر بن الباذش في "الإقناع" لم يذكر رواية
روح بن عبد المؤمن وإنما ذكر روايتي ابن شجاع³، واللؤلؤي عن
أبي عمرو، واللؤلؤي هو أبو عبد الله أحمد بن موسى وهو الذي أخذ
عنه روح القراءة⁴.

كما نسب ابن الجزري الترقيق لأبي بكر بن مقسم⁵، وقال وهو
مذكور عن أبي عمرو والكسائي ، وذكر ابن الباذش أن أباه علي بن

1 النشر ط المجمع : 1372

2 النشر ط المجمع : 1380

3 ذكر في الإقناع : (شجاع) بدون ابن والصحيح ما أثبتناه وهو أبو عبد الله محمد بن شجاع البلخي البغدادي،
الفقيه الحنفي، كان يقول بخلق القرآن ، وينتقص أئمة الحديث ، ثم تاب ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبي
محمد اليزيدي عن أبي عمرو مات يوم عرفة تـ 264هـ انظر غاية النهاية : 2 / 152 -

4 ويحتمل أن روح ذكر في كتاب الوجيز للأهوزي الذي لا يزال مخطوطا .

5 أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي، قال الداني: هو مشهور بالضبط
والإتقان ... غير أنه سلك مذهب ابن شنيوذ، فنوظر فلم يكن عنده حجة، فاستئيب فرجع عن اختياره ، ثم رجع بعد
موت = = ابن مجاهد إلى قوله، فكان يقرأ بما وافق خط المصحف وإن لم يكن له أصل تـ (354هـ). انظر معرفة
القراء : 173 وما بعدها، والنشر: 17 / 1.

محمد حدثه بسنده إلى أبي حمدون أن الكسائي كان يرقق إذا قرأ لنفسه، قال: " قال الأهوازي: وكذلك قرأتها على أبي حمدون عن الكسائي."

وذكر في "الإقناع" أن الأهوازي نسب ذلك إلى مذهب البصريين قديماً، ومذهب الكوفيين حديثاً.¹

وبتأمل هذه الروايات كلها نجد أن مدارها على الأهوازي فهو المذكور في كل أسانيدها، وهو ثقة مشهور إلا أنه تكلم فيه من جهة إكثاره من الروايات والشيوخ قال عنه ابن الجزري: " إمام كبير القدر لكنه لا يخلو من أغاليط وسهو وكثرة الشره،² وهذه إحدى أغاليطه، ومما سها وشدّ فيه وخرق به الإجماع، ولذلك لم يأخذ له ابن الجزري من كتابه الوجيز سوى ثلاثة طرق وهذه ليست منها³، كما أن كتاب "الإقناع في القراءات السبع" رغم حسنه وأهميته لا يخلو من أوهام.⁴

ولمّا كانت رواية روح والسوسي وحتى الكسائي من الوجيز ليست من طرق "النشر" لم يُطل ابن الجزري في الرد حيث اقتصر على الحكم على التلاوة بعدم الصحة، و حكم على الرواية بالشذوذ. فقال: " وقد شدّ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام يعني: بعد الفتح والضم عن السوسي، وروح وتبعه في ذلك من رواه

1 انظر النشر ط المجمع: 1395 والإقناع: 1 / 337 - 338

2 انظر ترجمته في غاية النهاية: 1 / 220 وما بعدها

3 وهذه الثلاثة للأهوازي هي: اثنان في رواية ابن ذكوان من طريق الأخرم عن الأخفش، والثالثة في رواية

حفص من طريق الولي عن الفيل عن عمرو بن الصباح. انظر النشر: 1 / 141 و 154

4 قال ابن الجزري عن ابن البادش: ألف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب ولكنه ما يخلو من أوهام نبهت عليها في كتابي الإعلام. انظر غاية النهاية 83 / 1

عنه كابن الباذش في إقناعه، وغيره، وذلك مما لا يصح في التلاوة،
ولا يؤخذ به في القراءة والله تعالى أعلم.¹

المبحث الثاني:

استدراكات ابن الجزري من باب الوقف على أواخر الكلم

إلى نهاية قسم الأصول

في هذا المبحث عرض لاستدراكات الإمام ابن الجزري في
أبواب الوقف أواخر الكلم، والوقف على مرسوم الخط، وبيانات
الإضافة والزوائد في مطلبين، يحتوي المطلب الأول على خمس
مسائل، والثاني على ثمان مسائل.

¹ النشر ط المجمع: 1395

المطلب الأول : استدراكات ابن الجزري في باب الوقف على أواخر الكلم وباب الوقف على مرسوم الخط

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى : وجه الروم والإشمام في ميم الجمع للواصلين

استدرك على أبي محمد مكّي بن أبي طالب إجازته للروم¹
والإشمام² في ميم الجمع لمن وصلها من القراء ، قياسا على هاء
الضمير الغائب .

حيث رافع مكّي من أجل هذا وعضده بالأدلة وأطال وادعى
النصّ والإجماع، وأتهم القراء بإغفال ذكر هذه المسألة، كما اتهم من
ترك الروم وإشمام حركة الميم بالخروج عن النص، وسأحاول
تلخيص أهم ما استند إليه وهو دليل القياس، ثم مناقشة أدلته :

● قاس مكّي بن أبي طالب ميم الجمع على هاء الكناية ، والعلة
الجامعة هي أنّ كليهما يوصل بحرف إلى حركتها، ويثبت هذا
الحرف وصلا، لا وقفا ، بل الميم أقوى من الهاء لعدم جواز الروم
والإشمام في الهاء إذا كانت ساكنة أو كانت حركتها كحركة ما قبلها
، وهذا لا يكون في الميم³.

وهذه الأدلة من مكّي هي مجرد دعاوي لم يُقم عليها بينات، حيث
ادعى النص ولم يأت به صحيحا صريحا، وعدم وجود النص النافي
لا يلزم منه وجود النص المثبت، لأنّ الأصل عدم القراءة بوجه ما

¹ الروم هو : تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها ، أو هو النطق ببعض الحركة . النشر: 121/2

² الإشمام هو : الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ، بأن تجعل شفقتك على صورتها إذا لفظت بالضم، وورد
عن الكوفيين قلب المصطلحين الروم إشماما والعكس . انظر النشر : 121 / 2

³ انظر : التبصرة لمكي: 341 - 342

لقارئ من القراء إلا بنص، وعليه فالمُثبت هو المطالب بالنص أمّا النافي فتمسكه بالأصل دليل قوي، ولذلك تقرر في علم الأصول أنّ كل من ادعى خلاف الأصل هو الذي يطالب بالدليل.

أمّا دعوى الإجماع فهي باطلة، بل الإجماع على خلافه، باعتباره لما اتهم القراء بإغفال هذه المسألة دون تحديد هذا الإهمال بزمان ولا مكان معين ولا بأشخاص معينين، يعتبر دليلاً بيّن على عدم انعقاد الإجماع أصلاً.¹

أما القياس فهو مع الفارق لأنّ ميم الجمع لا حركة لها أصلاً بدليل قراءة الجمهور، وعليه فحكمها في الوقف يختلف، فبطلّ القياس بهذا الفارق، والأصل النظر في أصل حركة الحرف قبل النظر إلى حركة ما قبله، ثم إنّ القراءة لا تثبت بالقياس وحده بل هي سنة متبعة، هذا إن وقع التسليم بصحة القياس، ولم يقع.

ورغم أنّ مكي قد أطل في الانتصار لمذهبه لكن ابن الجزري لم يكن رده بنفس القوة، لأنّ مذهب لم يتجاوز كتابه "التبصرة" ولم يكن له أي تأثير، والناس قبل مكي وبعده وفي زمان ابن الجزري تقرأ بخلافه، فلم يكن هناك داعٍ للاسترسال في الرد من ابن الجزري ولذا جاء رده على هذا النحو: "وشذ مكي فأجاز الروم، والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياساً على هاء الضمير وانتصر لذلك وقواه، وهو قياس غير صحيح لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعولت حركة الهاء في الوقف

¹ الإجماع على خلافه حيث ذكر ابن الجزري أنّ هناك خمسة أصناف لا يوقف عليه عند جميع القراء إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام منها ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل ووصله، وهم: ابن كثير، وأبو جعفر، وقالون بخلافه، وورش إذا وقع بعدها همزة وفي قراءة من لم يحركه، ولم يصله وهم الباقر. انظر النشر: 2 /

معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.¹

المسألة الثانية : وجه الوقف بتخفيف النون على : (فِيمَ

تُبَشِّرُونَ) لابن كثير

استدرك على أبي عمرو الداني قوله في قوله تعالى : "(فِيمَ تُبَشِّرُونَ)" [الحجر:54] والوقف على قراءة ابن كثير² غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت والتقاؤهن ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع الألف قبله نحو (الدَّوَابُّ) و(صَوَافٍ) و(غَيْرَ مُضَارٍّ) و(وَلَا جَانٌّ) وما أشبهه، وكذلك (وَاللَّذَانَ) و(هَذَانِ)³ على قراءته⁴ لأن الألف للزوم حركة ما قبلها قوي المدُّ بها، فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلهما وانتقالهما خلص السكون بهما فلذلك يمكن النقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك . انتهى.⁵

حيث فرق الداني بين السواكن التي قبلها ألف، وبين التي قبلها الياء والواو والصواب ألا فرق ، ولذلك قال ابن الجزري مستدركا على الداني : "وهو مما انفرد به، ولم أعلم أحدا وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه، والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم، فلا يجتمع السواكن المذكورة؛ على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق

1 النشر ط المجمع : 1407 - 1408

2 لأنه يقرأها بكسر النون مشددة ومد الواو مدا مشبعا

3 مواضع هاته الكلمات بالترتيب : الأنفال: 22 ، الحج: 36، النساء: 12، الرحمن: 39 ، النساء: 16، طه:

63

4 أي قراءة ابن كثير المكي

5 النشر ط المجمع : 1417 ، وانظر جامع البيان : 1267

بساكنين غيره؛ وإن كان في زنة الساكنين فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حساً، ولذلك ساغ الوقف على نحو (صَوَافَّ) و(الدَّوَابُّ) بالإسكان، ولم يسغ الوقف على (أَرَأَيْتَ) [الكهف:63]،¹ ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم.²

وأثر هذا الاستدراك في قراءة ابن كثير ظاهر في قوله: " والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم. " مهما كان حرف المد الذي قبل الساكن.

المسألة الثالثة: وجه الوقف بالهاء على نحو: (ذَاتِ الشُّوْكَةِ) لابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي

استدرك على أبي العباس بن جبارة المقدسي³ زعمه أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي⁴ يقفون بالهاء على (ذَاتِ الشُّوْكَةِ) [الأنفال:7] و(بِذَاتِ الصُّدُورِ) [آل عمران:119]⁵ و (ذَاتِ لَهَبٍ) [المسد:3]

والأصل الوقف بالتاء موافقة لخط المصحف إلا ما ورد فيه نص عن أئمة القراءة وتلقاه أهل الأداء بالقبول، وكل ما لم يرد فيه نص فهو باق على الأصل من غير حاجة إلى القياس.

قال ابن الجزري في معرض رده على المقدسي: "فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخْوَاتِهِ، وَنَصَّ عَمَّنْ لَا نَصَّ عَنْهُ، وَلَا أَعْلَمَهُ إِلَّا قَاسَهُ عَلَى مَا

¹ ويوقف على مثل هذا الموضع لورش بالتسهيل بين بين لأجل اجتماع ثلاث سواكن بخلاف الوقف على المشدد انظر النشر ط المجمع : 979 ، والهامش رقم : 4

² النشر ط المجمع : 1418 ، وانظر : 979

³ أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي ثم الصالحي شارح الشاطبية توفي 728 هـ انظر غاية النهاية : 122 / 1

⁴ في النشر ط دار الكتب العلمية : الكسائي ويعقوب : وهو خطأ لأن كتاب ابن جبارة في شرح الشاطبية ويعقوب ليس من القراء السبعة . انظر : منهج ابن الجزري : هامش 1 ص 1485

⁵ وردت في 12 موضع أولها في آل عمران : 119 .

كتب بالتاء من المؤنث وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه
بالتاء للجميع اتباعاً للرسم والله أعلم.¹

المسألة الرابعة: وجه الوقف بالهاء للكسائي وحده في : (وَمَنَوَةٌ)
(

استدرك على جماعة من العراقيين وهم: أحمد بن سوار صاحب
"المستنير" ، ومحمد القلانسي صاحب "الكفاية الكبرى" و"الإرشاد"
، وعبد الله سبط الخياط صاحب "المبهج" وغيرهم ممن روى عن
الكسائي وحده الوقف بالهاء، وعن الباقيين بالتاء في : (وَمَنَوَةٌ)
[النجم:20].

حيث قال ابن سوار: "وقف الكسائي وحده بالهاء"²، وقال سبط
الخياط: "وقف الكسائي وحده عليها بالهاء"³، وقال القلانسي:
"وكلمهم وقف بالتاء إلا الكسائي فإنه يقف بالهاء"⁴.

فبعد أن قام ابن الجزري بتخطئة هؤلاء العراقيين، بين سبب
الخطأ العائد إلى سوء فهم لنص في كتاب نصير بن يوسف بن أبي
نصر⁵ في رسم المصحف⁶ الذي ذكر فيه أنها رسمت بالهاء ، فلما
كان بن أبي نصر من أجل أصحاب الكسائي حَمَلُوا الرسم على رواية
القراءة عنه وأخذوا بمفهوم المخالفه لغيره من القراء.

1 النشر ط المجمع : 1429 - 1430

2 المستنير لابن سوار : 464 / 2

3 المبهج لسبط الخياط: 758 / 2

4 الكفاية الكبرى لأبي العز: 292 و انظر الإرشاد لابي العز: 400

5 أبو المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر، الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن
الكسائي وهو من جلة أصحابه وأبي محمد البيهقي، روى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني قال الذهبي :

كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصنيف وقال سبط الخياط: وكان ضابطاً عالماً بمعنى

القراءات ونحوها ولغتها انتهى، مات في حدود 240هـ انظر غاية النهاية : 340 / 2

6 كتاب نصير في الرسم مفقود ونقل عنه علم الدين في (الوسيلة في شرح رائية الشاطبي)

وهذا معنى قول الشاطبي في منظومته في رسم المصحف
المعروفة بـ "عقيلة أتراب القوائد"، أو الرائية :

..... *** بِأَلْهَا مَنَاءَ نَصِيرٍ عَنْهُمْ نَصْرًا¹

أي نصرها رسماً لا قراءة عن الكسائي وحده.

قال ابن الجزري مستدركا على هؤلاء العراقيين بعد أن ذكر
مذهبهم للكسائي في هذا الموضوع: " وهو غلط وأحسب أن الوهم
حصل لهم من نصِّ نُصِيرٍ على كتابته بالهاء. ونصير من أصحاب
الكسائي فحملوا الرسم على القراءة وأخذوا بالضد للباقيين. ولم يُرد
نُصِيرٌ إلا حكاية رسمها كما حكى رسم غيرها في كتابه مما لا
خلاف في رسمه، ولا تعلق له بالقراءة".²

وممن استدرك عليه ابن الجزري في هذا الحرف من سورة النجم
أيضاً أبو علي الأهوازي بعد أن عبّر عن تعجبه من زعمه إجماع
القراء على الوقف عليها بالتاء تبعاً لإجماع المصاحف على كتابتها
بالواو، في قوله: "والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف
على كتابتها (وَمَنْوَةٌ) بواو والوقف عليه عن الجماعة بالتاء،³
فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم ، والله
أعلم".⁴

**المسألة الخامسة : وجه الوقف بالهاء على : (مَرَضَاتِ) لحمزة
وحده**

1 وهو عجز البيت رقم: 279 وصدوره : وذات مغ يا أبت ولات حين وقل

2 النشر ط المجمع : 1430-1431

3 قال د: الشنقيطي محقق النشر في الهامش : 3 ص 1431 عن كلام الأهوازي : لم أجده في الوجيز ولا
الموجز فلعله في كتبه الأخرى .

4 النشر ط المجمع : 1431

استدرك عل صاحب "التبصرة" وغيره حكايتهم الوقف بالهاء على (مَرْضَاتٍ) ¹ عن حمزة الزيات وحده، ² والصحيح أن النص الوارد عنه الوقف بالتاء، وإنما ورد النص بالوقف عليها بالهاء عن علي بن حمزة الكسائي وحده، حتى أن ابن مجاهد قال: "وكان حمزة يقف على (مَرْضَاتٍ) بالتاء، والكسائي والباقون بالهاء"³ ويقصد أن النص لم يرد إلا عن حمزة كما قال الداني ⁴.

وقال في "النشر": وفي التبصرة حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء، وكذا حكى غيره ⁵. وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء قال الداني في الجامع: وهذا هو الصحيح عنه ⁶.

وأثر هذا الاستدراك على اختيار ابن الجزري يتجلى في جزمه بورود الخلاف عن حمزة، لكن الصواب عنه الوقف بالتاء كالجمهور إلا الكسائي الذي يقف بالهاء وهو الصحيح عنه والمختار عنده ⁷.

¹ وردت في أربعة مواضع: في البقرة: 207، 256، النساء: 114، التحريم: 1
² لكن عبارة مكى في التبصرة مخالفة لما صرح به النشر قال مكى: ووقف حمزة على مرضاة بالتاء، ووقف الباؤون بالهاء. التبصرة: 438، وهذا أيضا غلط صوابه: الكسائي وحده بالهاء
³ وهي نفس عبارة مكى انظر التبصرة: 438، انظر السبعة: 180
⁴ انظر جامع البيان: 800، والنشر ط المجمع: 1428
⁵ مثل طريق الفارسي عن حمزة في جامع البيان: 800
⁶ النشر ط المجمع: 1428، وانظر جامع البيان: 800
⁷ انظر: النشر ط المجمع: 1427

**المطلب الثاني : استدراكات ابن الجزري في باب ياءات الإضافة
وباب ياءات الزوائد**

وفيه ثمان مسائل

المسألة الأولى : وجه إثبات الياء عن روح في : (يَاعِبَادِي لَأَخَوْفٌ عَلَيْكُمْ)

استدرك على ابن الجزري على ابن مهران انفراده بإثبات الياء
عن روح بن عبد المؤمن عن يعقوب في موضع (يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ
عَلَيْكُمْ) [الزخرف: 68] وتبعه على هذا أبو القاسم الهذلي.¹

قال ابن الجزري: "وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة."²

واستدراكه هذا جاء بعد أن بين أنها انفراده وَجَدَتْ من يتابعه فيها
، لكن لما كان العمل وإطباق القراء الموصوفين بالإتقان والأداء
على خلافه ، لم يطل في الرد، فإن روح وابن كثير، وحمزة
والكسائي، وخلف وحفص يحذفون الياء تبعا لرسم مصاحف العراق
ومكة، وأثبتها أبو بكر شعبة، وأبو الطيب عن رويس مفتوحة وصلا
ساكنة ووقفا

والباقون أثبتوا الياء ساكنة وصلا ووقفا وهم: نافع وأبو عمرو وابن
عامر وأبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب.³

وفي نفس الموضع سجلّ ابن الجزري على الهذلي شذوذه بحذف
الياء عن أبي عمرو بن العلاء وقفا.⁴ وأرجع ابن الجزري سبب هذا
الشذوذ إلى ظنه أنه من ياءات الزوائد⁵ عند أبي عمرو، وكيف
تكون عنده كذلك وقد نصّ أبو عمرو على رؤيتها في مصاحف
المدينة والحجاز في قوله: وأما أبو عمرو البصري فقد قال: رأيتها

1 انظر النشر ط المجمع: 1525 ، والغاية لابن مهران : 445 ، والمبسوط : 400 ، والكامل للهذلي: 440

2 النشر ط المجمع: 1525

3 انظر النشر ط المجمع : 1524 - 1525 ، و 1904

4 وقد سبق الهذلي (ت 465 هـ) ابن مهران (ت 381 هـ) في المبسوط وهو ما لم يشر إليه ابن الجزري: وهذه
عبارة: قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب (يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ) بالياء في الوصل والوقف
إلا أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء. المبسوط لابن مهران: 400 والصواب أن يقول شذ ابن مهران وتبعه الهذلي.

5 وهذا التوجيه من ابن الجزري استنبطه من ذكر الهذلي في كامله هذا الموضع في ياءات الزوائد في آخر سورة
الزخرف والله أعلم . أنظر الكامل : 460. والياءات الزوائد : هي الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم
المصاحف العثمانية وتكون في الأسماء والأفعال فقط ، ويدور الخلاف القراء فيها بين الحذف والإثبات. انظر
النشر: 161/2

في مصاحف المدينة والحجاز بالياء."¹ ولذا فهي عنده من ياءات الإضافة² التي يجب إثباتها وصلاً ووقفاً، فقال ابن الجزري: "وشدّ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وُقفاً، وهو وهمّ فإنه ظن أنها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه وليست عنده من الزوائد، بل هي عنده من ياءات الإضافة فإنه نص على أنه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز كما سنذكره في موضعه، وإذا كانت عنده ثابتة وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في الحاليين، والله أعلم."³

المسألة الثانية: إجراء وجهي الفتح والإسكان لقالون، ووجه الفتح وحده لابن وردان في: (وَمَحْيَايَ)

استدرك على أبي علي بن بليمة القيرواني، وظاهر عبارة ابن الفحام في "التجريد" إجرائهما الوجهين؛ الفتح، والإسكان عن قالون في كلمة (وَمَحْيَايَ) [الأنعام: 162] ⁴

فرد ابن الجزري عليهما: بعد أن بيّن أن رواية ابن بليمة شاذة ولم يرو أحد من أصحاب قالون عنه ذلك وهو خلاف المشهور عنه. بقوله: "وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر التجريد، وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه بالإسكان."⁵

1 النشر: ط المجمع: 1904

2 ياءات الإضافة: كل ياء دالة على المتكلم زائدة عن أصل الكلمة وتأتي متصلة بالاسم والفعل والحرف. انظر النشر: 161/2

3 النشر ط المجمع: 1525 - 1526

4 وهو ما لم أجد في "تلخيص العبارات" لابن بليمة، ولا في "التجريد" لابن الفحام، فعبارة التلخيص: أسكنها نافع بخلاف عنه وفتحها الباقون، وفي التجريد أثبت الخلاف عن ورش وحده في قراءة نافع، فعبارة التلخيص محتملة. انظر تلخيص العبارات: 61، والتجريد: 223

5 النشر ط المجمع: 1519

وفي نفس الحرف استدرِك على أبي العز صاحب " الكفاية الكبرى" و"الإرشاد"¹ انفراده عن شيخه الواسطي ، عن النهراواني عن ابن وردان بالفتح ، بقوله: "وانفرد أبو العز القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن أبي وردان بفتح الياء كقراءة الباقيين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني ... بل الذين رَوَوْا ذلك عن أبي العز، نفسه خالفوه في ذلك كالحافظ أبي العلاء الهمداني²، وغيره فالصحيح روايته عن أبي جعفر هو الإسكان كما قطع به ابن سوار³ والهذلي وابن مهران⁴ وابن فارس وأبو العلاء وأبو علي البغدادي⁵، والشهرزوري⁶ وابن شيطا، وغيرهم والله أعلم."⁷

وأثر هذا الاستدراك واضح في اختياره لقالون وأبي جعفر بكمالهما وجه الإسكان وهذا في قوله عن قالون: بل الصواب عنه بالإسكان، وقوله عن أبي جعفر: فالصحيح روايته عن أبي جعفر هو الإسكان .

المسألة الثالثة : تضعيف وجه إسكان (وَمَحْيَايَ) لورش بسبب ما رُوي عنه أنه كان يقرأها بالإسكان ثم رجع إلى الحركة .

استدرِك على أبي شامة تضعيفه لقراءة إسكان (وَمَحْيَايَ) لورش بسبب ما رُوي عنه أنه كان يقرأها بالإسكان ثم رجع إلى الحركة .

1 انظر : الإرشاد : 231، والكفاية الكبرى لأبي العز: 169

2 انظر : غاية الاختصار لأبي العلاء: 333

3 انظر المستنير لابن سوار: 144 /2

4 انظر الغاية لابن مهران : 252

5 انظر : الروضة في القراءات الإحدى عشر لأبي علي للمالكي: 542

6 انظر المصباح للشهرزوري: 321 /3

7 النشر ط المجمع : 1519

قال أبو شامة: "كان نافع يقرأ أولاً (وَمَحْيَايَ) ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها بالنصب. قلت: فهذه الرواية تقضي على جميع الروايات؛ فإنها أخبرت بالأمرين، ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك فلا تعارضها رواية الإسكان؛ فإن الأولى معترف بها، ومخبر بالرجوع عنها، وكيف وإن رواية إسماعيل بن جعفر وهو أجل رواة نافع: موافقة لما هو المختار... ولا ينبغي لذي لب إذا نقل له عن إمام روايتان أحدهما أصوب وجها من الأخرى أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى."1

حيث تعقب ابن الجزري كلام أبي شامة ونسفه نسفاً، واستهله ذلك بقوله: "وفيه ما لا يخفى"2.

أي في كلامه أمور لا ينبغي أن تخفى على ذي لب سليم نحاول تلخيصها في هذه النقاط

● ناقش قوله: "فهذه الرواية (أي رواية الفتح) تقضي على جميع الروايات" بعدم التسليم بأن الرواية التي انفرد بها واحد وأعلها أئمة هذا الشأن ورثوها، تقضي على رواية الجَمّ الغفير المتلقاة عنه بالقبول، فلو ثبت رجوعه إلى الفتح لنقله من كان ملازماً له من حين صدره إلى وفاته كالمسيبي وابن جمار وقالون وغيرهم.

● وناقش قوله: "إن رواية إسماعيل بن جعفر³ وهو أجل رواة نافع: هي الفتح" إن هذا لا يعرف في كتاب من كتب القراءات المشهورة ولم يقل بهذا إلا ابن مجاهد في كتابه "الياءات" واعتبر الأئمة ذلك غلطاً من ابن مجاهد لا يتابع عليه.

1 إبراز المعاني لأبي شامة: 300-301 و النشر ط المجمع 1528

2 انظر رده على أبي شامة كاملاً النشر ط المجمع 1528، 1529

3 أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولا هم المدني جليل ثقة، ولد (130هـ) قرأ على شيبه بن نصاح ثم على نافع و سليمان بن جمار وعيسى بن وردان، روى عنه القراءة الكسائي وقتيبة وابن سلام والدوري

توفي ببغداد 180هـ. انظر غاية النهاية: 1 / 163

● أما قوله : "ولا ينبغي لذي لب .." ففساده ظاهر بل لا ينبغي لذي لب أن يقول ما قاله لما يلزم منه من رد حروف عديدة متواترة عن كل واحد من الأئمة ، لأن كل واحد منهم له في حروف روايتان ، ثم بين ابن الجزري معنى قوله: "ثم رجع إلى تحريكها " هو الانتقال ، لا الإبطال ، فالأول لا يلزم منه الثاني إلا إذا استحال اجتماعهما، خاصة وأن الفعل رجع تمّ تعديته في نص الرواية بـ (إلى) وليس بـ (عن) والفرق واضح .

● وأما قوله : "أحدهما أصوب وجها من الأخرى" فهذا اعتراف منه أن الإسكان صواب وبهذا وقع أبو شامة في تناقض لمّا حكم عليه بالضعف، وأن مسألة أخذ الأقوى من قولي إمام من الأئمة إنما يكون في المسائل الاجتهادية لا في المنصوصات التي تفيد اليقين.¹

وبعد ان تعقب ابن الجزري كلام أبي شامة وبين ما فيه من المثالب، تعقب رواية ابن الجهم² عن الهاشمي³ عن إسماعيل التي فيها الرجوع للفتح عن نافع، بأنها رواية باطلة كما حققه الحافظ أبو عمرو الداني من جهتين :

1 - عدم ذكر الهاشمي للفتح في كتابه وإنما ذكر ضده في موضعين .

2 - نصّ إسماعيل على الفتح في كتابه المصنف في قراءة المدنيين لكن الهاشمي روى هذا الكتاب عنه بسنده سماعا بالإسكان .

¹ وهذا هو الفرق بين الخلاف في المسائل الاجتهادية، واختلاف القراءات التي هي بمثابة تعدد الآيات.
² أبو عبد الله محمد بن الجهم بن هارون، البغدادي، إمام في القراءة وأما في الحديث فقال الخطيب: ثقة صدوق، (ت 277هـ). انظر تاريخ بغداد ط دار الكتب 159/2، وغاية النهاية 113/2، وفيها أنه (ت 208هـ). وهو خطأ بين

³ أبو أيوب سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي البغدادي ضابط مشهور ثقة، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر وله عنه نسخة روى القراءة عنه محمد بن الجهم والحسين بن علي بن حماد توفي سنة 219هـ . انظر غاية النهاية 313/1

وعليه فهي من أوهام ابن الجهم وأغلاطه عن نافع، والصواب أن الوجهين صحيحان عن ورش من طريق الأزرق، إلا أن رواية ورش عن نافع بالإسكان، والفتح اختياره لنفسه لكن هذا الاختيار لا ينسخ وجه الإسكان.¹

قال الحافظ الداني: "سكنها نافع بخلاف عن ورش والذي أقراني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان وبه أخذ... فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الإسكان ويختار من عند نفسه الفتح."²

وأثر هذا الاستدراك يكمن في اختياره في هذا الحرف لورش من طريق الأزرق الوجهين، إلا أن الثابت عن ورش عن نافع رواية وجه الإسكان، أما الفتح فهو اختياره لنفسه.

المسألة الرابعة : وجه فتح الياء في : (إِخْوَتِي إِنَّ) للأصبهاني من طريق النهرواني وقالون من طريق الحلواني.

استدرك على الحافظ أبي العلاء وتعجب من ذكره لفتح الياء من (إِخْوَتِي إِنَّ) [يوسف 100] ³ من طريق النهرواني عن الأصبهاني عن ورش، بأنه لم يقرأ بهذه الطريق إلا على أبي العز ولم يذكر أبو العز له عنه إلا الإسكان في "كفايته الكبرى"⁴، والذي انفرد بهذا عن الأصبهاني، وقالون، هو أبو علي العطار كما ذكر أحمد بن سوار، وهي انفراد شاذة لا يتابع عليها لمخالفته لسائر الرواة من طريق

1 انظر النشر ط المجمع : 1519

2 التيسير : 108-109، والنشر ط المجمع : 1518 و(محيي) فيها لورش أربعة أوجه : فتح الياء الأولى والثانية مع القصر ، فتح الأولى وإسكان الثانية مع الطول ، التقليل للأولى وفتح الثانية مع القصر ، التقليل للأولى وإسكان الثانية مع الطول ، ويقدم الوجه الثاني والرابع

3 اختص أبو جعفر والأزرق بفتح هذه الياء، والباقيون بإسكانها

4 قرأ أبو العز طريق الأصبهاني من طريق أبي الربيع سليمان بن داود الرشدني ، وليس له في هذا الحرف له غير الإسكان . انظر الكفاية الكبرى : 37 ، 199

الأصبهاني، والحلواني، وهذا في قول ابن الجزري بعد أن بين من اختص بفتح الياء في هذا الموضع من القراء العشرة وهما: أبو جعفر وأبو يعقوب الأزرق: "وانفرد أبو علي العطار فيما ذكره ابن سوار¹ عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر من طريقي الأصبهاني عن ورش، وعن الحلواني عن قالون بفتحها أيضا فخالف سائر الرواة من الطريقتين، والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني على الأصبهاني، وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلا على أبي العز القلانسي؟ ولم يذكر الفتح أبو العز في كتبه والله أعلم." 2

المسألة الخامسة : وجه فتح الياء في : (مَا لِي لَأَ أَرَى الْهُدْهُدَ) لابن ذكوان

استدرك على النقاش³ روايته عن الأخفش عن ابن ذكوان فتح الياء في (مَا لِي) من قوله تعالى: (مَا لِي لَأَ أَرَى الْهُدْهُدَ) [النمل:20] ، بأن هذه الرواية شاذة لمخالفتها الإجماع، والصواب عن ابن ذكوان هو الإسكان، وهذا في قول ابن الجزري: "وشدّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضا جميع أهل

¹ انظر المستنير : 2 / 222 ، وعبارته : وزاد شيخنا أبو علي العطار قال وكذلك روى النهرواني عن ورش وقالون . قلت : قرأ ابن سوار رواية ورش من ثلاثة طرق : الطريقتين المشهورين ، وطريق عبد الصمد أبو الأزهر صاحب الإمام مالك . انظر المستنير : 1 / 247 - 250

² النشر ط المجمع : 1510 ، وقد سجل الدكتور أشرف طلعت ؛ محقق "غاية الاختصار" على هذا التعجب ملاحظات تلخصها فيما يلي: الأولى : عدم الدقة في لفظة (في كتبه) لأنه اعتمد على كتابين لأبي العز هما الإرشاد =

= والكفاية الكبرى ، والأول ليس فيه رواية ورش أصلا ، الثانية : إن عدم ذكره في كفايته لهذا الوجه من هذه الطريق لا يلزم أنه لم يقرئ به ، لأنه لم يذكر فيها عن الأصبهاني إلا طريق أبو الربيع سليمان بن داود الرشديني، ولكنه أقرأها من طريق أبي الأشعث كما أسند تلميذه أبو العلاء في غايته انظر غاية الاختصار : 94، 348

³ أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند الموصلي النقاش. نزيل بغداد، الإمام العلم، مقرئ مفسر، ولد 266هـ، وعني بالقراءات من صغره، أخذ القراءة عرضا عن أبي ربيعة وأبي أيوب الضبي، وهارون الأخفش وابن خزيمة، أخذ القراءة عنه عرضا ابن أشتة و الدارقطني و ابن مهران وكان يُقصد في قراءة ابن كثير وابن عامر لعلو إسناده فيهما (ت 351 هـ) انظر غاية النهاية : 2 / 119

الأداء حتى الآخذين عنه،¹ والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه.²

المسألة السادسة : وجه حذف الياء في الوقف على : (تُوثُونِ)
لقنبل ، وإثباتها لقالون من طريق أبي نشيط في: (وَاتَّبِعُونِ)

استدرك على الهذلي استثنائه حذف الياء في الوقف عن ابن
شنبوذ عن قنبل عن ابن كثير في (تُوثُونِ) [يوسف:66]

وعبارته في " الكامل ": " وروى ابن شنبوذ عن قنبل في قوله: (تُوثُونِ) بياء في الوصل. "³

فبعد أن قطع ابن الجزري بإثبات الياء وقفا ووصلا لابن كثير
بكمالها، ومن وافقه،⁴ أكد على أن ما انفرد به الهذلي مجرد وهم لأن
سائر الرواة على خلافه، بقوله: " وهو وهم. "⁵

وذكر ابن الجزري أن من أوهام الهذلي أيضاً إثبات الياء لقنبل
في (يَدْعُ الدَّاعِي)⁶

غير أن عبارته في " الكامل " ليست صريحة، وإنما دلالتها بمفهوم
المخالفة، فبعد أن ذكر خمسة عشر حرفاً منها حرف سورة القمر
اتفق البزي والقواس على إثبات الياء فيها، استثنى كلمتين يحذف

1 الرواة عن النقاش كابن مهران ومحمد بن أشته والحسن بن محمد الفحام وأبو الحسن القطان وأبو الفرج
النهرواني وغيرهم .

2 النشر ط المجمع : 1523

3 الكامل للهذلي: 436

4 وهم : الأبوان (أبو جعفر، وأبو بكر شعبة) أثبتوها وصلا ويعقوب مع ابن كثير مطلقاً. انظر النشر ط المجمع
: 1541

5 النشر ط المجمع : 1541

6 المراد الموضع الأول من سورة القمر أي الآية : 6 ، لأن الثاني الآية : 8 اثبتها ابن كثير ويعقوب بلا خلاف
مطلقاً، ونافع وأبو جعفر وأبو عمرو وصلا ، أما الأول أثبتها ورش وأبو جعفر وأبو عمرو وصلا ، ويعقوب
والبزي مطلقاً. انظر النشر ط المجمع : 1541

ففيهما قنبل الياء مطلقا، وليس منهما حرف سورة القمر، ففهم أن له فيه الإثبات كالبيزي.¹

فبعد أن أكد ابن الجزري على الإثبات في هذا الموضع لابن كثير من رواية البيزي فقط وبه قرأ على شيوخه، وأن ما رواه الهذلي مخالف لما عليه الرواة عن قنبل، حكم على هذه الانفرادة بالوهم فقال: "وذكر الهذلي الإثبات أيضا عن قنبل وهو وهم".²

ومما خالف فيه الهذلي أيضا سائر الرواة ما انفرد به عن أبي نشيط عن قالون بإثبات الياء في حرف الزخرف (وَاتَّبِعُونَ) [الزخرف:61]³، وعبارته: "زاد المسيبي والشذائي عن أبي نشيط (وَاتَّبِعُونَ)".⁴

ولذا نجد ابن الجزري يستدرك على الهذلي إثبات الياء في هذا الموضع بالتأكيد على عدم ثبوته عن قالون من طريق أبي نشيط، وإنما ثبت من رواية أبي مروان⁵، وأبي سليمان⁶ عن قالون، وهما من طرق الهذلي في "الكامل"⁷ لا من طرق "النشر" بقوله: "فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نشيط، وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان وأبي سليمان والله تعالى أعلم".⁸

المسألة السابعة : أوجه قراءة قنبل لـ : (دُعَاءِي)

1 انظر الكامل للهذلي: 435

2 النشر ط المجمع : 1541

3 أثبت الياء فيها الأيوان وصلا ، ويعقوب مطلقا. انظر النشر ط المجمع : 1544

4 الكامل للهذلي: 437

5 أبو مروان محمد بن عثمان بن خالد بن محمد بن عمرو بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفان، القرشي العثماني المدني ثم المكي، مقرئ معروف ثقة، روى الحروف عرضا وسماعا عن قالون عن نافع وله عنه نسخة، روى عنه الحروف أحمد بن نصر الترمذي ، قال البخاري: مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. انظر غاية النهاية 196 / 2

6 أبو سليمان سالم بن هارون بن موسى بن المبارك الليثي المؤدب بالمدينة النبوية، عرض على قالون، وعرض عليه أبو الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ. انظر غاية النهاية 1 / 301

7 انظر الكامل للهذلي : 202 و194

8 النشر ط المجمع : 1549 - 1550

استدرك على الهذلي أيضا حكمه بالتخليط على رواية الحذف والإثبات وصلا ووقفا عن قنبل من طريقي ابن مجاهد ، وابن شنبوذ في (دُعَاءِي) [إبراهيم:40] وذلك في قول ابن الجزري : " أما (دُعَاءِي) وهو في إبراهيم فوافقه¹ في الوصل أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وورش، ووافقه البزي في الحاليين، واختلف عن قنبل، فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحاليين،² وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، هذا الذي هو من طرق كتابنا، وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ،³ وعن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف أيضا ذكره الهذلي، وقال: هو تخليط.⁴

لكن ابن الجزري استدرك على الهذلي حكمه هذا، وأثبت قراءته وروايته واختياره للحذف والإثبات مطلقا عن قنبل، في قوله: "قلت: وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلا ووقفا، وبه أخذ والله تعالى أعلم.⁵

وفي قول ابن الجزري: "وبه أخذ" دليل على أثر هذا الاستدراك في اختياره.

المسألة الثامنة : أوجه قراءة قنبل :- (بِالْوَادِي) حالة الوقف

استدرك على ابن مجاهد تصحيحه لوجه حذف الياء وقفا لقنبل، في قوله تعالى: (بِالْوَادِي) [الفجر:9] مما يُوهَم أن وجه الإثبات وقفا غير صحيح، بعد أن ذكر الوجهين في كتبه: "الياءات" و"المكبين"

1 الضمير عائد على يعقوب

2 من طريق العنوان والتجريد ، انظر العنوان : 115 ، والتجريد : 249 - 250 ، وإتحاف البررة : 115 -

116

3 إثبات الياء وصلا وحذفها وقفا

4 النشر ط المجمع 1558 ، وانظر : الكامل : 436

5النشر ط المجمع 1558

"الجامع" وعبارته فيها حسب ما نقله الداني عنه: "قال ابن مجاهد في كتاب الياءات وفي كتاب المكيين وفي كتاب الجامع عن قنبل بالياء في الوصل وإذا وقف وقف بغير ياء وهو الصحيح عن قنبل".¹

رغم أنه في كتابه "السبعة" قطع لابن كثير بالإثبات في الحالتين،² نلاحظ ابن الجزري يستدرك على ابن مجاهد، باختيار الوجهين عن قنبل عند الوقف بعد أن أثبت صحتهما نسا وأداء، وبعد أن ذكر الكتب التي نصت على ذلك بقوله: "قلت: وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نسا وأداء حالة الوقف، بهما قرأت، وبهما أخذ والله أعلم".³

وفي قول ابن الجزري: "وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نسا وأداء حالة الوقف، بهما قرأت، وبهما أخذ" دليل على أثر هذا الاستدراك في اختياره .

هذا ما تيسر جمعه في هذا البحث، وأسأل الله تعالى التوفيق لما يحبه ويرضى.

¹ جامع البيان : 1702 ، النشر ط المجمع : 1562

² انظر : السبعة : 683

³ النشر ط المجمع:1563

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أحمد الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، قبل أن أذكر أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بهذا البحث .

1. النتائج:

- إن كثرة الاستدراكات في كتاب "النشر" تدل على كثرة أخطاء القراء حال الاجتماع لا حال الانفراد، ورغم هذا فهي قليلة لا تكاد تذكر إذا ما قُرنَت بكثرة صوابهم، وعظيم جهودهم، وبالتالي فهي لا تُنقص من قدرهم ولا تحط من مكانتهم.
- كما تدل هذه الاستدراكات على جهود الإمام ابن الجزري في كتابه "النشر" خاصة في التزامه للتحريير والتصحيح والتضعيف والترجيح وذكر الخلاف، وتقريب البعيد، وجمع وترتيب المفرق، وتنبيهه على القراءات الصحيحة والشاذة .
- يعتمد الإمام ابن الجزري أحيانا على استدراكات من سبقه من الأئمة خاصة منهم الحافظ أبي العلاء الهمداني والحافظ أبي عمرو الداني، فيُعضد استدركهما بالأدلة أحيانا، ويستدرك على استدراكهما أحيانا أخرى ويبين سبب الوهم فيه.
- ترجع أسباب الوقوع في الخطأ بالإضافة إلى النسيان والذهول بسبب الاعتماد على المحفوظ دون الرجوع إلى الكتاب إلى الجهل الجزئي بالأسانيد وعلم الرجال، وبعلم القراءات كما صنع بعض علماء النحو لما طعنوا في بعض القراءات الصحيحة فوقعوا في الوهم، كما يرجع إلى تصحيفات النُسخ، وإهمال علامات الترقيم، وعدم فهم بعض مصطلحات أهل هذا الفن في كتبهم بشكل صحيح يوافق مراد المؤلف مثل حمل الألفاظ المشتركة على غير المعنى المقصود كالفتح ضد الإمالة يتم حمله على فتح حركة الحرف، أضف إلى ذلك المصير إلى القياس في مقابل النص وغيرها.

- تجنّب ابن الجزري الإطالة في الرد على الأوهام التي وقعت في غير طريقه، وكذا التي وردت على سبيل الحكاية، أو الانفراد والشذوذ.
- أغلب هذه الاستدراكات في كتاب النشر كانت على كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي، ولقد اعتذر له ابن الجزري في "غاية النهاية" بقوله: "وقد وقع له أوهام في أسانيده وهو معذور في ذلك لأنه ذكر ما لم يذكره غيره"¹
- استعمل الإمام ابن الجزري عدة عبارات للدلالة على الأخطاء التي وقع فيها القراء بسطتها في مبحث منهج ابن الجزري في استدراكاته.
- استعمل الإمام ابن الجزري عدة عبارات للدلالة على اختياراته بسطتها في مطلب منهج ابن الجزري في اختياراته.
- يوجد أثر واضح لاستدراكات ابن الجزري على اختياراته في كتاب النشر بشكل صريح أو ضمني باعتبار أنّ الاختيار هو اختيار لبعض المروي لمرجح أو قرينة ظاهرة.
- وافق الإمام ابن الجزري الصواب في معظم استدراكاته، ووقع له سهو في القليل منها، وأحيانا يشير إلى وهم وقع في كتاب ما، وبعد الرجوع إليه أجد عكس ما قاله ابن الجزري، ولعل مرجع هذا إلى النسخ، و لو رجعنا إلى النسخة التي اعتمدها ابن الجزري لوجدنا الحق معه غالبا والله أعلم.
- لا يمكن تحقيق أي كتاب من كتب القراءات التي ألفت قبل ابن الجزري إلا بالرجوع إلى استدراكات ابن الجزري عن هذا الكتاب والتنبيه عليها في الهامش، حتى لو لم يكن هذا الكتاب من أصوله التي اعتمدها في النشر، لأنّ من عاداته الاستدراك على أصوله

غاية النهاية : 400/2¹

وغيرها مثل استدراكه على كتاب "المبسوط في القراءات العشر"
لابن مهران ، وليس من أصوله.

2. التوصيات :

- لا يزال كتاب النشر في القراءات العشر بحاجة إلى تضافر جهود الباحثين من أجل استخراج دُرره وفوائده وفرائده. ومن أهم هذه الفرائد تلك المتعلقة بعلم الاحتجاج للقراءات القرآنية بمختلف جوانبه : اللغوية منها والصرفية والنحوية والفقهية، وذلك بجمع هذه المسائل بالدراسة وبيان منهجه في الاحتجاج بها . ومن أمثلة ذلك أيضا جمع المسائل اليسيرة التي وهم فيها الثقة أبو بكر الزينبي وبيان سبب الوهم وأثرها فيمن بعده ، وجمع ودراسة الأوجه التي صحت قياسا لا رواية .
 - ضرورة الاهتمام بضبط أسماء الرواة والعناية بمعرفة أنسابهم وبلدانهم ووفاتهم ومعرفة المؤلف منها والمختلف سواء منهم أصحاب الطرق الثمانية عن الرواة العشرين ، أو الرواة عن الأئمة القراء العشر غير المسندين في النشر مثل رواية المسيبي عن نافع.
 - ضرورة الاعتناء باستدراكات ابن الجزري على أوهام أصحاب كتب القراءات عند تحقيقها .
- سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

الفهارس

- فهرس الكلمات والآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الشواهد الشعرية
- فهرس الأماكن المُبين موقعها في الرسالة
- فهرس مصطلحات القراءات المعرفة في الرسالة
- فهرس الأعلام المترجم لهم
- فهرس المصادر والمرجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات والكلمات القرآنية :

موقعها من الرسالة	رقم الآية	السورة	الكلمة أو الآية
114	6	الفاتحة	صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
114	7	الفاتحة	غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
114	1	البقرة	هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ
64	4	البقرة	وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
196	14	البقرة	خَلُّوا إِلَيَّ
196	14	البقرة	مُسْتَهْزِءُونَ
53	25	البقرة	وَلَهُمْ فِيهَا أَرْوَاحٌ مُّطَهَّرَةٌ
60	25	البقرة	وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
186	33	البقرة	أَنبِئُهُم
106	37	البقرة	فَتَلَقَّى آءَادَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ
186	54	البقرة	بَارِكُمْ
218	58	البقرة	قَرْيَةٍ
199	61	البقرة	فَادْعُ
221	101	البقرة	بَيْنَ الْمَرْءِ
127	245	البقرة	وَيَبْصُطُ
156	249	البقرة	جَاوَزَهُ هُوَ
198	283	البقرة	الَّذِي أُوتِيَ
161	284	البقرة	وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ
106	37	آل عمران	وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا
222	37	آل عمران	الْمِحْرَابِ
190	49	آل عمران	كَهَيْبَةٍ
128	49	آل عمران	إِنِّي أَخْلُقُ
229	119	آل عمران	بِدَاتِ الصُّدُورِ
128	156	آل عمران	مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا
128	168	آل عمران	لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قَتَلُوا
129	196	آل عمران	يَعْرَنَكَ

227	12	النساء	غَيْرِ مُضَارٍّ
227	16	النساء	وَاللَّذَانِ
130	90	النساء	حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ
129	2	المائدة	يَجْرِمَنَّكُمْ
195	32	المائدة	مِنْ أَجْلِ
198	71	الأنعام	الْهُدَى آيَاتِنَا
207	77	الأنعام	رَأَى كَوْكَبًا
155	127	الأنعام	وهو وليهم
234	162	الأنعام	وَمَحْيَايَ
169	47	الأعراف	تِلْقَاءِ أَصْحَابِ
127	69	الأعراف	فِي الْخَلْقِ بَصْنَطَةً
183	179	الأعراف	ذَرَأْنَا
155	199	الأعراف	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ
229	7	الأنفال	ذَاتِ الشُّوْكَةِ
227	22	الأنفال	الدَّوَابُّ
101	36	التوبة	وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً
132	54	التوبة	أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ
90	70	التوبة	وَالْمُؤْتَفِكَاتُ
133	89	يونس	وَلَا تَتَّبِعَانَّ
134	41	هود	مُجْرَاهَا
162	42	هود	ارْكَبْ مَعَنَا
207	69	هود	رَأَى أَيْدِيهِمْ
199	112	هود	فَاسْتَنْقَمْ
158	11	يوسف	لَا تَأْمَنَّا

135	23	يوسف	وَرَأَوَدَتْهُ
135	23	يوسف	هَيْبَتَ لَكَ
199	50	يوسف	قَالَ ارْجِعْ
176	53	يوسف	بِالسُّوءِ الْإِ
199	59	يوسف	قَالَ أَيُّونَ
238	100	يوسف	إِخْوَتِي إِنَّ
161	16	الرعد	أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ
241	40	إبراهيم	دُعَاءِي
157	73	النحل	وَالْأَرْضِ شَيْئًا
38	90	النحل	إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ
137	96	النحل	وَلِيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا
142	52	الإسراء	يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ
222	16	الكهف	مَرْفِقًا
199	16	الكهف	فَأُوتُوا
228	63	الكهف	أَرَأَيْتَ
138	95	الكهف	ءَأْتُونِي
173	1	مريم	كَهَيْبَعَصَ
139	19	مريم	لَأَهَبَ لَكَ
183	74	مريم	وَرِئِيًا
140	53	طه	الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مِهَادًا
13	77	طه	لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى
140	97	طه	لَنْحَرِقَنَّهُ
141	4	الأنبياء	قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ
22	103	الأنبياء	لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ
195	1	المؤمنون	قَدْ أَفْلَحَ

169	99	المؤمنون	جَاءَ أَحَدَهُمْ
65	35	النور	دُرِّيُّ
157	62	النور	لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ
184	4	الشعراء	إِنْ نَشَأُ
239	20	النمل	مَا لِي لَأَ أَرَى الْهُدْهَدَ
142	19	الروم	وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ
142	25	الروم	ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ
176	50	الأحزاب	لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ
176	53	الأحزاب	بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا
214	18	سبأ	قُرَى ظَاهِرَةً
144	20	غافر	وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ
107	21	غافر	أَشَدَّ مِنْهُمْ
155	22	الشورى	وهو واقع بهم
140	10	الزخرف	الذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مِهَادًا
240	61	الزخرف	وَاتَّبِعُونَ
233	68	الزخرف	يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ
181	32	الأحقاف	أَوْلِيَاءِ أَوْلِيَاكَ
116	34	محمد	وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ
107	10	ق	طَلَعُ نَضِيدُ
116	7	الحجرات	وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ

88	20	النجم	وَمَنَاءَ
186	36	النجم	أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ
90	53	النجم	الْمُوتَفِكَةَ
240	6	القمر	يَدْعُ الدَّاعِي
16	17	القمر	وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ
107	31	الواقعة	طَلْحٍ مَّنضُودٍ
106	8	الحديد	أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ
145	7	الحشر	كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً
214	14	الحشر	قُرَى مُحَصَّنَةٍ
155	11	الجمعة	مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ
155	20، 19	الحاقة	فَهِيَ يَوْمَئِذٍ
222	18	نوح	إِخْرَاجًا
147	28	نوح	وَلَمَن دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا
97	56	المدثر	أَهْلُ الْمَغْفِرَةِ
162	20	المرسلات	أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ
222	21	النبأ	مِرْصَادًا
107	24	التكوير	بِضْنَيْنٍ
222	14	الفجر	لِبِالْمِرْصَادِ

97	30	الفجر	وَادْخُلِي جَنَّتِي
186	20	البلد	مُوصَدَّةٌ
97	3	العصر	وَتَوَاصُوا بِالصَّبْرِ
228	3	المسد	ذَاتَ لَهَبٍ
200	4	الإخلاص	كُفُوءًا

فهرس الأحاديث والآثار:

الصفحة	الحديث
39	إذا افْتَتَحَ أَحَدُكُمْ آيَةً
52	أَشْرَفُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ
42	أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ
42	أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
39	انصُرْ أَخَاكَ
39	الْحَالُ الْمُرْتَحِلُ
103 - 16	حَدِيثُ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ
46	حديث التكبير
44	حديث إمالة الطاء والهاء في طه
46	حديث تحقيق التلاوة
13	وأعوذُ بِكَ مِنْ دَرَكِ الشَّقَاءِ
106	لَيْسَ الْخَطَأُ أَنْ يُقْرَأَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ

فهرس الشواهد الشعرية:

الصفحة	الناظم	شطر البيت
11	ابن بري	ومع ذا أقرُّ بالتقصير
15	الشاطبي	وَإِنْ كَانَ حَزَقٌ فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ
33	ابن الجزري (الدرة)	وَتَمَّ نِظَامُ الدُّرَّةِ أَحْسَبُ بَعْدَهَا
33	ابن الجزري (الدرة)	غَرِيْبَةٌ أَوْطَانٍ بِنَجْدٍ نَظَّمْتُهَا
33	ابن الجزري (الدرة)	صَدَدْتُ عَنِ النَّيْتِ الْحَرَامِ وَرَوْرِي أَلْ
33	ابن الجزري (الدرة)	وَطَوَّقَنِي الْأَعْرَابُ بِاللَّيْلِ عَفَاةً
33	ابن الجزري (الدرة)	فَأَدْرَكَنِي اللَّطْفُ الْخَفِيُّ وَرَدَّنِي
33	ابن الجزري (الدرة)	بِحَمْلِي وَإِيصَالِي لِطَيْبَةِ أَمْنًا
77	المتولي	هو الجزريُّ الحبر حسبك يا فتى
77	المتولي	وحسبك بالحصن الحصين كرامة
111	الجعبري	وإياك واستصحاب تفخيم لفظها
173	الشاطبي	وَمُدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَائِحِ مُشْبِعًا
178	الدرر اللاوامع	وسهّل الأولى لقالون ومــــا
179	الدرر اللاوامع	في حرفي الأحزاب بالتحقيق
183	ابن الجزري (الطيبة)	والأصبهاني مطلقا لا كاس
183	ابن الجزري (الطيبة)	تؤوى وما يجيء من نبات
187	الشاطبي	وَبَارِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ
189	جميل بن معمر	وأتى صواحبها فقلن هذا الذي
197	الشاطبي	وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ
205	الشاطبي	وَحَرْفِي رَأَى كَلًّا أَمِلَ مُزْنَ صُحْبَةٍ
205	الشاطبي	بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ
205	الشاطبي	وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأْيُ فِي صَفَا يَدٍ

206	ابن الجزري (الطيبة)	حرفي رأى من صحبة لنا اختلف
211	الشاطبي	وَكَمْ صُحْبَةً يَا كَافَ وَالْخُلْفُ يَاسِرٌ
214	الشاطبي	وَقَدْ فَحَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفَا وَرَقَّفُوا
218	الحصري	وإن سكنت والياء بعد كمرم
219	الشاطبي	وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ الْيَا فَمَا لَهُمْ
219	الشاطبي	وَمَا لِقِيَّاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ
220	الحصري	ولا تقرأن راء المرء إلا رقيقة
230	الشاطبي (الرائية)	وذاتٍ مع يا أبتٌ ولاتٍ حينٍ وقل
136	الشاطبي	وهيت بكسر أصل كفو وهمزه
138	الشاطبيوَاهْمِزْ مُسَكِّنًا
138	الشاطبي	لِشُعْبَةٍ وَالثَّانِي فَشَا صِيفٌ بِخُلْفِهِ
138	الشاطبي	وَزِدْ قَبْلُ هَمْزِ الْوَصْلِ وَالْغَيْرِ فِيهِمَا
141	ابن الجزري (الطيبة)نحرقن
141	ابن الجزري (الطيبة)	كسرا خلا.....
146	الشاطبي	*** وَمَعَ دَوْلَةٍ أَنْتُ يَكُونُ بِخُلْفِ لَأَ
146	ابن الجزري (الطيبة)	*** وامنع مع التأنيث نصبا لو وصف

فهرس الأماكن :

الصفحة	اسم المكان	الصفحة	اسم المكان
27	جزيرة ابن عمر	20	إزمير
32	سمرقند	32	بخارى
44	عناية	123	بُرْزَاط
32	هراة	27	برقعيد
34	نهر جيحون	34	بلاد ما وراى النهر
149	شرمقان	30	بُورصة

فهرس مصطلحات القراءات:

الصفحة	المصطلح	الصفحة	المصطلح
115	السكت	37	الطريق
115	التنفس	37	طرق نصية
177	إلقاء الحركة	37	طرق أدائية
185	الإدراج	80	الاعتبارات
187	الاختلاس	80	المتابعات
225	الإشمام	80	الشواهد
225	الروم	110	الاستعلاء
234	يئات الإضافة	110	الاستفال
234	يئات الزوائد	112	القلقلة
		113	الوقف بمعنى السكون
		113	التكرير
		114	الوقف الحسن

فهرس الأعلام المترجم لهم :

ابن جماز أبو الربيع ص : 141	إبراهيم الحموي المؤدب ص : 58
ابن دريد أبو بكر ص : 108	إبراهيم بن أبي حية ص : 155
ابن رجب أبو العباس ص : 41	إبراهيم بن أحمد ص : 55
ابن سيف أبو بكر ص : 99	ابن الأخرم أبو الحسن ص : 162
ابن شاذان أبو القاسم ص : 157	ابن الأعزازي الصالحي ص : 51
ابن فزارة أحمد ص : 43	ابن البخاري أبو الحسن ص : 30
ابن قدامة المقدسي ص : 40	ابن البغدادي عبد الرحمن ص : 49
ابن قلوفا عبد الرحمن ص : 170	ابن الجندي أبو بكر ص : 38
ابن مقسم العطار ص : 219	ابن الخياط محمد ص : 65
ابن نشوان القاضي ص : 57	ابن الركن شهاب الدين ص : 57
ابن هبل الحسن ص : 48	ابن السلار عبد الوهاب ص : 50
ابن وردان أبو الحارث ص : 140	ابن السويداوي أحمد ص : 56
أبو إسحاق الإسكندري ص : 49	ابن الشحنة أحمد ص : 62
أبو إسحاق الشامي ص : 55	ابن الشواء محمد ص : 55
أبو الرشيد إسماعيل ص : 40	ابن الشيرجي أبو عبد الله ص : 39
أبو الزعراء بن عبدوس ص : 152	ابن الصائغ تقي الدين ص : 51
أبو الفخر الجاجاني ص : 147	ابن الصائغ شمس الدين ص : 45
أبو الفضل الرازي ص : 162	ابن الطحان المنبجي ص : 50
أبو المعالي تقي الدين ص : 41	ابن اللبان محمد ص : 44
أبو النعيم رضوان ص : 63	ابن المحب الصامت ص : 54
أبو تغلب عبد الوهاب ص : 178	ابن المرحل أحمد ص : 53
أبو جعفر الرعيني ص : 48	ابن الناصح الدمشقي ص : 206
أبو حفص بن أميلة ص : 45	ابن النحاس الأنصاري ص : 55
أبو حمدون الطيب ص : 137	ابن النفيس أبو العباس ص : 191
أبو ربيعة المؤذن ص : 176	ابن بدر النفاح أبو الحسن ص : 246
أبو زيد سعيد بن أوس ص : 98	ابن بصخان أبو عبد الله ص : 111
أبو سلمة عبد الرحمن ص : 193	ابن بهرام السلمى ص : 246
البزاز أبو جعفر ص : 194	ابن جبارة المقدسي ص : 223
البزاز علي بن يوسف ص : 64	أبو سليمان المؤدب ص : 158
بكران محمد السراويلي ص : 157	أبو عمرو عثمان ص : 64
البلقيني عمر بن رسلان ص : 60	أبو محمد بن خليل ص : 46
البليسي صلاح الدين ص : 54	أبو مروان محمد بن عثمان ص :
بن أبي بلال زيد بن علي ص : 171	235
بن شبيب أبو بكر الرازي ص :	أبو مسلم البغدادي ص : 165
119	
الفتازني محمود بن عمر ص :	

61	أحمد بن أنس ص : 206
تيمورلنك ابن طرغان ص : 33	أحمد بن فرح أبو جعفر ص : 177
جابر بن عبد الله ص : 239	أحمد بن محمد العنابي ص : 44
الجرائدي أبو عبد الله ص : 43	أحمد بن محمد بن الخضر ص : 52
الجعبري أبو محمد ص : 28	أحمد بن صالح أبو جعفر ص : 173
الجلجولي عمران ص : 57	أحمد بن هاشم ص : 242
الحديدي عبد الدائم ص : 63	أحمد بن هلال ص : 216
الحسن بن محمد النابلسي ص : 58	الأخفش أبو عبد الله ص : 160
الطواني أبو الحسن ص : 158	إدريس الحداد ص : 243
حمزة بن علي أبو بكر ص : 123	الأدمي أبو بكر ص : 157
حميد بن الأعرج ص : 124	الأذفوي أبو بكر ص : 216
الحميدي أبو بكر ص : 123	الأزرق أبو يعقوب ص : 99
الخرقي أبو بكر ص : 99	الإزميري مصطفى ص : 22
الخراعي أبو الفضل ص : 114	إسماعيل بن كثير ص : 60
خلف بن هشام ص : 168	إسماعيل بن جعفر ص : 230
الخولاني أبو جعفر ص : 240	إسماعيل بن شداد ص : 195
الداجوني أبو بكر ص : 250	الإسنوي أبو محمد ص : 31
الدارقطني أبو الحسن ص : 144	الأصبهاني أبو الحسن ص : 34
الرشيدي أبو البدر ص : 43	الأصبهاني أبو بكر ص : 182
الرقبي أبو عثمان النحوي ص : 209	الأعشى أبو يوسف ص : 147
الرقبي علي بن الحسين ص : 209	أمين الدين محمد ص : 67
الرقبي محمد بن أحمد ص : 58	الأنطاكي أبو علي ص : 242
عمر بن عراق ص : 240	الأهوازي أبو علي ص : 99
العمرى أبو عبد الله ص : 143	بايزيد أبو يزيد بن مراد ص : 32
غلام الهراس أبو علي ص : 148	البرجمي أبو صالح ص : 120
فارس أبو الفتح ص : 199	البرزاطي أبو علي المؤدب ص : 122
الفرضي أبو بكر ص : 171	الزبيدي أحمد بن أحمد ص : 62
الفيروزآبادي أبو العباس ص : 39	الزهري عبد الله بن عمر ص : 157
القرطبي أبو عبد الله ص : 24	الزينبي أبو بكر ص : 186
قطرب أبو علي ص : 108	السجاوندي أبو عبد الله ص : 113
قغنب أبو السمال ص : 98	السخاوي أبو الحسن ص : 21
القيجاطي أبو الحسن ص : 48	السروجي الحسن ص : 60
الكارزيني أبو عبد الله ص : 155	سفيان بن عيينة ص : 124
الكاهلي أبو الهيثم ص : 100	السكندري أحمد بن أسد ص : 53
الكواشي أبو العباس ص : 21	شجاع أبو نعيم ص : 157
الللكي أبو عبد الله ص : 191	الشذائي أبو بكر ص : 240
مجاهد بن جبير ص : 124	الشرعي علي بن محمد ص : 64

محمد بن إبراهيم بن أحمد ص: 65	الشرمقاني أبو علي ص : 148
محمد بن أحمد الهواري ص: 57	الشطوي أبو الفرج ص : 164
محمد بن إسماعيل القرشي ص: 209	شمس الدين محمد ص : 52
محمد بن عبد الرحمن المدني ص: 65	الصفوي أبو عبد الله ص : 38
محمد بن عمرو بن عون ص: 157	الصوري أبو العباس ص : 250
محمد بن محمد الغزي ص: 65	ضياء الدين القزويني ص : 61
محمد بن محمد بن ميمون ص: 67	الطبري أبو إسحاق ص : 162
محمد بن موسى بن عمران ص: 66	عبد الباقي بن فارس ص : 209
محمد بن وهب أبو بكر ص: 123	عبد الرحمن بن الحسين ص : 42
المسحراتي بن صدقة ص: 64	عبد السيد بن عتاب ص : 242
مسلمة بن مخلد ص: 240	عبد العليم بن عبد الله ص : 64
المطوعي أبو العباس ص: 118	عبد الغني بن عبد الواحد ص : 64
مظفر بن أبي بكر ص: 66	عبد الكريم المغربي ص : 57
المعدل أبو إسماعيل ص: 242	عبد الله بن أبي الهذيل ص : 114
المعصراني أبو العباس ص: 51	عبد الله بن الأشعث ص : 125
المنتجب بن أبي العز ص: 97	عبد الله بن نهشل النخاس ص : 246
الوليد بن حسان التوزي ص: 129	عبد الوهاب القروي ص : 53
يحيى بن آدم ص: 120	العبدلي أحمد بن محمد ص : 62
يعقوب بن سفيان ص: 125	علي بن داود ص : 63
يونس بن عبد الأعلى ص: 173	موسى بن جرير أبو عمران ص: 207
	موسى بن جمهور ص: 242
	مؤمن بن علي ص: 65
	النسائي أبو عبد الرحمن ص: 209
	نصير أبو المنذر ص: 224
	نصير الدين القرشي الجزري ص: 58
	نظيف بن عبد الله ص: 146
	نفطويه أبو عبد الله ص: 244
	النقاش أبو بكر الموصلي ص: 233
	النويري محمد بن محمد ص: 65
	الهاشمي أبو أيوب ص: 231
	هبيرة أبو عمرو حفص ص: 162
	الهذلي أبو القاسم البسكري ص: 98
	الهرواني أبو عبد الله ص: 147

1. القرآن الكريم بعد آي المدني الأخير وبضبط رواية ورش عن نافع
2. مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر - الشيخ جمال الدين محمد شرف - دار الصحابة للتراث بطنطا - الطبعة الأولى: 1426هـ
3. الإبانة عن معاني القراءات - مكي بن أبي طالب - تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل - دار نهضة مصر للطباعة
4. إبراز المعاني من حرز الأمانى ، أبو شامة ، تحقيق : إبراهيم عَوْض ، دار الكتب العلمية .
5. إتحاف البررة - مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري - دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود - دار أضواء السلف - الطبعة: الأولى، 1428 هـ
6. إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة - الشيخ مصطفى الإزميري - دراسة وتحقيق : عبد الله الجار الله - 1427هـ
7. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - الدمياطي شهاب الدين الشهير بالبناء - تحقيق: أنس مهرة - دار الكتب العلمية - الطبعة: الثالثة 2006 /1427
8. الإتيان في علوم القرآن ، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: 1394
9. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، 1418 هـ
10. إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز القلانسي الواسطي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة، 1403هـ
11. إرشاد المرید إلى مقصود القصید في القراءات السبع - الشيخ الضباع - دار الصحابة للتراث بطنطا - طبعة : 1427هـ
12. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1415هـ
13. أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات - أحمد عبد السميع الحفيان - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى 1422هـ

14. الإصابة في تمييز الصحابة - أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة: الأولى 1415 هـ -
15. الإقناع في القراءات السبع - أبو جعفر بن الباذش - تحقيق: د عبد المجيد قطامش - دار الفكر دمشق - الطبعة: الأولى 1403 هـ.
16. الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار نينوى للدراسات دمشق الطبعة: الأولى 1426 هـ
17. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1419 هـ
18. الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات - د رابح دفرور - جامعة الأمير قسنطينة 2003م
19. الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، إبراهيم الدوسرين مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى 1420 هـ
20. إمتاع الفضلاء بترجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، إلياس بن أحمد حسين الساعاتي، تقديم: محمد تميم الزعبي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1421 هـ
21. إنباء الغمر بأبناء العمر- أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني - تحقيق: د حسن حبش، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر 1389 هـ
22. الانتصار للقرآن، القاضي الباقلاني، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح عمّان، دار ابن حزم بيروت - الطبعة: الأولى 1422 هـ
23. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير - أحمد محمد شاكر - دار الآثار القاهرة - الطبعة: الأولى 1423 هـ
24. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة بيروت
25. البدور الزاهر في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - عبد الفتاح القاضي - دار الكتاب العربي - بيروت .
26. البرهان في علوم القرآن - أبو عبد الله الزركشي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه - الطبعة: الأولى، 1376 هـ

27. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية لبنان
28. تاج العروس من جواهر القاموس - مرتضى، الزبيدي - تحقيق: مجموعة من المحققين - دار الهداية .
29. تاريخ بغداد أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي - تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة: الأولى، 1422هـ
30. التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية الهند، الطبعة الثانية 1402هـ
31. التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين النووي، تحقيق: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الثالثة 1414 هـ
32. التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، أبو القاسم بن الفحام الصقلي ، تحقيق: ضاري إبراهيم الدوري، دار عمار عمان، الطبعة الأولى 1422هـ
33. تحديد مباني رواية ورش عن نافع من طريق الأصبهاني - الشيخ سمير زبوجي - مكتبة علوم القرآن حسين داي الجزائر العاصمة - طبعة ذي الحجة 1429 هـ
34. تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ، أبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الأندلسي ، كنوز أشبيلية المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1428 هـ
35. التذكرة في القراءات - أبو الحسن طاهر بن غلبون - تحقيق : سعيد زعيمة - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة : الأولى 1422هـ
36. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1403هـ
37. تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ
38. تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، الحسن بن خلف بن بليمة، تحقيق: سبيع حاكمي، دار القبة - جدة الطبعة الأولى 1409هـ .

39. التمهيد في علم التجويد، شمس الدين محمد بن الجزري، تحقيق: الدكتور على حسين البواب ، مكتبة المعارف، الرياض الطبعة: الأولى 1405 هـ
40. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، علي بن محمد النوري الصفاقسي ، تحقيق : محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله
41. تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء، أحمد بن حمود الرويثي، دار ابن الجزري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1433 هـ
42. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تحقيق : بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الأولى، 1400 هـ
43. التيسير في القراءات السبع - أبو عمرو الداني - تحقيق: اوتو تريزل - دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة: الثانية 1404 هـ
44. جامع البيان في القراءات السبع - أبو عمرو الداني - جامعة الشارقة الإمارات - الطبعة: الأولى، 1428 هـ
45. جمال القراء وكمال الإقراء ، علي السخاوي - دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي - مؤسسة الكتب الثقافية بيروت - الطبعة: الأولى، 1419 هـ
46. جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة: الأولى، 1987 م
47. الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسيّ ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث دمشق ، الطبعة: الثانية، 1413 هـ
48. حجة القراءات - لأبي زرعة - - تحقيق :سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة : الخامسة 1418 هـ
49. حديث الأحرف السبعة - د عبد العزيز القارئ - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1423 هـ.
50. الدر النثير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير، عبد الواحد بن محمد المالقي ، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله المقرئ ، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة ، عام النشر: 1411 هـ.

51. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، الطبعة: الثانية، 1392 هـ.
52. ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
53. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار عمان، الطبعة الثالثة 1417 هـ.
54. الروضة في القراءات الإحدى عشر، أبو علي الحسن بن محمد المالكي، دراسة وتحقيق: نبيل بن محمد آل إسماعيل، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1415 هـ .
55. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف مصر، الطبعة: الثانية، 1400 هـ.
56. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ،دار المعارف، الرياض ، الطبعة: الأولى، 1412 هـ .
57. سير أعلام النبلاء - أبو عبد الله الذهبي - تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ .
58. شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحي ابن العماد العكري - تحقيق: محمود الأرنؤوط - دار ابن كثير، دمشق ، بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ.
59. شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة - الشيخ عثمان الزبيدي - تحقيق : عبد الرزاق علي موسى - المكتبة العصرية بيروت - طبعة : 1409 هـ.
60. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.
61. شرح طيبة النشر في القراءات العشر - محمد ابن الجزري - ضبط وتعلق: الشيخ أنس مهرة - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة: الثانية 1420 هـ .
62. شرح طيبة النشر في القراءات العشر- أبو القاسم النُّوَيْري - دار الكتب العلمية - تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم - الطبعة: الأولى، 1424 هـ .

63. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد عصام الدين طاشكُبري زَادَة ، دار الكتاب العربي - بيروت .
64. شيخ القراء الإمام ابن الجزري - د محمد مطيع الحافظ - دار الفكر بيروت ، دمشق - الطبعة : الأولى 1416 هـ
65. صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ.
66. صحيح الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة السلفية القاهرة ، الطبعة الأولى 1400 هـ.
67. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، الطبعة: الأولى، 1422 هـ
68. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
69. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، 1404 هـ.
70. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - شمس الدين السخاوي - منشورات دار مكتبة الحياة بيروت . طبعة: 1394 هـ.
71. علم القراءات بين مصادر المتقدمين ومناهج التربية الحديثة، نور الدين محمدي، دار الإمام مالك، الطبعة الأولى 1428 هـ.
72. علوم القراءات نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية - د. نبيل آل إسماعيل - مكتبة التوبة - الطبعة الأولى 1421 هـ
73. العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف ، تحقيق: زهير زاهد و خليل العطية ، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى 1405 هـ.
74. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، أبو العلاء الحسن الهمداني، تحقيق: أشرف محمد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم- جدة ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1414 هـ.
75. غاية النهاية في طبقات القراء - أبو الخير محمد ابن الجزري - مكتبة ابن تيمية .

76. الغاية في القراءات الإحدى عشر، أبو بكر محمد بن مهران، تحقيق ودراسة: محمد غياث الجنباز، دار الشواف الرياض، الطبعة الثانية 1411هـ.
77. غيث النفع في القراءات السبع - علي بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي - دار الكتب العلمية بيروت - تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان - الطبعة: الأولى، 1425 هـ.
78. الفتاوي الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
79. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت، طبعة 1379هـ.
80. فتح الوصيد في شرح القصيد، أبو الحسن علي السخاوي، تحقيق ودراسة: مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرُّشد ناشرون.
81. فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى 1416 هـ .
82. فهرسة ابن خير الإشبيلي، ابن خير الإشبيلي، تحقيق وضبط: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي تونس، الطبعة: الأولى، 2009 م
83. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع، محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تحقيق: التلميذي بن محمود الشنقيطي، دار الفنون للطباعة - جدة، الطبعة الأولى: 1413هـ
84. القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، أبو الحسن علي الحصري، تحقيق وتقديم: توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1426هـ
85. الكافي في القراءات السبع، أبو عبد الله أحمد بن شريح، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ
86. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي عز الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، 1417هـ
87. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها - يوسف بن علي أبو القاسم الهدلي - تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب - مؤسسة سما للتوزيع والنشر - الطبعة: الأولى، 1428 هـ

88. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ
89. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ
90. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
91. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى بغداد 1941م
92. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق : محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة 1418هـ
93. الكفاية الكبرى في القراءات العشر، أبو العز محمد القلانسي، مراجعة وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، مصر، الطبعة الأولى: 2003م
94. كنز المعاني، الجعبري، تحقيق يوسف محمد شفيق، إشراف محمد بن سيدي محمد الأمين ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1420هـ
95. الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي ، تحقيق: خالد المشهداني، المكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1425 هـ
96. لسان العرب - جمال الدين ابن منظور الأنصاري - دار صادر بيروت - الطبعة: الثالثة 1414هـ
97. لسان الميزان ، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة:، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002م
98. المبهج في القراءات الثمان ، أبو محمد سبط الخياط - تحقيق عبد العزيز ناصر السبر، 1405 هـ.
99. متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع - القاسم بن فيره الشاطبي - تحقيق: محمد تميم الزعبي - مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية - الطبعة: الرابعة، 1426 هـ .
100. متن طيبة النشر في القراءات العشر- محمد ابن الجزري - تحقيق: محمد تميم الزعبي - دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، 1994 م

101. المجتبي من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الثانية 1406
102. مجمل اللغة، أحمد بن فارس القزويني، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية - 1406 هـ
103. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420 هـ
104. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر - الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - تحقيق سامي العربي - دار اليقين مصر - الطبعة: الأولى 1419 هـ
105. المرشد الوجيز - شهاب الدين أبو شامة - تعليق: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى 1424 هـ
106. المستنير في القراءات العشر، أبو طاهر أحمد بن سوار، تحقيق: عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية دبي، الإمارات، الطبعة الأولى 1426 هـ
107. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، أبو الكرم الشهرزوري، تحقيق: إبراهيم الدوسري، دار الحضارة للنشر الرياض، 1435
108. معالم السنن شرح سنن أبي داود - أبو سليمان حمد بن محمد بالخطابي - المطبعة العلمية حلب - الطبعة: الأولى 1351 هـ
109. معجم البلدان - أبو عبد الله ياقوت الحموي - دار صادر، بيروت - الطبعة: الثانية، 1995 م
110. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة: الثانية 1415 هـ
111. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن عبد الغني كحالة، مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
112. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات و حامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة
113. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ
114. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار- أبو عبد الله الذهبي دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى 1417 هـ

115. المقنع في رسم مصاحف الأمصار ،أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة
116. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم الأشموني ، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث القاهرة، 2008
117. منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، أبو الخير محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1420 هـ
118. منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول، السالم محمد الشنقيطي - جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض 1421 هـ
119. النجوم الطوالع عل الدرر اللوامع - إبراهيم المارغيني - دار الفكر بيروت - 1428 هـ
120. النشر في القراءات العشر - أبو الخير ابن الجزري - تحقيق : علي محمد الضباع - دار الكتب العلمية بيروت
121. النشر في القراءات العشر أبو الخير ابن الجزري - تحقيق: السالم محمد الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، 1435 هـ
122. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية بيروت، 1399 هـ
123. نيل الأمل في ذيل الدول ، زين الدين عبد الباسط خليل بن شاهين ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1422 هـ
124. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع - عبد الفتاح القاضي - مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الرابعة، 1412 هـ
125. الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة ، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي ، تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي بيروت
126. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس ابن خلكان - تحقيق: إحسان عباس - دار صادر بيروت - الطبعة: الأولى 1971

فهرس الموضوعات:

شكر وتقدير.....	2
مقدمة.....	4
التمهيد:.....	12
المطلب الأول: تعريف الاستدراك لغة واصطلاحا	13
المطلب الثاني: نشأة الاستدراكات في علم القراءات وتطورها.....	16
المطلب الثالث : تعريف الاختيار لغة واصطلاحا.....	21
الباب الأول: ترجمة الإمام ابن الجزري وأهمية كتابه النشر في القراءات العشر	24
الفصل الأول : ترجمة الإمام ابن الجزري.....	25
المبحث الأول : اسمه ، مولده ورحلاته.....	27
المطلب الأول:اسمه ، نسبه ومولده	27
المطلب الثاني:رحلاته.....	29
المبحث الثاني: شيوخه في القراءات وغيرها.....	36
المطلب الأول : شيوخه في القراءات المسند لهم في النشر	37
المطلب الثاني: شيوخه في القراءات غير المسند لهم في النشر وغيرها	58
الفرع الأول: شيوخه في القراءات غير المسند لهم في النشر	58
الفرع الثاني: شيوخه في غير القراءات	60
المبحث الثالث: تلامذته ومؤلفاته في القراءات.....	63
المطلب الأول :تلامذته	63
المطلب الثاني: مؤلفاته في القراءات.....	70

- المبحث الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه.
- 74.....
- المطلب الأول : وفاته 74
- 75 المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه
- الفصل الثاني : أهمية كتاب النشر ومنهجه في الاستدراكات
والاختيارات 76
- المبحث الأول : القيمة العلمية لكتاب النشر
78.....
- المبحث الثاني : منهج ابن الجزري في استدراكاته واختياراته
82.....
- المطلب الأول: منهج ابن الجزري في استدراكاته وصيغها
82.....
- الفرع الأول : صيغ الاستدراك في كتاب النشر
82
- الفرع الثاني : منهج ابن الجزري في استدراكات 87.
- المطلب الثاني: منهج ابن الجزري في اختياراته وصيغ الاختيار .. 91
- الفرع الأول: منهج ابن الجزري في اختياراته 91
- الفرع الثاني : مقارنة بين الاستدراك والاختيار 92
- الباب الثاني :استدراكات ابن الجزري في مقدمة كتاب النشر
وفرش حروف السور 93
- الفصل الأول: استدراكات ابن الجزري في مقدمة كتاب النشر ... 95
- المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري في مسائل البسمة ولواحقها
96
- المبحث الثاني : استدراكات ابن الجزري في مسائل متفرقة في
المقدمة..... 103.
- المبحث الثالث: استدراكات ابن الجزري في أسانيد القراءات
119.....

- الفصل الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش حروف السور
127
- المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري في فرش النصف الأول من
القرآن الكريم 128
- المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الأول من
القرآن الكريم..... 128
- المطلب الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الثاني من
القرآن الكريم 132
- المبحث الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش النصف الثاني من
القرآن..... 141
- المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الثالث من
القرآن الكريم 141
- المطلب الثاني: استدراكات ابن الجزري في فرش الربع الأخير من
القرآن ال..... 150
- الباب الثالث: استدراكات ابن الجزري في قسم أصول القراءات
151
- الفصل الأول: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الإدغام إلى
نهاية باب الهمز 152
- المبحث الأول : استدراكات ابن الجزري في أبواب الإدغام و أحكام
النون الساكنة والمد والقصر 153
- المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في باب الإدغام
الكبير..... 154
- المطلب الثاني: استدراكات ابن الجزري في أحكام النون الساكنة
وإدغام المتقاربين..... 160
- المطلب الثالث: استدراكات ابن الجزري في باب المد
والقصر..... 169
- المبحث الثاني: استدراكات ابن الجزري في باب الهمز..... 175

- المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في باب الهمزتين 175
- المطلب الثاني: استدراكات ابن الجزري في الهمز المفرد 183
- المطلب الثالث : استدراكات ابن الجزري في الهمز المفرد في
قراءة حمزة 192
- الفصل الثاني: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة
وبين اللفظين إلى نهاية قسم الأصول 204
- المبحث الأول: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الفتح والإمالة
وبين اللفظين إلى نهاية باب تغليظ اللامات 205
- المطلب الأول: استدراكات ابن الجزري في باب الفتح والإمالة
وبين اللفظين 205
- المطلب الثاني : استدراكات ابن الجزري في باب ترقيق الراءات
وتفخيمها وتغليظ اللامات 219
- المبحث الثاني: استدراكات ابن الجزري من بداية باب الوقف على
أواخر الكلم إلى نهاية قسم الأصول 226
- المطلب الأول : استدراكات ابن الجزري في باب الوقف على أواخر
الكلم وباب الوقف على مرسوم الخط 227
- المطلب الثاني :استدراكات ابن الجزري في باب ياءات الإضافة
وباب ياءات الزوائد 234
- خاتمة 246
- الفهارس 250
- فهرس الكلمات والآيات القرآنية 251
- فهرس الأحاديث والآثار 256
- فهرس الشواهد الشعرية 257
- فهرس الأماكن المبين موقعها في الرسالة 260
- فهرس مصطلحات القراءات المعرفة في الرسالة 261
- فهرس الأعلام المترجم لهم 262

265..... فهرس المصادر والمرجع

275..... فهرس الموضوعات

ملخص:

إنّ كتاب "النشر في القراءات العشر" للإمام محمد بن الجزري قد حوى على فوائد تُعد ولا تحصى، ولعل من أبرزها اشتماله على استدراقات كثيرة على الأوهام التي وقع فيها القراء في شتى مباحث علم القراءات.

ويهدف هذا البحث لجمع هذه الاستدراقات من كتاب "النشر" وإحالتها على مصادرها، وعرض أدلتها، وبيان منهج ابن الجزري في عرضها، وذكر أثرها في اختياراته، من أجل إبراز جزء ولو بسيط من جهود هذا الإمام في علم القراءات

الكلمات المفتاحية: ابن الجزري ، استدركات ، النشر في القراءات العشر

Summary:

The book "Al-Nashr fi Al- Qira'at Al ashr" by- Imam

Muhammad bin Al-Jazari has contained countless benefits, and perhaps the most prominent of them is its inclusion of many adjustments of the illusions that the readers fell into in various topics of the science of readings 'recitation' .

-This research aims to collect these adjustments from the book "Al-Nashr" and refer them to their sources, present their evidence, and explain Ibn Al-Jazari's approach in presenting them, and mentioning their impact on his choices, in order to highlight a part -though it is a small one- of the efforts of this imam in the science of readings .

Key words: bin Al-Jazari , adjustments, Al-Nashr fi Al- Qira'at Al ashr

Résumé:

Le livre ((Al-Nashr fi Al – qir’at al ashri)) de l’Imam Muhammad bin Al-Jazari a contenu d’innombrables avantages, et peut – être le plus important d’entre eux est son inclusion de nombreux ajustements des illusions dans lesquelles les lecteurs sont tombés dans lesquelles les

Lecteurs sont tombés dans divers sujets. De la science des lecteurs (récitation)

Cette recherche vise à recueillir ces ajustements du livre (al-nashr) et à les renvoyer à leur source et d’expliquer la démarche d’Ibn Al-Jazari en les présentant et en mentionnant leur impact sur ses choix afin de mettre en lumière une partie, bien qu’infime, des efforts de cet imam dans la science des lectures.

Les mots clés : bin Al-Jazari, ajustements, Al-Nashr fi Al – qir’at al ashri